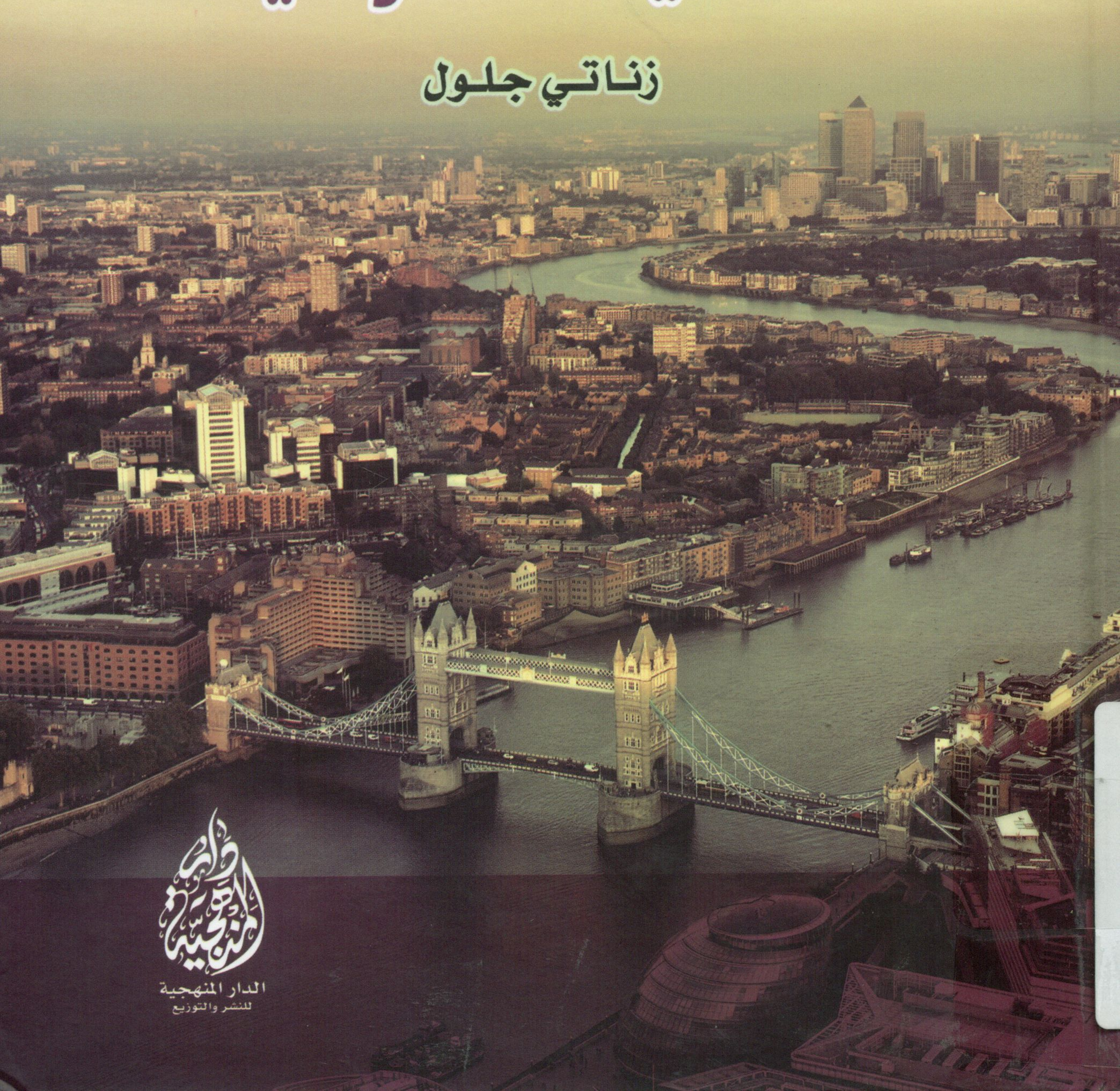
النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني

زناتي جلول



دار المنهجية
الدار المنهجية
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

النمو الحضري، و انعكاساته على المحيط العمراني

النمو الحضري

وانعكاساته على المحيط العمراني

زناتي جلول

الطبعة الأولى

2015م - 1436هـ



الدار المنهجية

للنشر والتوزيع



رقم التصنيف: 304.62

النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني

زناتي جلول

الواصفات: النمو السكاني// السكان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/9/4180)

ردمك ISBN 978-9957-593-23-0

عمان ـ شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

هاتف: 4611169 6 962+ ص . ب 922762 عمان ـ 11192 الأردن

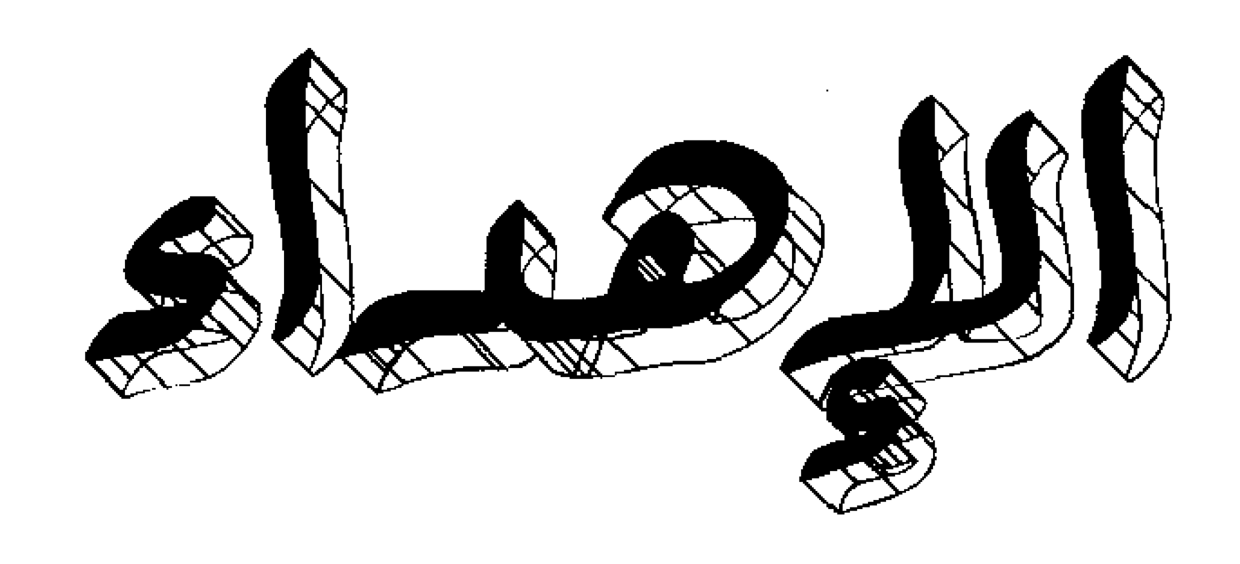
DAR ALMANHAJIAH Publishing - Distributing

Tel: + 962 6 4611169 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

E-mail: info@almanhajiah.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر

All rights Reserved. No part of this book may be reproduced. Stored in a retrieval system. Or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.



إلى من ...

علم الناس الشريعة والهدى - سيدنا ونبينا ومعلمنا ﷺ

إلى...

خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر- الأمة الإسلامية

إلى...

والدي - رحمه الله-

إلى...

أمي - حفظها الله-

إلى...

إخوتي - حفظهم الله-

إلى...

كل العائلة كبيرا وصغيرا

إلى...

كل من كان سببا في إظهار هذا البحث بعد توفيق الله عز وجل ، وأخص بالذكر الأستاذ عادل سعيد بهناس.

أهدي هذا العمل

الكاتب

الفهرس

المقدمة

المدينة مؤسسة بشرية، وهي بمثابة سوق للبضائع والأفكار ومركز الحضارة. والمدينة لا زالت وستبقى بالنسبة للقروي هي الحلم، للتاجر مكان لتحقيق الأرباح، للسياسي بؤرة قوته أو ضعفه وللعسكري الموقع الذي يعول عليه لكسب العديد من المعارك من خلال ما يسمى بحرب المدن.

ويطلق على هذا القرن قرن المدن، نظرا للنمو الحضري (*Urban growth*) المرتفع، والذي يعرف بتزايد عدد سكان المدن، مما يؤدي إلى تنامي عددها وبخاصة المليونية منها، ففي سنة 1900 بلغ سكان المدن مليارين و400 مليون نسمة ومع حلول سنة 2025 سوف يتضاعف هذا الحجم ليصل 5 مليارات ونصف المليار نسمة[1] هذا من جهة، وتزايد الاهتمام بقضايا المدن وطنيا وإقليميا ودوليا وبروز منظمات، هيئات وجمعيات تعنى بشؤون المدن، وإقامة ملتقيات وندوات حول مشكلات المدن المختلفة واستحداث مواثيق وقوانين وطنية وأخرى دولية لجعل المدن أكثر راحة وربط نموها بالتنمية المستدامة (*Sustainable development*) من جهة أخرى، وتعني التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على الاستجابة إلى حاجاتهم، وهو واقع بدأ يفرض نفسه بقوة في

(1) مجلة المدينة العربية، العدد 86، أيلول/ سبتمبر 1998، ص 03 .

البلدان الأوربية بظهور مشروع "المدينة المستدامة"[1] (*Sustainable city*) التي تعنى بجميع أوجه الحياة الحضرية دون المساس بالجوانب البيئية، الاقتصادية والاجتماعية.

عرفت المدينة ظاهرة النزوح الريفي بشكل واضح مع أواخر القرن العشرين، ولكن للظاهرة جذورها التاريخية، فشبكتها الحضرية الحالية تعود إلى العهود السابقة والفتوحات الإسلامية، بينما استقرارها كان مع الحكم العثماني بتنظيمه الإداري للإقليم، وأضيفت مدن جديدة مع الإحتلال الفرنسي. بينما نمو المدن بشكل عام كان في مرحلة الاستقلال ويعكس السياسات المنتهجة في مختلف الميادين، وتبدو ظاهرة التحضر والتوجه نحوها من خلال معالمها كازدياد عدد المدن والتجمعات السكانية والهجرة الريفية المستمرة نظرا للأوضاع والتغيرات التي تعيشها الجزائر.

1. الإشكالية:

لقد تأثر المحيط العمراني سلبا في الكثير من مدن العالم التي وصلت إلى حد الاختناق وخاصة في العالم الثالث، لتمركز عدد كبير من السكان فيها حيث فاق طاقاتها وإمكانيتها. نتج عن ذلك سوء الأحوال العامة للسكان، ووصوله في أغلب الأحيان إلى حالة يرثى لها. لا تصلح معها حياة مقبولة للإنسان، لمعاناته من مختلف الجوانب في هذا المحيط.

---

(1) Dossiers d'experts: de l'écologie urbaine au développement durable, Réf 253, 2001, p:60

انطلاقًا من هذا الواقع، وبهدف معرفة التحديات التي تواجه المدينة والوصول إلى نتائج علمية وعملية لمعالجة مختلف مشكلات المدينة، يمكننا صياغة السؤال الرئيسي التالي والذي تتمحور حوله إشكالية الموضوع:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النمو الحضري في تحقيق التوازن السكاني؟

وما هي انعكاساته على المحيط العمراني؟

2. الفرضيات:

1. التوسع العمراني المتنامي ، أثر سلبًا على تسيير المجال، الأمر الذي أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة العمرانية ، وأحياء سكنية غير مخططة شَوَّهت النسيج العمراني الكلي للمدينة، وصعبت من عملية التحكم في توسعتها.
2. وجود إختلالات في التخطيط العمراني وفق المشروع القائم، الذي لم يساير النمو العمراني المتسارع للمدينة.

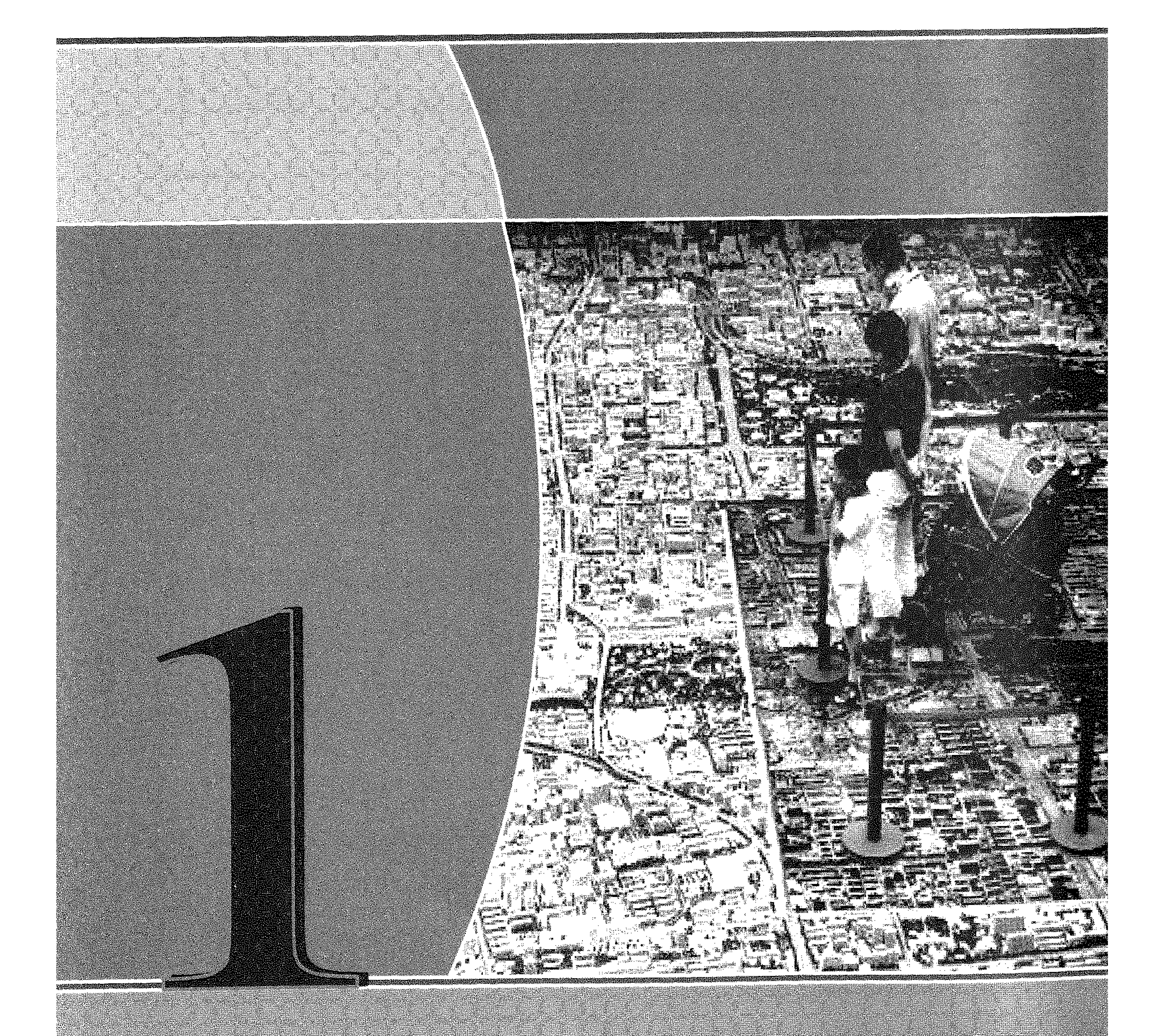
3. الأهداف:

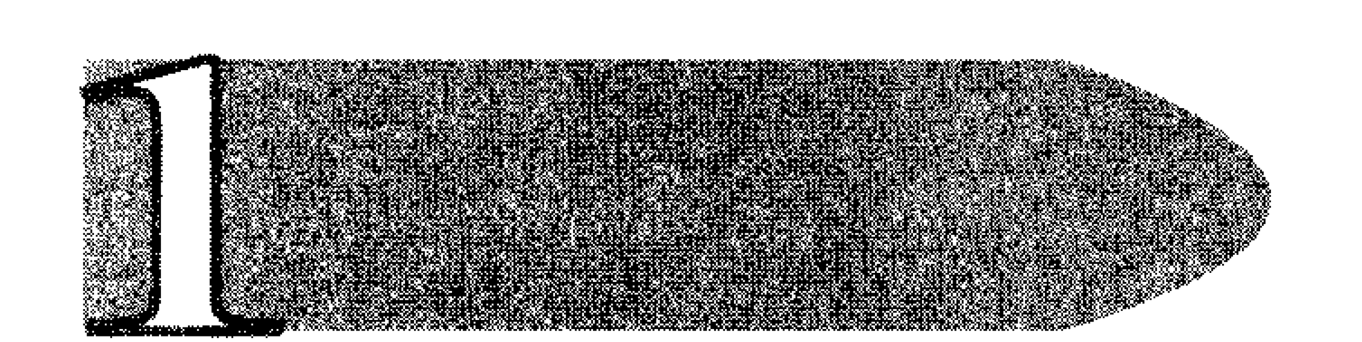
تهدف دراستنا إلى الوصول إلى جملة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على مظاهر التوسع العمراني والأسس التي بني عليها، وإبراز انعكاسات ذلك على تسير المدينة.
2. دراسة مدى مواكبة أدوات التعمير المطبقة لهذا التوسع العمراني.

الفصل الأول

التحضر والنُّمُو الحضري





الفصل الأول

التحضر والنُّمُو الحضري

مقدمة:

إن دراسة النُّمُو الحضري والتحضر، لا تتأتى إلا بعد التعرض للمسيرة التاريخية للإنسانية، من حيث أهمية النُّمُو الديمغرافي في بالنسبة لزيادة عدد سكان العالم، وكيفية ونمط أوجه التعايش التفاعل بين كل هؤلاء البشر، وأول ما يُلاحظ هو عدد سكان العالم الذي يتجاوز اليوم ستة ملايير ونصف نسمة. لكن قبل أن تصل الإنسانية إلى هذا الرقم، مرت بمراحل عديدة أي أن لسكان العالم تاريخ طويل يمتد لحوالي 500 ألف سنة.

وفي كل مرحلة هناك عوامل أثرت إيجابا أو سلبا في مسيرة نمو البشرية، من أهمها ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية في أواخر القرن 18 التي غيرت مجرى التاريخ، حيث بدأت معها بوادر بروز ظاهرتي التحضر والنُّمُو الحضري خاصة في الدول الصناعية كبريطانيا مهد هذه الثورة، وانتشرت تدريجيا عبر مختلف مناطق العالم.

فإلى أي مدى تبلغ حقيقة وانعكاسات وتجليات هذه الظاهرة على المستوى العالمي بصفة عامة والمجال الجزائري بصفة خاصة، وحتى انعكاسها وتأثيرها على الإنسان الجزائري في حد ذاته بأجياله الحاضرة وأجيال المستقبل؟

لهذا نهدف في هذا الفصل إلى إماطة اللثام عن مفهومي التحضر والنُّمُو الحضري، اللذين يقومان أساسا على النُّمُو الديمغرافي، وإبراز ظاهرة التحضر ونمو المدن في مختلف بقاع الأرض وما مدى انتشار الظاهرة الحضرية، مستعرضين تاريخ تطورها إلى غاية اليوم، وما هي آفاقها في السنوات المقبلة مع الوقوف على أهم انعكاساتها أي ما أفرزته الظاهرة ونتج عنها، وأهم شيء انعكاساتها على نوعية حياة الفرد ومستوى معيشته على مختلف المستويات الصحية والبيئية... .

I. مفهوم التحضر والنُّمُو الحضري:

I.1. ظاهرة التحضر:

"تُشير إلى حدوث عمليتين، الأولى تتمثل في نمو وتزايد أعداد المدن والبيئات الحضرية، أمّا الثانية فتعكس قِوى دفع السكان من المناطق الريفية وقِوى جذبهم إلى المدن والمراكز الحضرية."[1] فالعملية الثانية تعكس جانبا مهما لظاهرة النُّمُو الحضري، أما الأولى فهي شمولية أي تشير إلى زيادة عدد المدن وبلوغ المراكز الحضرية إلى مصاف المدن، وكذلك نشوء مراكز حضرية جديدة أي نمو التجمعات السكانية وزيادة حجمها، لتصل إلى مرتبة المراكز الحضرية.

---

1. أبو عيّاش عبد الإله، القطب إسحاق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، 1980

يعرف التحضر لأغراض إحصائية وتحليلية، بأنه مجموع السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ويشير **الدّريدج** **(*Eldridge*)** إلى عنصرين يقصد بهما مفهوم التحضر، الأول تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة البشرية. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن.[1]

2.I. مفهوم التحضر(*Urbanization*) :

حسب قاموس التعمير فإن هذه الكلمة لها معنيان مختلفان:

نادرة بالفرنسية ومألوفة أكثر بالإسبانية: فعل التحضر (*Urbanize*)، وهو إيجاد مدن أو تمديد (امتِداد) المجال الحضري.

الثاني وهو المألوف: ويعني التمركز النامي للسكان في المدن أو التجمعات الحضرية (*Conurbation*)، و للتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي، فإنه يشير إلى نمو وزيادة عدد الذين يستفيدون من الفرص (الوسائل والإمكانيات) التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري، من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل النقل السريعة...، (هذا ما تتميز به الدول الصناعية خاصة).[2]

---

1. نفس المرجع السابق
2. Pierre MERLIN, Françoise CHOAY, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris,1987

ويحدد د.**محمد كيلاني** مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

- حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.
- التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.
- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.
- التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم، والسلوك، والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه: عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين:

❖ زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية.

❖أو نمو حجم التجمعات السكانية.

I.3. **مفهوم النُّمُو الحضري** (*Urban Growth*) :

يشير إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في

الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا و المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي، وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن . ويُعنى النُّمو الحضري كذلك بالتغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات، المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار.[1]

وعليه يبدو أنه على مستوى مدينة أو مركز حضري فإننا نعبّر عن نمو المدينة وتوسعها سكانيا وعمرانيا باستخدام مصطلح النُّمو الحضري، وعلى مستوى منطقة أو جهة أو دولة فإننا نتحدث عن ظاهرة التحضر، أي نمو وازدياد عدد السكان الذين يقطنون المدن وزيادة عدد هذه المدن والتجمعات المصنفة كمراكز حضرية، على هذا النطاق الأوسع وذلك حسب معايير تختلف من دولة لأخرى.

II. نظرة على تاريخ الظاهرة الحضرية :

1.II. بدايات الظاهرة الحضرية :

تعود أولى مظاهر التحضر في العالم إلى أكثر من ستة آلاف عام، وقد ظهرت في منطقة المشرق العربي، ففي الألف الرابعة قبل الميلاد برزت في مصر

1. حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، 1991

وبلاد الشام، وما بين النهرين حضارة مزدهرة، وكان ظهورها مرتبطاً بتقدم مجموعة المعارف الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة في تلبية الحاجات، كاستخدام المعادن واختراع الشراع واستعمال العجلة في النقل، وصنع الفخار واختراع المحراث واستخدام الحيوان في الجر. وقد ظهر ذلك جلياً في مناطق السهول الفيضية بوادي النيل الأدنى، وفي القطاع الأدنى من نهري دجلة والفرات.

ومع انتشار الإسلام ازدادت حركة التحضر، إذ استفاد المسلمون من تجارب الآخرين، وأخذوا يطورون المدن والقلاع والحصون، ويعززون المواقع العسكرية للجيوش، وكانت تنمو إلى جانب ذلك عوامل الاستقرار المرتبطة بتوفير وسائل العيش، من إنتاج زراعي وصناعي، وتجاري وخلافه، وقد اتسعت مدن كثيرة بسرعة كبيرة، ونشأت مدن حديثة كمدن النجف وكربلاء في العراق، و فاس والرباط في المغرب، وأصبحت مكة تستحوذ على مشاعر المسلمين قاطبة، كذلك نمت مدن عسكرية كثيرة مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وغيرها..

أما في الغرب فقد أخذت المدن بالتزايد الفعلي، إذ برزت مظاهر التحضر منذ الألف الأولى قبل الميلاد. ففي غضون القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد أخذت تنتشر ظاهر (المدينة - الدولة)، وتعد المدن اليونانية أوضح مثال لذلك، فأخذت بالتوسع، كما كان الحال في مدينة سيراكيوز، والتي تعد واحدة من المستعمرات في إيطاليا وصقلية خلال الفترة اليونانية المبكرة (750-700) ق

م. واستطاعت دولة - المدينة اليونانية، أن تمد نفوذها على امتداد البحر المتوسط، وفي سنة 500 ق. م كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي، من إسبانيا غرباً حتى سهول الغانج في الهند شرقاً.[1]

2.II. التحضر ما قبل الثورة الصناعية :

ظاهرة التحضر الأولى في بدايتها كانت في أماكن محدودة، لضعف الإنتاج الزراعي، الذي قلص من عدد الذين يتم تغذيتهم دون المشاركة في أعمال الأرض (الزراعة)، حيث كانت نسبهم غالبا ضعيفة جدا 1 % أو 2 %، حتى أنه كان سوى 5 % في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية القرن التاسع عشر. أما في مناطق الحضارات القديمة مثل البحر المتوسط والصين فبقيت هذه النسبة نحو 10 % ولم تتعد 20 %، ولأن نقل البضائع كان صعبا جدا وكثير الكلفة، فإن المدن كانت تتغذى من الأرياف القريبة منها، وهذا ما حدَّ من حجمها، ما عدا في المناطق البحرية فقد أفلتت من هذا التحديد (العائق)، مثل هولندا التي عرفت 40-50 % في زمنها الكلاسيكي كنسبة للمتمدنين.[2]

---

1. فتحي أبو عيانة، التحضر في العالم: نظرة في النشأة والتطور، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا، 1978

2 .Paul CLAVAL, Françoise CLAVAL, La logique des villes, Litec, Paris, 1981

II.3. **التحضر بعد الثورة الصناعية** -1950:

ابتداءً من القرن 18م، حررت الثورة الزراعية الأيدي، و أعطت الثورة الصناعية لها وظيفة، ومع الثورة توسعت الفضاءات التي تجلب منها المدن تمويلها وتصرف فيها منتجاتها الصناعية، هذا ما جعل ظاهرة التحضر سريعة، خاصة في المدن الصناعية والدول المتقدمة، حيث كانت نسبة سكان المدن بها لا تتجاوز 50 %، ومع نهاية القرن 19م وصلت إلى 75 % في إنجلترا.

II.4. **التحضر بعد** 1950:

ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، استمرت ظاهرة التحضر إلا أنها أخذت شكلاً آخر، وتظهر خاصة من خلال التحولات الاجتماعية أكثر منها في الكثافة السكانية، التي يفسرها الدور النامي للمناطق (*Suburban*) القريبة من المدن والمناطق الريفية الحضرية (*Rurban areas*). أمّا في بلدان العالم الثالث، فكانت الظاهرة متسارعة جدًّا منذ 1950، حيث كانت درجة التحضر عام 1800 لا تتعدى 8.3 % إلى 15 %، وأصبحت 28.4 % عام 1980[1].و41 % في عام 2000، ومتوقع أن تصل إلى 57 % في 2025[2]. هذا التطور يختلف عما عرفته الدول الصناعية بشراسته، عبر الجزء الأكبر الذي

---

1. مرجع سابق

2. ONU,2000

تحتله المدن الكبرى، التي يتجاوز حجمها المليون نسمة وتمثل 35 % من مجموع السكان الحضر.

III. التحضر والنُّمُو الحضري في العالم:

1.III. تاريخ تطور سكان العالم:

عرف العالم نموًا سكانيا كبيرا خلال القرنين الماضيين، والذي أعطى دفعا قويا لظاهرة التحضر، ولفهم الوضعية الحالية كان لابد علينا الرجوع قليلا إلى التاريخ، لنستعرض أهم المحطات التي أثرت في نمو سكان العالم والعوامل التي ساعدت في ذلك النُّمُو.

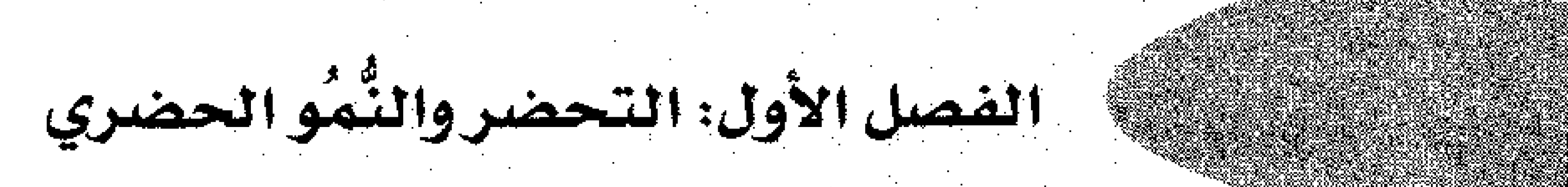
1.1.III. المرحلة البدائية:

لقد بلغ سكان المعمورة حوالي 5 ملايين نسمة نحو 10000 ق.م، لكن ارتفاع درجة حرارة الأرض، نتج عنه تناقص عدد سكان العالم، واحتمال أن يكون تقلّص إلى 4 ملايين نسمة نحو 7000 ق.م، وباكتشاف الزراعة تغيّرت ظروف وشروط التكاثر لدى الإنسان، حيث عرف سكان العالم تحولا بدأ في الواقع نحو 5000 سنة ق.م، حيث عرف فترة انتعاش وتوالد كبيرة، وشبكة من القرى لذلك العصر بالنسبة لأوربا الغربية رسمت خريطة ريفها اليوم، فقفز عدد سكان العالم من 15 مليون تقريبا إلى 150 مليون نسمة حتى نهاية 4000 ق.م، هذه القفزة صنفت بالمفاجئة، حيث في الألف سنة الأولى للزراعة كانت حركية السكان هائلة وذات أهمية شبه عالمية، فالزراعة

منحت للبشـر إمكانيـة خارقة للتكـاثر والنُّمـو. اسـتمر ذلـك النُّمُو ليقـدر عـدد السـكان في العالم بـ 252 مليون نسمة في بداية التاريخ. (1)

ونعتبر أن نمو سكان العام في هذه الفترة نمو طبيعي، أو بدائي وتلقائي، لا يملك أية وسيلة لمقاومة الوفيات الكثيرة أو التحكم في معدل الخصوبة، حيث أن البشرية سارت من البداية وإلى غاية القرن 18 للميلاد، بنفس الوتيرة بارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع الوفيات، لذا كانت الزيادة الطبيعية ضعيفة، نتيجة لارتفاع الوفيات جرّاء الثالوث المرعب **المجاعة، الأوبئة والحروب**، كالطاعون الأسود عام 1340، حيث انخفض السكان من 442 مليون عام 1340 إلى 375 مليون سنة 1400، ولأن الزيادة كانت بطيئة فقد استغرق الوقت 15 قرنا كاملة ليرتفع سكان المعمورة في بداية التاريخ من 252 مليون نسمة إلى 461 مليون نسمة نحو سنة 1500 للميلاد. (الجدول01)

1. Jacques VALLIN, La population mondiale, Découverte, Paris,1995



الجدول01: تطور نمو سكان العالم

	العصر	السكان(بالملايين)	معدل الزيادة الطبيعية %	ملاحظات
قبل الميلاد	500000	1	-	
	10000	5	0.0003	الإنسان الأول Homo-sapiens
	4000	15	0.018	اكتشاف الزراعة والتضاعف العشري للسكان في ظرف 1000 سنة
	3000	150	0.23	
	400	153	0.0008	
	200	225	0.19	
	0	252	0.057	بداية التاريخ
بعد الميلاد	200	257	0.009	
	400	206	0.11 -	
	600	208	0.005	
	800	224	0.04	
	1000	253	0.06	
	1200	400	0.22	
	1340	442	0.07	الطاعون الأسود Peste noire
	1400	375	0.28 -	عصر النهضة
	1500	461	0.21	

	العصر	السكان(بالملايين)	معدل الزيادة الطبيعية %	ملاحظات
	1600	578	0.23	
	1700	771	0.29	
	1750	830	0.15	
	1800	900	0.16	
	1850	1170	0.53	
	1900	1610	0.64	
	1950	2515	0.89	التحول الديمغرافي، تضاعف بالعشرة (x 10) في ظرف 250 سنة
	1980	4453	1.9	
	1995	5716	1.7	
	2000	6260	1.5	
	2025	8500	1.2	توقعات الأمم المتحدة: فرضيات متوسطة
	2050	10000	0.8	
	2100	11200	0.2	
	2150	11500	0.02	

المصدر: *Jean-Noël BIRABEN et Nation Unies*، 2000

III.1.2. مرحلة ما بعد النهضة إلى غاية 1950:

منذ آلاف السنين كان الوضع طبيعيا في النُّمُو الديمغرافي (الوفيّات مرتفعة، الخصوبة مرتفعة)، لكن حتى نهاية القرن 18م بدأ تدخل الإنسان، فبالتقدم الطبي تحسّنت المعيشة وتطورت العادات، مما سمح بمقاومة الأمراض والأوبئة والحد من الوفيّات والتحكم في معدل الخصوبة. وعليه فالثورة

الصناعية والتحول الديمغرافي في غيّرا التوازن الجيوسياسي للعالم فقد أعطيا لقارة أوربا الوسائل التكنولوجية والديناميكية الديمغرافية التي سمحت لها بالسيطرة على العالم، فخلال قرنين من الزمن (1750 -1950)، انتقل سكان أوربا بما فيها الاتحاد السوفياتي من 145 مليون نسمة إلى 573 مليون نسمة، وساهم هذا في نُمو الأمريكتين. الذي بدوره انتقل في نفس الفترة من 21 مليون نسمة إلى 344 مليون نسمة بسبب الهجرة الأوربية.[1]

بينما حدث تناقص في إفريقيا بسبب الاستعمار وتهجير الرقيق حتى القرن 19م، فمن سنة 1600م إلى سنة 1800م، نقص سكان إفريقيا بـ 10 % أي من 113 مليون نسمة إلى 102 مليون نسمة، والزيادة حتى القرن العشرين كانت بطيئة، لتصل في سنة 1950م إلى 222 مليون نسمة فقط. أمّا آسيا بالعكس فقد عرفت فترة نمو سريعة، فما بين القرن 16م والقرن 17م انتقلت نسبتها من سكان العالم من 53 % إلى 64 % ، وانتقل عدد سكانها من 500 مليون نسمة سنة 1750م إلى 1377 مليون نسمة سنة 1950م.[2] (الجدول02)

1. نفس المرجع السابق

2. ONU,2000

الجدول02: تطور عدد وتوزيع السكان من 1500 إلى 1950 في العالم.

المناطق	1500	1600	1700	1750	1800	1850	1900	1950
القوة العددية المطلقة (بالملايين)								
أوربا و الاتحاد السوفياتي	84	111	125	146	195	288	422	573
أمريكا الشمالية	3	3	2	3	5	25	90	166
أمريكا اللاتينية	39	10	10	15	19	34	75	165
أوقيانوسيا	3	3	3	3	2	2	6	13
إفريقيا	37	113	107	104	102	102	138	222
آسيا(باستثناء إ.السوفياتي)	245	338	433	500	631	790	903	1377
المجموع	461	578	688	771	954	1241	1634	2516
التوزيع النسبي (%)								
أوربا و الاتحاد السوفياتي	18.2	19.2	18.4	18.9	20.4	23.2	25.8	22.8
أمريكا الشمالية	0.7	0.5	0.3	0.4	0.5	2.0	5.5	6.6
أمريكا اللاتينية	8.5	1.7	1.5	1.9	2.0	2.7	4.6	6.6
أوقيانوسيا	0.7	0.5	0.4	0.4	0.2	0.2	0.4	0.5
إفريقيا	18.9	19.6	15.7	13.5	10.7	8.2	8.4	8.8
آسيا(باستثناء إ.السوفياتي)	53.0	58.5	63.7	64.9	66.2	63.7	55.3	54.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: *Jacque VALLIN*، *1995*

3.1.III. مرحلة ما بعد 1950 إلى غاية اليوم:

أهم ما يميز هذه الفترة هو الانفجار السكاني في دول العالم الثالث، خاصة بعد تصفية الاستعمار، ففي فترة الستينات كان معدل الأطفال لدى

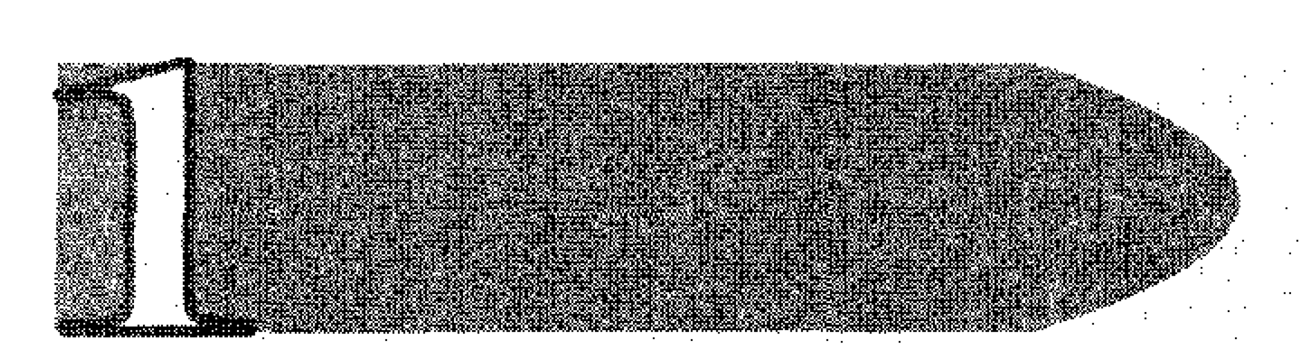
المرأة الواحدة يفوق الستة وأحيانا الثمانية أطفال، بالإضافة إلى الانخفاض السريع للوفيّات عند الأطفال خاصة. نتج عن هذا حداثة أعمار شعوب هذه الدول، وارتفاع كبير لمعدل الزيادة الطبيعية في الفترة 1965 -1970، فمعدل الولادات في دول العالم الثالث تقريبا يفوق 4 %، وأحيان يتجاوز هذه النسبة في بعض الدول. لكن في دول من آسيا الشرقية كالصين من جهة وأمريكا الجنوبية من جهة أخرى، يقل فيها معدل الولادات عن ذلك. (الجدول03) نتيجة لمعدل الزيادة الطبيعية المرتفع في هذه السنوات إلى مستويات لم تعرف من قبل، حيث نلاحظ في أمريكا الوسطى 2.5 % تصل حتى 3.1 %، وهذه النسبة تتعدى 3 % في بعض الدول مثل (المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، ساحل العاج، الجزائر، إيران...) بينما أوربا في مجملها لم تتعدى 1.5 % كمعدل للنمو[1].

هذا النُّمُو السريع لدول العالم الثالث جعل عدد سكان العالم الذي كان قد تجاوز 2.5 مليار نسمة في 1950 بسبب التوسع الأوربي إلى أمريكا، ليصل في سنة 1970 إلى 3.7 مليار نسمة، ويقفز إلى 5.628 مليار نسمة سنة 1994، وفي سنة 2000 بلغ 6.158 مليار نسمة، ومن المتوقع أن يصل في سنة 2025 إلى 8.5 مليار نسمة[2].

---

1. مرجع سابق

2. ONU,2000



الجدول03: معدلات الولادة، معدلات الوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية من 1970-1965

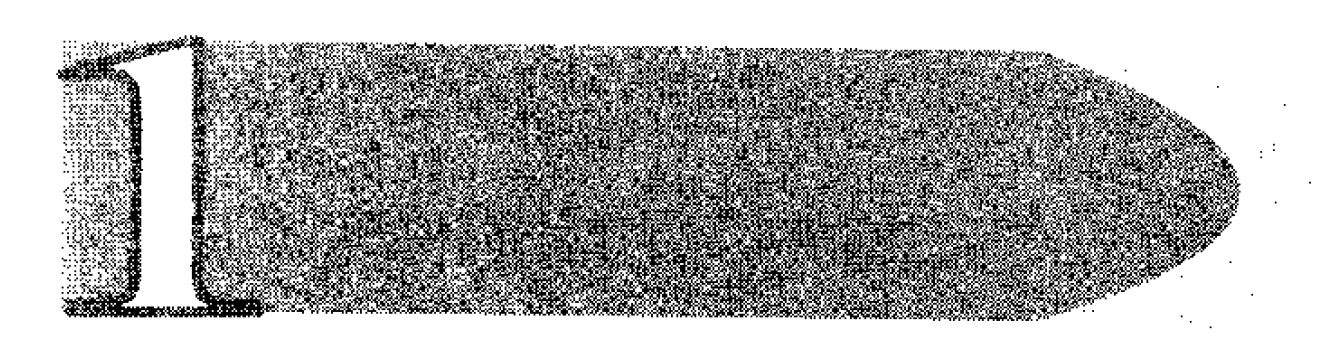
المنطقة	معدل الولادات %	معدل الوفيات %	معدل النُّمُو %
إفريقيا الشمالية	45.3	18.6	2.7
إفريقيا الاستوائية	94.0	22.3	2.7
إفريقيا الجنوبية	39.0	15.5	2.4
الصين	36.9	10.9	2.6
بلدان آسيا الشرقية (باستثناء اليابان)	35.6	10.3	2.5
آسيا الجنوبية الشرقية	41.1	16.3	2.5
آسيا الجنوبية	41.9	18.1	2.4
آسيا الجنوبية الغربية	42.8	15.4	2.7
أمريكا المركزية	42.2	11.1	3.1
أمريكا اللاتينية	38.6	11.3	2.7
أمريكا الجنوبية	25.7	9.4	1.6
مجموع الدول النامية	40.5	15.1	2.5
أمريكا الشمالية	18.0	9.3	0.9
أوربا الغربية	17.7	10.5	0.7
أوربا الشرقية	17.8	9.0	0.9
الاتحاد السوفياتي (سابقا)	17.9	7.8	1.0
اليابان	17.8	6.9	1.1
أوقيانوسيا	24.5	10.2	1.4
مجموع الدول المتقدمة	17.9	9.2	0.9
إجمالي العالم	33.9	13.3	2.1

المصدر: *Jacque VALLIN*، *1995*

III.2. السكان الحضر في العالم:

إنّ التطورات التاريخية المختلفة التي مرت بها المدن منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى القرن العشرين الذي يمكن اعتباره قرن ازدهار وانتشار المدن بامتياز. فالتناول التاريخي لنشأة المدن يبدأ بالموجة الأولى للتحضر في الفترة من 1750 إلى 1950 في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، والثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور عدة ملايين من سكان الحضر. لقد ارتبطت الموجة الأولى بالتصنيع الذي أدى إلى تصاعد الهجرات من الريف إلى المدن من أجل الحصول على فرص العمل الجديدة التي وفرتها هذه المدن. وطوال هذين القرنين لم يعرف العالم تلك النوعية من التحضر الهائل التي شهدها في القرن العشرين، فقد كانت المراكز الحضرية محددة ومحصورة في بعض الدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما موجة التحضر الثانية الهائلة والضخمة فقد ظهرت منذ منتصف القرن العشرين وحتى نهايته، وهي المرحلة التي شهد العالم من خلالها نمواً حضريًا لم يُعرف له مثيل منذ بدءْ التاريخ، إلى الحد الذي يمكن معه القول بأن القرن العشرين هو قرن التوسع الهائل وغير المسبوق في نشأة المدن وما يرتبط بها من خدمات مختلفة. ولعل أهم ما يميز تلك المرحلة أن ما شهدته من تحضر طوال عقدين من الزمن يفوق بدرجة كبيرة جداً ما شهده العالم من تحضر خلال قرنين.



وتعود تلك الزيادة الهائلة في نسب التضخم الحضري ونشأة المدن إلى التحضر الهائل الذي عرفته الدول النامية. ففي مرحلة ما بعد الاستقلال، ورغم وجود بعض المدن القليلة العدد الناجمة عن الحقبة الاستعمارية، فإن معظم الدول النامية قد شهدت ظهور العديد من المدن الجديدة، إضافة إلى التوسع الهائل في مدن المرحلة الاستعمارية. [1]

1.2.III. تطور ونمو السكان الحضر في العالم:

في 1800 كان عدد سكان العالم حوالي 900 مليون نسمة، عاش منهم 1.7 % في مدن يبلغ حجمها 100 ألف نسمة فأكثر، و 2.4 % في مدن حجمها 20 ألف نسمة فأكثر، أما التي حجمها 5000 نسمة فقد سكنها حوالي 3 % في تلك الفترة[2]. حسب مصادر أخرى فإن 3.4 % فقط من مجموع سكان العالم استوطنوا المدن عام 1800، وانتقلت النسبة إلى 3.5 % عام 1900 ما يعادل حوالي 219 مليون حضري. لتصل إلى 32 % ما يعادل 800 مليون نسمة عام 1950. [3]

تماشيا مع النُّمو الديمغرافي في العالم، خاصة الانفجار السكاني الذي شهده العالم الثالث خلال الخمسين عامًا الماضية فقط، فإن عدد السكان

---

1. صالح سليمان عبد العظيم، تقرير حالة السكان العالمي 2007 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان الحوار المتمدن - العدد: 2145 - 2007
2. مرجع سابق
3. Pierre LABORDE, Les espace urbains dans le monde, Nathan, Paris,1994

الحضـر زاد بـ 1.8 مليـار نسـمة ليبلـغ تعـدادهم 2.6 مليـار نسـمة عـام 1995 ، و3 ملايير عام 2000، أي ما يمثل 48 % من مجموع السكان. هذا ما يدل على أن ظاهرة التحضر في العالم كانت سريعة جدًا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي في تزايد مستمر، فالمتوقع أن تبلغ نسبة 61 % أي ما يعادل 5.3 مليار نسمة عام 2025.[1]

III.2.2. معدل النُّمُو الحضري العالمي:

إن زيـادة عـدد سـكان الحضـر يعـني زيـادة عـدد المـدن أو نمـو المـدن الموجودة، ومدن العالم في المتوسط تنمو بمعدل يفوق النُّمُو الطبيعي لسكانها؛ ففي الفترة ما بين 1950 و 1980 بلغ النُّمُو الحضري 4 %، في حين أن معدل الزيادة الطبيعية في العالم بلغ 2 % فقط. (الجدول01) ومنه فإن النُّمُو المضاعف للمدن لا يأتي من الزيادة الطبيعية، بل تلعب الهجرة بكل أنواعها دورا في حجم النُّمُو وشكله، لأن المدينة تعتبر الملاذ الآمن ومطمح للعديد من الناس، وذلك لتوفرها على الخدمات في مختلف المجالات، تكون غالبا أفضل من الريف من حيث الوفرة والنوعية.

III.3.2. توزع السكان الحضر في العالم:

إذا كان عدد سكان العالم قد تضاعف مرتين خلال الخمسين عاما الماضية، فإن السكان الحضر قد تضاعف بـ 3.7 مرّة، وتعتبر الدول الصناعية

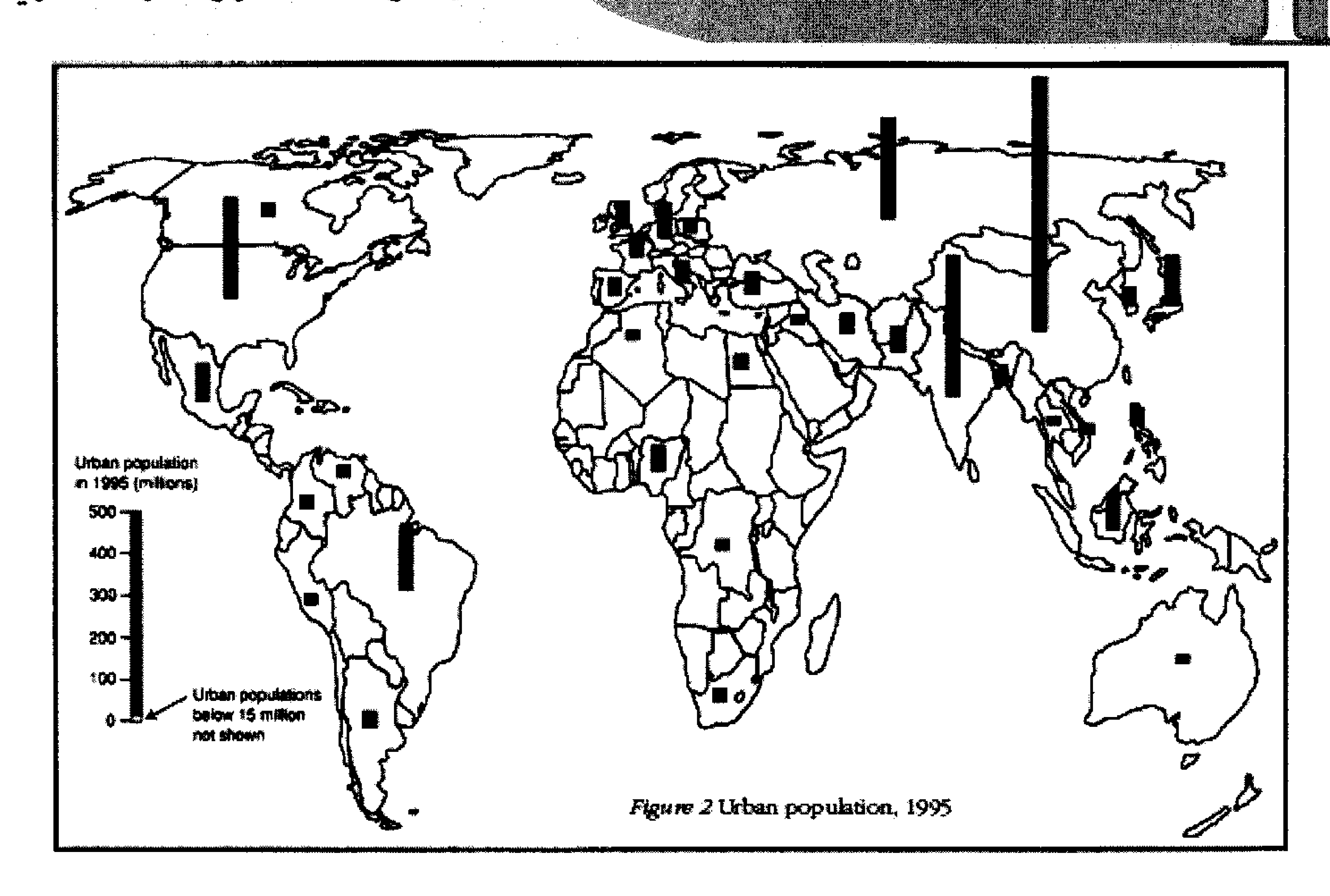
---

1. مرجع سابق

حققت أعلى نسب التحضر في العالم، لكنها لا تستحوذ إلا على 40 % من السكان الحضر عام 1990، بعدما كانت هذه النسبة 64 % عام 1950. أي أن العالم المتقدم عرف استقرارا عاما على مستوى النُّمُو الديمغرافي والحضري، فتراجعت نسب مساهمته نوعا ما، فبعدما كان 3/1 من السكان الحضر في العالم في أوروبا عام 1950، أصبح لا يمثل إلا 7/1 عام 1990، وتراجعت النسبة في كل من أمريكا الشمالية من 14.2 % إلى 8.8 % وروسيا من 10 % إلى 7.7 %.

أما العالم الثالث فيحوي 60 % من السكان الحضر في العالم عام 1990، والنسبة في تزايد مستمر نظرا للنمو الديمغرافي الكبير بعد 1973 خاصة في كل من الهند، الصين، نيجيريا والبرازيل، فنسبة هذه الدول تمثل 26.5 % من مجموع السكان الحضر في العالم[1]. من هنا ندرك المشاكل المترتبة عن هذه الظاهرة في دول العالم الثالث، نظرا لإمكانياتها وقدراتها على كافة المستويات خاصة التقنية والمالية والإدارة. لأنه كما رأينا سابقا أن الظاهرة ليست هي المشكلة في حد ذاتها بل إن دول العالم الثالث تتميز بضخامة الأعداد التي تتركز في مكان ما والأخطار المترتبة عن ذلك. (الشكل01)

1. David CLARK, Urban World/Global City, Routledge, New York,1996



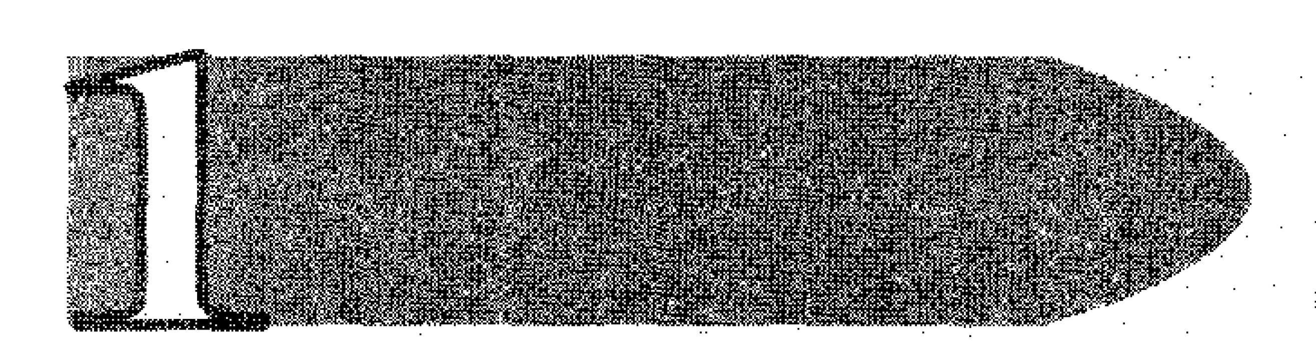
الشكل 01: خريطة تبين توزع سكان المدن في دول العالم: 1995

المصدر: *David CLARK ،1996*

III.3. نمو المدن في العالم:

III.3.1. نمو المدن والمدن المليونية:

شهد القرن العشرين ملايين من البشر سكنوا المدن واستهلكوا عدّة كيلومترات مربّعة من الأراضي للبناء، ففي ظرف 40 عامًا (1950-1990) زاد عدد التجمعات الحضرية بحجم 10000 نسمة بـ 2.5 مرّة، هذه الزيادة تعتبر سريعة ولكنها أقل من مثيلتها بالنسبة للسكان الحضر (3.4 مرّة) في نفس الفترة.



في سنة 1980 أُحصِي تقريبا 21 ألف مدينة بحجم 10000 نسمة فأكثر، وبزيادة قدرها 6000 مدينة في ظرف 10 سنوات (1990) أصبح عدد هذه المدن 26000 مدينة (10000 نسمة فأكثر) . أمّا عن المدن المليونية فنلاحظ أنه هناك 17 مدينة يفوق تعدادها مليون نسمة في بداية القرن العشرين، وهي لا تمثل سوى 1.9 % من السكان الحضر في العالم، في حين كان انتشار التجمعات السكانية سريعا جدّا، حيث في خلال 90 عامًا تضاعف سكان العالم بـ 3 مرّات والمدن المليونية تضاعفت بـ 18 مرّة، والمدن ذات الحجم 2 مليون نسمة بـ 21 مرّة وذات 10000 نسمة بـ 5مرات، في حين تضاعفت المدن ذات 6 ملايين نسمة بـ 28 مرّة. من هنا نلاحظ أنّ المدن الكبرى هي المسيطرة على حجم السكان الحضر بالعالم.(1)

III.2.3. توزع المدن والمدن المليونية:

توزّع المدن كان انعكاسًا لِتَوزّع السكان الحضر في العالم، فأكثر من خُمس التجمعات الحضرية في أوربا التي تتربع على مساحة 5 ملايين كلم² وهي بذلك تقل عن مساحة أمريكا الشمالية بـ 4 مرّات لكنها تشمل أكثر من 4.5 مرّة من التجمعات الحضرية. أمّا أمريكا اللاتينية فالمدن تشغل مجالا أكثر اتّساعًا ،والتي تتكون من مراكز مختلفة منها ثلاثة تفوق 15مليون نسمة ، ريو ديجانيرو، ميكسيكو ومصب نهر لابلاتا، لكن بالمقابل 74 دولة

---

1. François MORICONI-EBRARD, L'urbanisation du monde depuis 1950, Economica ,1993

تشمل أقل من 1 % من السكان الحضر في العالم من بينها جزر الكاراييب، موناكو، بوتسوانا، البنين، الغابون، كمبوديا، اللاووس... . أما في آسيا فنجد أن طوكيو هي المسيطرة بنسبة 0.55 % من سكان العالم سنة 1990، وبالمقابل هناك الهند والصين كدولتين أساسيتين فيها عدة مدن كبيرة (الجدول04)، وهي في مُنافسة مع البرازيل والولايات المتحدة، ورغم ذلك يظهر تأثير أمريكا بحجم مُدُنِها الكبير، إذا كانت المدن المليونية في الصين 38 مقابل 30 بالولايات المتحدة، هذا لأن الصين تشمل 12.7% من سكان العالم للمدن الكبرى في 1990 وتعتبر الهند كذلك من الدول الأكثر تجمعات حضرية حيث تحتل مرتبة وراء الولايات المتحدة من حيث كثافة السكان بالمدن الكبرى.

الجدول04: توزع المدن المليونية على الدول الرئيسية وتعداد السكان بها لسنة 1990

البلـــــد	السكان بالمليون	عدد التجمعات	% في العالم
الولايات المتحدة	110.7	30	12.7
الصيـــن	91.4	38	10.5
الهنـــد	68	21	7.8
اليابـــان	60.4	10	6.9
البرازيـل	53.4	15	6.1
روســيا	33.6	15	3.9

المصدر: *Géopolis*، *FME*، *1990*

أمّا إفريقيا فهي نسبية التمثيل وهذا راجع إلى استقلال العديد من الدول حديثًا بعد 1950 ، حيث مُدُنِها الضخمة هي العواصم السّياسية والاقتصادية، خاصة في إفريقيا السوداء التي خصتها بالهياكل القاعدية الحديثة؛ فهي بالنسبة لها هي النقطة الوحيدة للانفتاح على العالم والاقتصاد العالمي، مثل لاقوس Lagos (4683000 نسمة) بنيجيريا ، ابيجان (2225000 نسمة) بساحل العاج، كنشاسا (2225000 نسمة) و الإسكندرية (3498000 نسمة) سنة 1990 ،وتعتبر هذه المدن الرؤوس الضخمة في هذه البلدان.

الملاحظ هنا أن معظم المدن الكبرى في هذه الفترة ظهرت في العالم الثالث؛ حيث من بين 298 مدينة مليونية في العالم سنة 1990 ، 174 منها توجد في العالم الثالث بنسبة 58.8% ، ويعتبر التحكم في تسييرها ونموها والعيش فيها بأحسن الظروف، تحدِّيا جدِّيا بالنسبة لدول العالم الثالث والتي من بينها الجزائر. [1]

IV. التحضر والنُّمو الحضري في الوطن العربي:

لقد ازداد عدد السُّكان الحضر في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بشكل يثير الانتباه، حيث أنه يفوق النُّمُو السكاني في حد ذاته، نظرًا للظروف والعوامل التاريخية، الدينية، السياسية والاقتصادية، التي عاشتها الدول العربية خلال هذه الفترة، والتي أثَّرت في مدى انتشار وتباين هذه الظاهرة من بلد لآخر.

---

1. نفس المرجع السابق

1.IV. أهم ميزات التحضر في الوطن العربي:

1.1.IV. زيادة سريعة وتباين نسب التحضر:

يتميز نمو ظاهرة التحضر في الوطن العربي بمعدل أسرع بكثير من مثله في الدُّول المتقدمة، حيث قُدِّرت نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان في الوطن العربي بنحو 25% في بداية الخمسينيات، حيث تواصل الارتفاع بوتيرة سريعة لتصل في نهاية القرن الماضي إلى 65% (الجدول05)، ويُتوقَّع أن تصل إلى 77% مع نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

كذلك يتميز التحضر في الوطن العربي بتباين نِسَبه، نظرا لخصائص كل بلد وسياساته المنتهجة في مختلف الميادين؛ حيث نجد أعلى النسب تُسجِّلُها البلدان البترولية سنة 1995 كالكويت (97%)، الإمارات (84%)، السعودية (80%)، العراق (75%)، الأردن (71%)، تونس (57%)، والجزائر (56%)، موريتانيا (54%)، سوريا (52%)، المغرب (48%)، لكن هناك دول مازال سكانها يتميزون بالطابع الريفي كالصومال (36%)، السودان (25%)، وعُمان (13%) التي شَهِدت في الآونة الأخيرة نموًا سريعًا في مُدنها، حيث يُعد أعلى معدل في الدول العربية 8 % التي يبدو أنها ستصل إلى نسب التحضر في

الدول الغربية أكثر مما هو متوقع لها سنة 2025، هذا بالإضافة إلى معدل الزيادة الطبيعية المرتفع في الدول العربية(2.4%-5%).[1]

الجدول05: تطور نسب التحضر في الوطن العربي

البلـــد	1975(%)	1995(%)	توقعات 2025 (%)
الأردن	55	71	84
الإمارات	65	84	91
تونــس	50	57	74
الجزائر	40	56	74
السعودية	59	80	88
ســوريا	45	52	70
السودان	19	25	46
الصومال	21	26	46
العــراق	61	75	85
عمــان	06	13	33
الكويت	84	97	99
لبنــان	67	87	94
ليبيــا	61	86	93
مصــر	43	45	62
المغرب	38	48	66
موريتانيا	20	54	73
اليمــن	16	35	58

1. محمد مروان جميل محمد، توسع سكاني واختلال في التوازن البيئي، "المدينة العربية"، العدد 100، الكويت.يناير/فبراير 2001

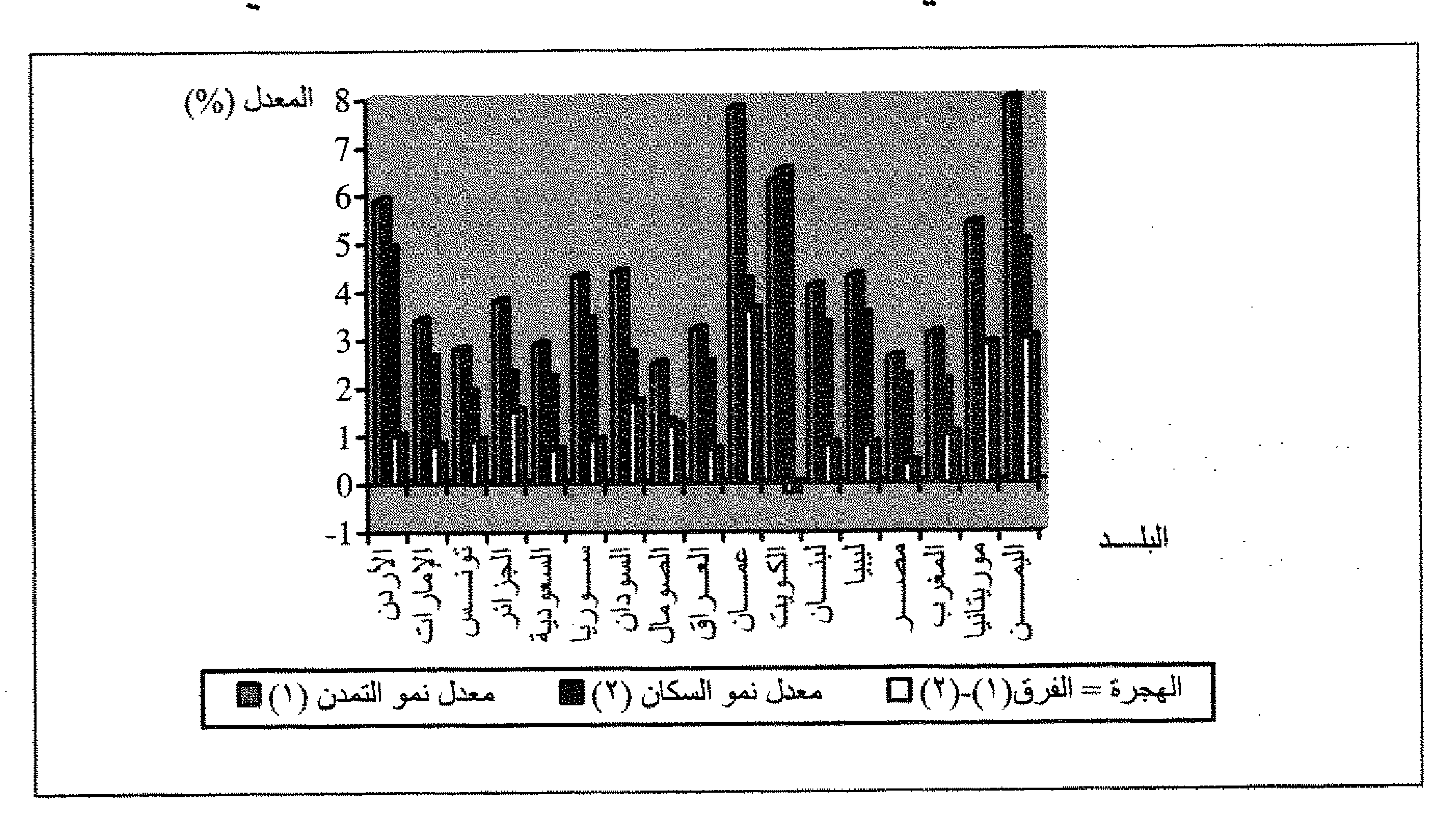
المتوسط	44.12	58.24	72.70

المصدر: محمد مروان جميل محمد ، 2001

IV.1.2. ارتفاع معدلات النُّمُو الحضري:

إنّ ما يُميِّز النُّمُو الحضري هو ارتفاع معدلاته، حيث تفوق معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وهو دليل على أن المدن العربية لا تنمو فقط بالزيادة الطبيعية، وإنما تشكل الهجرة من مدن أخرى أو من الريف أحد ركائز هذا النُّمُو(الشكل02).

الشكل 02: النُّمُو الحضري والزيادة الطبيعية في الوطن العربي: 1990-1995



المصدر: محمد مروان جميل محمد ، 2001

فالهجرة تمثل حوالي 30% من معدل نمو المدن العربية في المتوسط، وتختلف من بلد لآخر. فنجد معدل الهجرة مرتفعًا في بلدان انطلقت نحو طريق التنمية بوتيرة سريعة مثل عُمان 3.6 %، اليمن 3%، موريتانيا 2.9 %، السودان

1.7 %، الجزائر 1.5 %....، كما نلاحظ أن الكويت البلد الوحيد الذي وصل درجة التشبع في التحضر (97%)، ومدنه تنمو بالزيادة الطبيعية(6.5%)، أما معدل النُّمُو الحضري يقدر بـ 6.3% وهو من أعلى المعدلات.[1]

3.1.IV. سيطرة المدن العواصم والمدن المليونية:

من ميزات التحضر في الوطن العربي أيضا أن المدن المليونية وأغلبها العواصم السياسية للبلدان العربية، تهيمن بحجمها السكاني على المدن الأخرى، حيث أن نسبة سكان الحضر تشكّل نحو 54% من إجمالي سكان الدول العربية في عام 2001 مقارنة بنحو 42% في عام 1975 ويتوقع أن تصل إلى نحو 59% في عام 2015. وتعتبر نسبة سكان الحضر في الدول العربية عالية مقارنة بمتوسط الدول النامية، إذ تتجاوزه بنحو 13%، علماً بأن متوسط الدول المتقدمة يبلغ نحو 77%. ويمثل سكان الحضر نصف السكان في سوريا، ويمثلون الأقلية في السودان، والصومال ومصر واليمن، بينما يمثلون الأغلبية في بقية الدول العربية. وتشترك الدول العربية في ظاهرة تزايد سكان المدن، خاصة الكبيرة منها، بفعل الهجرة الداخلية وما يَنجُم عنها من زيادة على المرافق الخدمية المختلفة في المدن.[2]

---

1. محمد مروان جميل محمد، توسع سكاني واختلال في التوازن البيئي، "المدينة العربية"، العدد 100، الكويت.يناير/فبراير2001
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 الصادر عن جامعة الدول العربية.

2.IV. عوامل الدفع لظاهرة التحضر في الوطن العربي:

بالإضافة للعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرَّت بها البلاد العربية، فإن السعي إلى الإقامة بالمدن بالنسبة للمواطن العربي له عدة أسباب. منها عوامل الجذب للمدن العربية لغرض العمل بها والاستفادة من الميزات والخدمات التي تقدمها، وعوامل الطرد التي تدفع سكان الريف للهجرة إلى المدينة كعدم كفاية الدخل والظروف الصعبة للحياة المعيشية في الريف على أمل تحسين وضعهم المعيشي. لذلك يمكن حصر العوامل التي تُساهِم في النُّمو الحضري للمدن العربية في ثلاث عوامل رئيسية:

- الزيادة الطبيعية المرتفعة،
- الهجرة الريفية،
- سياسة التصنيع وسيطرة قطاع الخدمات.

1.2.IV. الزيادة الطبيعية المرتفعة:

إنّ الزيادة الطبيعية هي التي تشكل العامل الرئيسي للنمو السكاني بصفة عامة ونمو المدن العربية بصفة خاصة أكثر ما تشكله الهجرة (الريفية)، فمعدل الزيادة الطبيعية المتوسط للدول العربية الذي يفوق 3.12% يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، ويختلف من بلد لآخر ومن مدينة لأخرى فنجده يفوق المتوسط العربي وفي أعلى مستوياته في كل من الكويت (6.5%)، اليمن (5%)، عُمان(4.2%)، الأردن (4.9%)، في حين نجده أقل من المتوسط في بلدان أخرى مثل الصومال (1.3%). وهناك دول بفضل سياستها

لتنظيم النسل استطاعت أن تتحكم في نموها السكاني وتحقق استقرارا في معدل الزيادة الطبيعية كتونس (1.9%)[1]. والجزائر(1.91% لعام 2008). [2]

IV.2.2. الهجرة الريفية:

لا يُمكن إهمال الهجرة من الريف في نُمُو المدن العربية، فهي تمثل في المتوسط 29% من معدل النُّمُو الحضري على مستوى الوطن العربي، وهي متباينة من بلد لآخر، فهناك مدن تنمو بالهجرة أكثر منها بالزيادة الطبيعية كما في الصومال (64%)، وموريتانيا (53.7%) وهناك بلدان تشكل الهجرة الريفية أكثر من ثلث النُّمُو الحضري لمدنها كعُمان (46.5%)، الجزائر (40%)، السودان (38.6%) واليمن (37.5%).

هذا العامل مرتبط بالإنسان العربي في حدِّ ذاته، الذي دائما يسعى إلى تحسين الظروف المرتبطة بمعيشته، ومحاولة إثبات ذاته من خلال المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالعزلة في الريف تعتبر عائقًا أمام هذه الرغبات والطموحات، بالإضافة إلى الهجرة الاضطرارية نظرا لقساوة الطبيعة وصعوبة المعيشة في الريف... .[3]

---

1. محمد مروان جميل محمد، توسع سكاني واختلال في التوازن البيئي، "المدينة العربية"، العدد 100، الكويت،يناير/فبراير2001
2. ONS,2009
3. نفس المرجع السابق

3.2.IV. سياسة التصنيع وسيطرة قطاع الخدمات:

لاشك أن سياسة التصنيع التي انتهجتها معظم الدول العربية وتركيز الخدمات على مستوى المدن، أدى بالعديد من سكان الريف إلى النزوح إليها، فالمدينة توفر فرص العمل في قطاعي الصناعة والخدمات خاصة قطاع التجارة الذي يتطلب تجمع أكبر عدد من المستهلكين. هذه الميزة موجودة منذ القدم عند العرب، فهم يمارسون الرعي، الزراعة أو الحرف إن توفرت الظروف لها وكثيرا ما يمارسون التجارة، فالقوافل التي كانت تنطلق من مكة إلى الشام، وإلى اليمن للتجارة في العصر الجاهلي لأكبر دليل على ذلك، وهي من طبيعة الإنسان العربي إلى اليوم، وما إن أضيف إليها عنصر الصناعة خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي، حتى اكتملت سلسلة عوامل الجذب للمدن العربية، التي تساهم في إفراغ الريف وإهمال قطاع الفلاحة والزراعة والري، رغم ما يشكله من أهمية إستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي والإفلات من التبعية للخارج في ذلك.

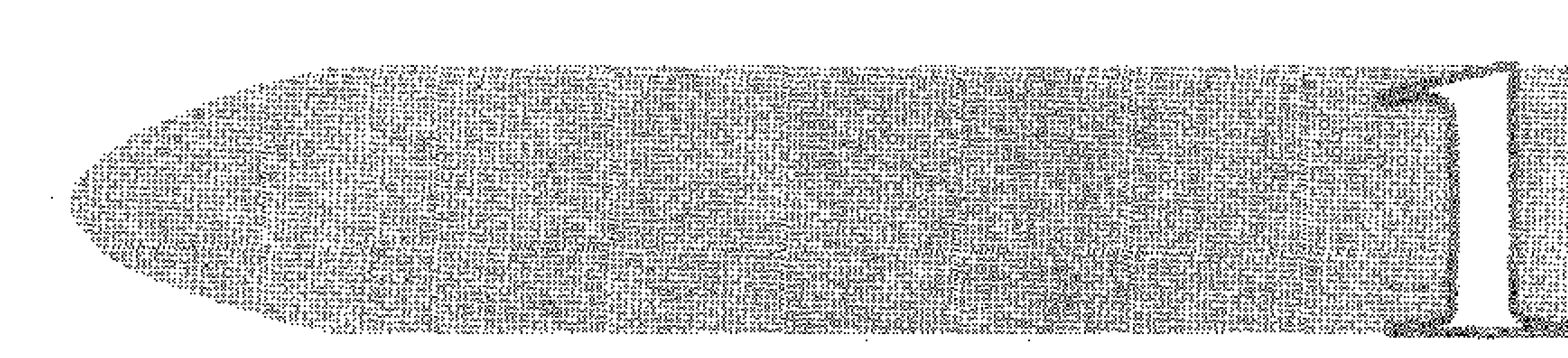
V. التحضر والنُّمو الحضري في الجزائر:

قبل تحليل ظاهرة التحضر في الجزائر التي تعدُّ إحدى البلدان النامية التي تتميز بنمو ديمغرافي سريع ، سنرى باختصار الخصائص السكانية المميزة لها على مستوى مجالها الفيزيائي المميز بصحراء مساحتها 2 مليون

كلم² جنوبا و 400000 كلم² متنوعة ومختلفة التضاريس شمالا بشريط ساحلي طوله 1200 كلم.

V.1. الوضعية غير المتوازنة لتوزع السكان:

حسب الإحصاء العام للسكان والسكن في سنة 2008، سجّلت الجزائر حوالي 434. مليون نسمة، بكثافة متوسطة تقدر بـ 15%، وهم موزعون توزيعا غير منتظم على الرقعة الجغرافية للجزائر حيث حوالي 40% يقطنون الشريط الساحلي ويتمركز معظمهم في المدن أو المراكز الحضرية، على مساحة قدرها 45000 كلم² التي تمثل 1.9% فقط من المساحة الكلية للجزائر. بينما يسكن المناطق الداخلية (الهضاب والتل) حوالي 52 % (15.3 مليون نسمة)، في حين يمثل الجنوب حوالي 88% من المساحة الكلية ويوجد به (2.8 مليون نسمة) أي ما يقارب 10 % فقط من مجموع السكان. (الجدول06) وتعتبر هذه المعطيات دليل واضح على اختلال تمركز وتوزع السكان، الذي له عواقب وخيمة وصعوبات خاصة بالنسبة للتهيئة العمرانية ويعدُّ زلزال بومرداس والعاصمة في ماي 2003، وفيضانات باب الواد دليل على ذلك.



الجدول06: التوزع السكاني في الجزائر في سنتي 1998 و 2008

المنطقة	المساحة	السكان بالألف		الكثافة السكانية ن/كلم2	
		1998	2008	1998	2008
لشريط الساحلي	45000 %1.9	8900 %38.6	9186 %39	245	253
التل والهضاب	255000 %10.7	15300 %52.6	12484 %53	60	49
الشمال الداخلي	300000 %12.6	26300 %90.3	21671 %95	88	73
الجنوب	2000000 %88	2800 %9.7	2237 ٪08 ،7	1.35	1.08
الجزائـــر	2381741	29101	33920	12.22	.414

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2009

عندما ندقق في تمركز السكان أو كثافتهم، ونسبة التحضر ليس فقط على مستوى المناطق الثلاثة للمجال الفيزيائي، وإنّما على مستوى كل منطقة، فإن ذلك يعطي لنا صورة واضحة على أن أغلب السكان خاصة في الشريط الساحلي يقطنون المدن، أو المراكز الحضرية الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية، حيث أن الشريط الساحلي باستثناء الجزائر العاصمة (3144 نسمة/كلم^2)، تتراوح الكثافة ما بين (572 نسمة/كلم^2) بوهران، البليدة (572 نسمة/كلم^2) إلى (105 نسمة/كلم^2) بالطارف و(93 نسمة/كلم^2) بتلمسان.



أما بالنسبة للمناطق الداخلية فإن اختلال التوازن جلّيٌ جدا، حيث نجد أن الكثافة السكانية بـ قسنطينة تعادل (370 نسمة/كلم²)، الجلفة (12 نسمة/كلم²)، البيض (2 نسمة/كلم²)، سيدي بلعباس (57.8 نسمة/كلم²)، أما بالنسبة لولايات الجنوب فهي تتغير من (27 نسمة/كلم²) بالنسبة لولاية بسكرة إلى (0.17 نسمة/كلم²) بتندوف .[1]

V.2. مراحل التحضر بالجزائر:

إن لظاهرة التحضر أسبابها ودوافعها التاريخية والاقتصادية والسياسية، فالشبكة الحضرية بالجزائر مرت بعِدّة مراحل لها جذورها تاريخيا.

V.2.1. جذور الظاهرة الحضرية:

إنّ لِتعاقب المستعمرين لآثار وبصمات في تاريخ التحضر في الجزائر، فلولا (الأندية القديمة للرومان، والتراث العمراني الإسلامي والفرنسي)، لما كان التحضر في الجزائر على صورته التي نراها اليوم.

أ-المدن الرومانية:

تعود جذور ظاهرة التحضر في الجزائر إلى الاحتلال الروماني من 42 ق.م إلى 429 م، لأن أهم المستوطنات الحضرية تلك التي كان تأسيسها نتاج الاجتياح الروماني، قصد توسيع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا، الذي كانت أهدافه عسكرية واستيطانية، فأقيمت القلاع الحصينة

---

1. ONS,2009

والمراكز الحضرية للجنود، للحماية جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي؛ ولـمَّا آل الأمر إليهم قاموا بجلب أفضل مهندسيهم لتخطيط وإنشاء المدن، التي تحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي تميزت بها الإمبراطورية الرومانية، من تقنية عالية في الهندسة المعمارية وفن النحت والزخرفة وكذلك التخطيط الحضري المُتميز بالانتظام وإقامة التجهيزات والمرافق الأساسية الضخمة كالمعابد، الكنائس، المسارح، المكتبات والمدرجات... .

هذه المدن التي لازالت آثارها ماثلة أما أعيننا إلى غاية اليوم كمدينة تيمقاد التي كان يقطنها سكان حضريون أصلهم رومانيون، وقدِّر حجمها ما بين 500 و 20000 نسمة للمدينة الواحدة. وقد أقيمت هذه المدن التي لها بصمات واضحة في الشبكة الحضرية في الجزائر على مستوى الشمال، فنجد في الشريط الساحلي، هيبوريجيوس (عنابة)، ايجيليجيلي (جيجل)، ايومنيوم (تيجزيرت)، روسوكورو (دلس)، روسجوني (برج البحري)، اكوسيوم (الجزائر)، تيبازا، قيصارية (شرشال)، كاتيناست (تنس) و أدفراترس (الغزوات)، وغيرها... .

أما في الداخل فنجد سيرتا (قسنطينة)، بورسيكونوميداريوم (خميسة)، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف) و يوماريا (تلمسان) من أهم المدن، ومدن أخرى عبارة عن محطات عبر الطرق الداخلية التي كانت تجوبها الجيوش الرومانية في شمال إفريقيا مثل تافيرس (سوق أهراس)،

ماسكولا (خنشلة)، تاموجادي (تيمقاد) و تبيليس (تبسة)، قد يعود أصل هذه المدن خاصة الساحلية إلى مجيء الفينيقيين لسواحل إفريقيا قبل الميلاد، وذلك لأغراض تجارية، إلا أنها لم تكن ذات أهمية كبرى مثل: هيبو (عنابة) و تيبازة.[1]

ب-المدن في عصر الإسلام:

أثريت الشبكة الحضرية في الجزائر مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا، بإنشاء العديد من المدن وتوسيع أخرى كانت موجودة من قبل،مبنية على أسس الفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي والتيبولوجي الذي يتطلبه المجتمع من مساجد، مساكن، أمن ودفاع، إدارة وتجارة، فنون وحرف، بساتين وحدائق... .[2]

وقد اتسمت هذه المدن في بداية الأمر بمواقعها الإستراتيجية لأغراض دفاعية، وارتقت فيما بعد إلى مرتبة فيها خصائص المدينة العربية الإسلامية، وارتفع عدد هذه المدن مع تعاقب الحكم في الجزائر، من الرستميين والأغالبة والصنهاجين والحماديين والمرابطين، والموحدين إلى الزيانيين، كما ارتفع عدد المقيمين فيها خاصة المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوطها، من هذه

---

1. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2000
2. جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، الجزء الأول، دار مكتب الحياة، بيروت.1967

المدن تيهرت (تيارت)، القليعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة، تنس، الجزائر... .[1]

جـ-الشبكة الحضرية خلال الحكم العثماني:

إنّ ما يُميِّز القرن 15م، هو بروز الحياة الحضرية في الجزائر بشكل واضح بسبب الاستقرار في الإدارة، حيث أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري، أي أن مجال تأثيرها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي تعدّى حدودها. نظرا لتنوع الحياة الحضرية بها، لاستفادتها من خبرات العلماء والأطباء والمهندسين والمعماريين والأدباء والشعراء وحرفيو الفنون المختلفة، من العرب المسلمين المهاجرين من الأندلس بعد سقوطها، وكذلك ارتفاع عدد المقيمين فيها خاصة الساحلية والداخلية مما أعطى دفعا قويا للطابع الحضري لها، حيث أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن العالم، مثل تلمسان في الغرب و قسنطينة في الشرق، التي كان عدد السكان في كل منها لا يقل عن 50000 نسمة في تلك الفترة.[2]

بالإضافة إلى الوظائف الحضرية التي تؤديها هذه المدن، كان لها دور إداري وعسكري، فمدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للدّاي، مدينة المدية عاصمة لإقليم التيطري في الوسط، مدينة قسنطينة مقر

---

1. الميلي مبارك محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، مدينة الجزائر.1989
2. مرجع سابق

باي الشرق، مدينة معسكر ثم وهران بعد جلاء الأسبان عنها عاصمة لبايلك الغرب، وغيرها من المدن مثل، البليدة، بجاية... .[1]

V.2.2. ظاهرة التحضر خلال الاستعمار الفرنسي:

ويمكن أن نميز خلاله فترات مختلفة بأحداثها التاريخية والسياسية التي أثرت على حركة السكان واستقرارهم ويمكن حصرها في ثلاث مراحل:

أ-مرحلة ما بين 1830-1910:

مع دخول المستعمر الفرنسي للجزائر سنة 1830 وباقي المدن الساحلية والداخلية بدأ عدد سكان المدن يتقلص، حيث أنه لا يتعدى 5% من مجموع السكان الجزائريين آنذاك، بسبب القتل الجماعي وسياسة الطرد والنفي التي انتهجها المستعمر لمقاومة الأهالي، والاستيلاء على الأراضي السهلية لخدمة أغراضه الاقتصادية، مما أدى بالجزائريين إما بالهجرة إلى الريف أو إلى بلدان أخرى خاصة المشرق العربي.

رغم استغلال المستعمر للشبكة الحضرية الموجودة في الجزائر لخدمة أغراضه التوسعية والاقتصادية خاصة، الهيمنة والاستغلال عندما ربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بشبكة السكك الحديدية، كما أنشأ الموانئ بالمدن الساحلية، ميناء وهران، الجزائر، عنابة، بجاية، مستغانم، بني صاف، الغزوات وسكيكدة وغيرها لنقل الثروات الجزائرية إلى فرنسا؛ إلا أنه ساهم

---

1. Jacques FONTAINE, L'Algérie Volontarisme, Etatique et Aménagement du Territoire, OPU,1990

في تنمية الهيكلة الحضرية في الجزائر وذلك لتحقيق أهدافه الاستيطانية والعسكرية، إذ وضعت الإدارة الفرنسية خلال هاته الفترة (1830-1910) مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية من أجل توسيع أنسجتها، بإنشاء أحياء جديدة لإقامة الأوربيين وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية بجانب الأحياء التي تأوي الأهالي الجزائريين.

ولم تكتف بهذا، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها مدنًا استيطانية تضاف إلى الشبكة الحضرية للجزائر منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس، فرندة، والتي تعد من أهم المراكز الحضرية في الجزائر. (1)

ب-مرحلة ما بين 1910-1954:

تميزت هذه المرحلة بالهجرة الكبيرة لِسُّكان الأرياف نحو المراكز العمرانية بالجزائر وباتجاه فرنسا، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية من جراء الحربين العالميتين اللتان أثّرتا سلبًا على سكان الأرياف خاصة في النقص الغذائي، فاضطرتهم إلى الهجرة مما أدى إلى ارتفاع عدد سكان المدن حيث بلغت نسبتهم 23.6% سنة 1948 من مجموع السكان(2)، مما عاد بالأثر السلبي على ساكني الأرياف المهجّرين قصرا. ومن هنا ظهرت بوادر الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، فاضطرت السلطات الفرنسية

---

1. مرجع سابق

2 .ONS,2009

لإسكان الجزائريين في مناطق هامشية ضمن مخططاتها العمرانية بعزل الجزائريين وإبعادهم عن الأحياء الأوربيين. [1]

جـ- مرحلة ما بين 1954-1966:

إنّ انطلاق الثّورة التحريرية الكبرى والسياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي خاصة ضد سكان الأرياف، من تقتيل وتعذيب واعتقالات وتهجير بالقوة باعتبارهم محتضنو الثورة، كما أنّ انعدام الأمن هناك، جعل الآلاف من الريفيين يهجرون بيوتهم نحو المدن أو المراكز الحضرية أو نحو البلدان المجاورة، وكذلك المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لغرض خنق الثورة، التي كان يُجمَع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم وقراهم، نمت وتوسعت بعد الاستقلال، ولأن سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية نزحوا إلى المدن المجاورة لهم. [2]

مع بداية الاستقلال سنة 1962، عاد حوالي مليون لاجئ من تونس والمغرب، فاستوطن ما يقارب 90% منهم المدن الكبرى والمتوسطة، بينما عاد 10% إلى قراهم ومداشرهم. من هنا يمكن أن نستنتج أنه نتيجة الظروف المزرية التي مَرَّت بها الجزائر جعلت معدل النُّمُو الحضري يُحقِّق أعلى نسبة له

---

1. مرجع سابق

2. Richard I.LAWLESS, "Population Regrouping in Algeria" Transactions, The British Geographers, Vol 3,1978

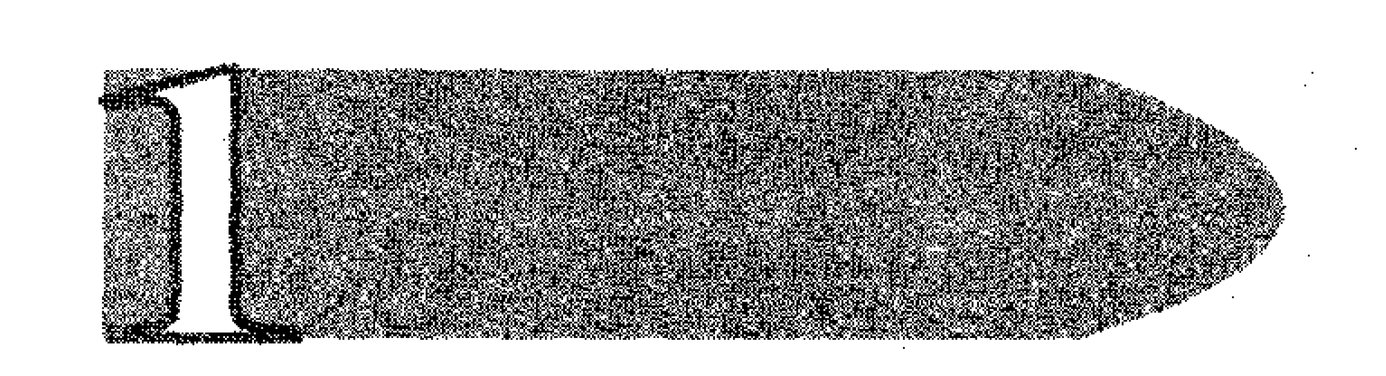
في تاريخ الجزائر، حيث وصل إلى حدود 10.2% والباقي ما زال يقطن الريف ويزاول نشاطاته الفلاحية.[1]

إلى غاية 1966 ، كانت نسبة السُّكان الحضر إلى مجموع السكان بالجزائر المستقلة تشكل 31.4%[2]، وقد ساهم في النزوح الريفي الكثيف نحو المدن والمراكز العمرانية وضعية الاقتصاد في المناطق الريفية، والقرى التي دُمِّرت نهائيا إبان الحقبة الاستعمارية، عدم توفر الخدمات التربوية والصحية، فشل تطبيق سياسة التسيير الذّاتي للقطاع الفلاحي الحكومي، الذي تتواجد مزارعه قرب المراكز العمرانية الكبرى أو المراكز الحضرية كمتيجة (الجزائر العاصمة)، سهول وهران والشلف وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وسهول عنابة و قسنطينة والسهول الخصبة قرب تلمسان و فرندة وسطيف....[3]، وقد تسبب هذا الفشل أيضا في اتجاه السكان ذوي الأصل الريفي إلى قطاع الخدمات الحضرية، التي تتيح امتيازات وفرص جيدة للعمل والأجور واستقرارهم خاصة بالمدن الكبرى.

1. مرجع سابق

2 .ONS,2009

3. مرجع سابق



V.2.3. التحضر أثناء الاستقلال:

أ-مرحلة التحضر المحفز غير المقصود (1966-1990):

إن الخيارات الاقتصادية المُوجَّهة والسياسات المُنتَهجة في مختلف الميادين في هذه الفترة، هي المُحفِّز الرئيسي لتنامي ظاهرة التحضر في الجزائر، فالوسائل المستخدمة لتحقيق خطط التنمية (الخطة الثلاثية الانتقالية 1967-1969)، والمخططات الرباعية والخماسية فيما بعد والبرامج الخاصة بالتخطيط الإقليمي والمحلي، التي شملت عشرة ولايات: الواحات، الأوراس، تيزي وزو، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، شلف وعنابة، وتطبيق الثورة الزراعية وتأميم الأراضي الفلاحية، والتوجه الصناعي، كان لها أثر كبير في انتقال سكان الأرياف إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية، حيث فرص الشغل متاحة في الوحدات الصناعية والتجارية وقطاع البناء، وحياة أفضل من قساوة الريف تاركين أراضيهم الزراعية مهجورة.

أما الثورة الزراعية وإقامة القرى الاشتراكية، فقد أحدثت خللا في التركيبة الاجتماعية والعقارية في الريف حيث أدَّت إلى ترك مُعظم الفلاحين والمزارعين لأراضيهم ونشاطهم الزراعي وامتهنوا مهنًا حضرية، ونجد 750 قرية اشتراكية شُيِّدت آنذاك على أراضي خصبة، تحتوي على جميع المزايا الحضرية التي غيرت من طباع الفلاحين وعودتهم على حياة شبه حضرية، وتطورت فيما بعد لتصبح مراكز حضرية إدارية بعيدة عن النشاط الزراعي.[1]

---

1 .Keith SUTTON, Algeria's Socialist Villages – a Reassessment, The Journal of Modern African Studies,22, 2, pp223-248

ففي الفترة ما بين (66-1977) هاجر حوالي 1.7 مليون نسمة من سكان الريف إلى المدن بمعدل 000 100 نسمة في السنة الواحدة، وتراوح معدل نمو السكان الحضر في المدن الجزائرية خاصة الشمالية ما بين 4 و 8% سنويا خلال هذه الفترة [1]. أمّا التوجه الصناعي باعتباره المَخرَج من التخلف، والذي أُعطيَت له الأهمية والأولوية المطلقة في المخططات الرباعية والخماسية من حيث الإعتمادات المالية، فقد كان له أثرٌ كبير في دعم ونمو الشبكة الحضرية في الجزائر سواء بالمدن الكبرى أو المتوسطة أو الصغيرة، حيث ازداد النُّمُو الحضري بها بشكل كبير نظرًا لعدد السكان النازحين من الريف.

ساهم هذا التوجه في رفع المعدل الحضري خاصة بالمناطق الساحلية بمُدنِها التي أُنشِئت فيها مركبات ضخمة، كمُركّب الحديد والصلب الحجّار بضواحي عنابة ومركبي البتروكيمياء وتمييع الغاز في سكيكدة والمحور الصناعي أرزيو وهران، والمركبات الصناعية بالجزائر العاصمة...، هذا ما أدى بهذه المدن خاصة الساحلية منها إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة (سهول متيجة، وهران وعنابة)، وهذا لتغطية الحاجة إلى السكن والمرافق الحضرية المتزايدة.

نظرا للنمو الديمغرافي السريع والنزوح الريفي، وقع عجز في تلبية رغبات السكان من السكن فظهرت الأحياء القصديرية التي هي ماثلة إلى اليوم حول المدن الكبرى (مدينة قسنطينة، مراكز العبور بالجزائر العاصمة، بوحمرة

---

1. مرجع سابق

بعنابة وحول مدينة وهران...). أمّا المدن متوسطة الحجم سواء الساحلية أو الداخلية التي هي في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي ورعوي كباتنة، قالمة، مستغانم، تبسة، تيارت، سيدي بلعباس، معسكر، والجلفة و سطيف التي تعتبر مركز لإنتاج الحبوب فقد استفادت من مناطق صناعية مهمة، تمنح العمال امتيازات في الأجور جعلت سكان الريف أو هذه الأقاليم الزراعية ينزحون إلى هذه المراكز الحضرية، أو المدن بحثا عن فرص عمل وأجر كبير وحياة أكثر استقرارا ورفاهية أفضل مما هم عليه. (1)

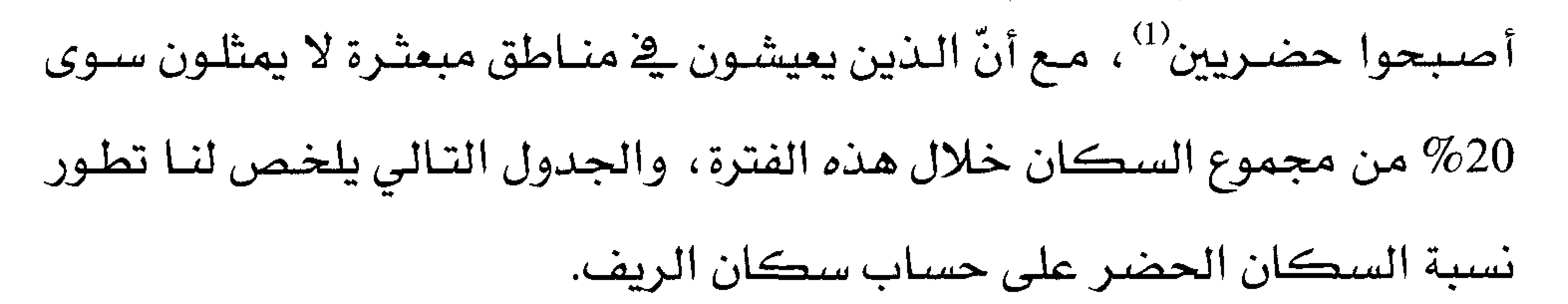
أما المدن صغيرة الحجم (5000 نسمة) فهي مدن انتقالية بين المدن المتوسطة والمناطق الريفية وتقوم بدور إداري كمراكز لدوائر وبلديات، استفادت خاصة خلال الثمانينات من وحدات صناعية واستثمارات مهمة، جعل نُمُوها الحضري السنوي ينمو بنسبة أعلى من معدلات النُّمُو الحضري في الجزائر، حيث تراوح ما بين 4 و 5 % سنويا، في حين أن نمو المدن الكبرى يقل عن 2.5 % والمدن المتوسطة في حدود 3.5 % سنويا، هذا النُّمُو المُفرِط خاصة بسبب الزيادة الطبيعية كان على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، والأوساط الريفية المحيطة لأن أغلب هذه المدن تقع في أوساط فلاحية. (2)

مُجمل العوامل التي ذكرناها سابقًا جعلت نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان تنتقل من 31.5 % سنة 1966 إلى 58.30 % سنة 1998، لتصل سنة 2008 إلى 65.30 % أي أكثر من نصف السكان المقيمين بالجزائر

---

1 .Jean-Michel ROUX, Des villes sans politique, Gulf Stream, 2006

2. مرجع سابق



أصبحوا حضريين[1]، مع أنّ الذين يعيشون في مناطق مبعثرة لا يمثلون سوى 20% من مجموع السكان خلال هذه الفترة، والجدول التالي يلخص لنا تطور نسبة السكان الحضر على حساب سكان الريف.

الجدول07: السكان الحضر والريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 2008

السنة	السكان			نسبة التحضر ٪
	الحضر	الريفيين	المجموع	
1886	431 523	606 228 3	037 752 3	95،13
1906	090 783	884 937 3	974 720 4	59،16
1926	143 100 1	218 344 4	361 444 5	21،20
1931	731 247 1	288 654 4	019 902 5	14،21
1936	513 431 1	125 078 5	638 509 6	99،21
1948	152 838 1	939 948 5	091 787 7	61،23
1954	938 157 2	766 456 6	704 614 8	05،25
1966	482 778 3	518 243 8	000 022 12	43،31
1977	785 686 6	215 261 10	000 948 16	45،39
1987	249 444 11	693 594 11	942 038 23	67،49
1998	937 966 16	932 133 12	869 100 29	30،58
2008	827 149 22	173 770 11	000 920 33	30،65

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2009

ب-مرحلة التحضر الحتمية (1900-إلى اليوم):

حتى نهاية الثمانينات، هناك حالة تشبع على مستوى المدن الجزائرية جراء النُّمو الحضري لها، فظهر عجز وعدم كفاية على مستوى الهياكل

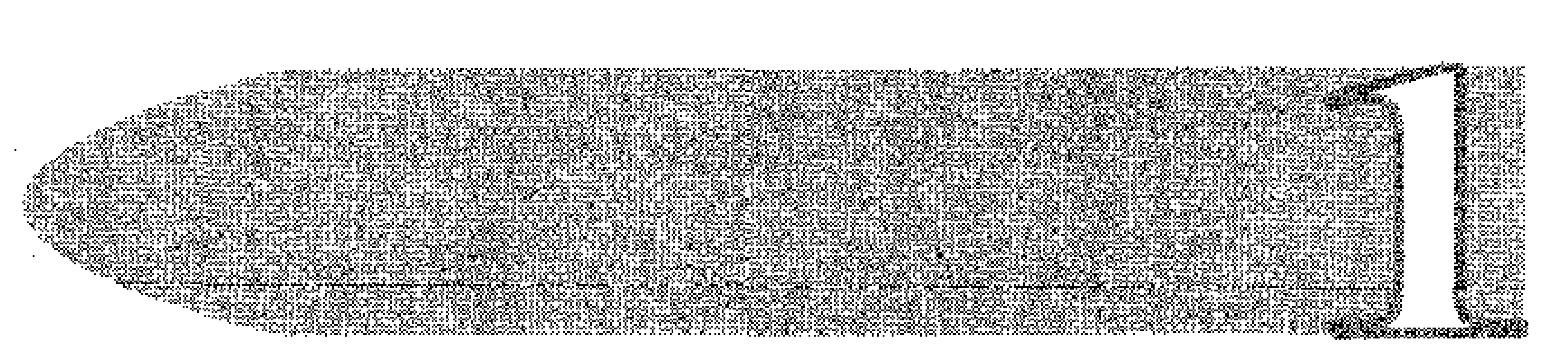
1 .ONS,2009

والتجهيزات الضرورية لتلبية حاجيات السكان من علاج، سكن، تعليم، تكوين، ...إلخ. والمُلاحظ لسكان الجزائر اليوم، يرى أن عددهم زاد بعشرة ملايين فقط في الفترة ما بين 1998 و 2008، أي في ظرف 11 سنة انتقل من 29 مليون إلى 33.9 مليون نسمة نظرا لانخفاض معدل الزيادة الطبيعية، حيث انتقل من 3.21 % في الفترة (1966-1977) إلى 3.06 % في الفترة (1977-1987) وهو من أعلى المعدلات في العالم، لينخفض في الفترة (1987-1998) إلى 2.28 %، ثم إلى 1.61 % في الفترة الأخيرة (1998-2008)، لكن رغم ذلك فإن سكان التجمعات الحضرية والمدن يزداد يوما بعد يوم، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة الريفية، فمن نسبة 31.43 % التي تمثل السكان الحضر إلى مجموع السكان غداة الاستقلال (1966) إلى 58.30 % خلال 1998، وحسب الإحصاء العام للسكن والسكان فإن نسبة السكان الحضر تمثل 65.30 % من مجموع السكان. [1]

نلاحظ مما سبق، أن ما يفسر ظاهرة التحضر الحتمية هذه، هو دخول الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي في حالة من اللاأمن وانخفاض مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية المعزولة، وكذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية (اللامركزية في التسيير) أي هيمنة القطاع الخاص، ومحدودية استثمارات القطاع العم مع الظروف الدولية من عولمة الاقتصاد وحرية التجارة والانفتاح على العالم، التي جعلت فكرة التجمع والإقامة بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية ومطلب وغاية أغلب الجزائريين.

---

1 .D.T.C.S.R.C (ONS),2009



خلاصة:

إنّ زيادة أعداد المدن وكذلك الذين يقطنون بها ويستفيدون من الفرص والإمكانات والخدمات التي تمنحها، يحدث هذا نظرا لعدة أسباب من أهمها الزيادة الطبيعية والهجرة و النزوح الريفي، فظاهرة التحضر تقوم أساسا على وجود العنصر البشري أي عدد الأفراد الذين يستوطنون مكانا ما، هذا العنصر البشري قبل 500ألف سنة كان نوعا نادرا على سطح الكرة الأرضية لكن مع اكتشاف الزراعة نحو 5000ق.م وإلى غاية عصر النهضة، الذي يعني توفير الغذاء بكميات كافية وحتى الفائض منها، سمح بتكاثر الأعداد البشرية بإيقاع تلقائي، بزيادة طبيعية كانت ضعيفة نظرا للأوبئة والحروب.

الوطن العربي ليس بمنأى عن ظاهرة التحضر في العالم فهي قديمة فيه قدم التاريخ، ومنتشرة بشكل واسع وبإيقاع سريع، فنسبتها المتوسطة تفوق مثيلاتها في العالمية، ومُتوقع أن ترتفع خلال الربع الأول من القرن الحالي إلى تلك التي تسجلها الدول المتقدمة. لكنّها متباينة من دولة إلى أخرى، فهي مرتفعة خاصة في الدول البترولية ولبنان والأردن ومنخفضة في البلدان ذات الطابع الريفي كالسودان والصومال. والمدن العربية تنمو بمعدلات جد عالية (4.4 % كمتوسط)، خاصة المدن العواصم والمدن المليونية، التي وصلت إلى وضع لم تنفع معه السياسات المتبعة لحل المشاكل التي تعاني منها كمدينة القاهرة، الجزائر العاصمة والدار البيضاء وغيرها. هذا نظرا للزيادة الطبيعية المرتفعة، وكذلك عامل الجذب لهذه المدن والعوامل التي تدفع بالهجرة إليها، بالإضافة إلى السياسات المتبعة في مختلف ميادين والمجالات التي تحفز الهجرة والإقامة بالمدن وتصرفاته في مدنه.

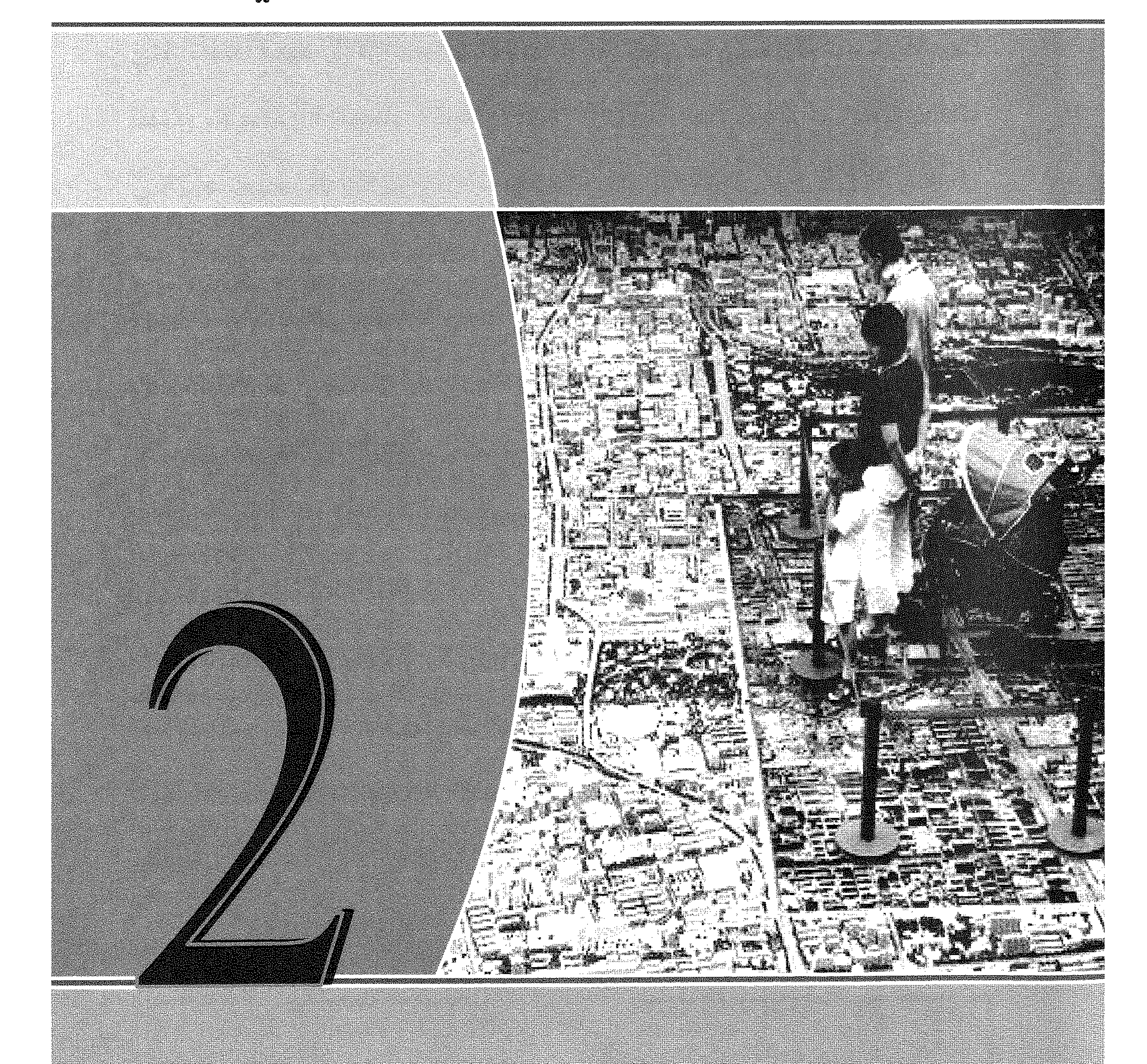
الجزائر كإحدى البلدان العربية بموقعها وتضاريسها الجغرافية تتميز بتوزع سكاني غير متوازن على مجالها الفيزيائي، فالشريط الساحلي متكدس بالسكان، والهضاب العليا شبه فارغة، ونسبتهم بالجنوب ضعيفة رغم الزيادة

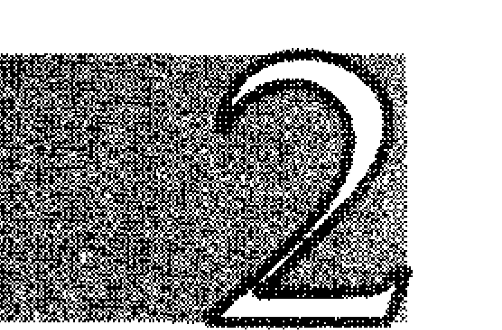
الطبيعية العالية جدا، هذا التوزع غير المتوازن ترافقه ظاهرة تحضر بنفس الشكل وبإيقاع أسرع من الزيادة الطبيعية، حيث يتركز معظم السكان بالمدن الساحلية وبكثافة عالية. لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل لها جذور تاريخية، فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر يمكن أن نقول أنها تأسست من قبل الرومان أثناء استيطانهم المنطقة، حيث أسسوا معظم المدن المتموقعة في أماكنها الحالية، ومع الفتح الإسلامي أثريت هذه الشبكة بتأسيس مدن جديدة خاصة بالمناطق الداخلية. بينما الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر، حيث لعبت المدينة دورها وتأثيرها الإقليمي، الإداري والاقتصادي في جو من الاستقرار والتنظيم.

لكن مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر وإلى غاية 1910، تقلصت أعداد سكان المدن بسبب سياسة القمع والطرد التي مارسها الاستعمار ضد الأهالي الجزائريين والاستيلاء على أراضيهم. لكن بعد ذلك وإلى غاية الاستقلال انقلب الوضع ليزداد عدد سكان المدن وترتفع نسبة التحضر، وبعد الاستقلال ارتفعت وتضاعفت نسبة التحضر والإقامة بالمدن مع الزيادة الطبيعية العالية والنزوح الريفي الكبير، وهذا جراء السياسات المتبعة في مختلف القطاعات وخاصة التوجه الصناعي من جهة، وفشل تسيير القطاع الفلاحي من جهة أخرى.

وكما يبدو حاليا مع التوجه الاقتصادي والظروف المعيشية الخاصة بالجزائريين، وفشل السياسات التنموية الخاصة بالريف لأجل استقرار سكانه، وغيرها من الأسباب العديدة فإن الاتجاه نحو التحضر أمر حتمي وهو السمة الغالبة على مشهد نمو وحركة السكان.

الفصل الثاني
المدينة ومحيطها العمراني





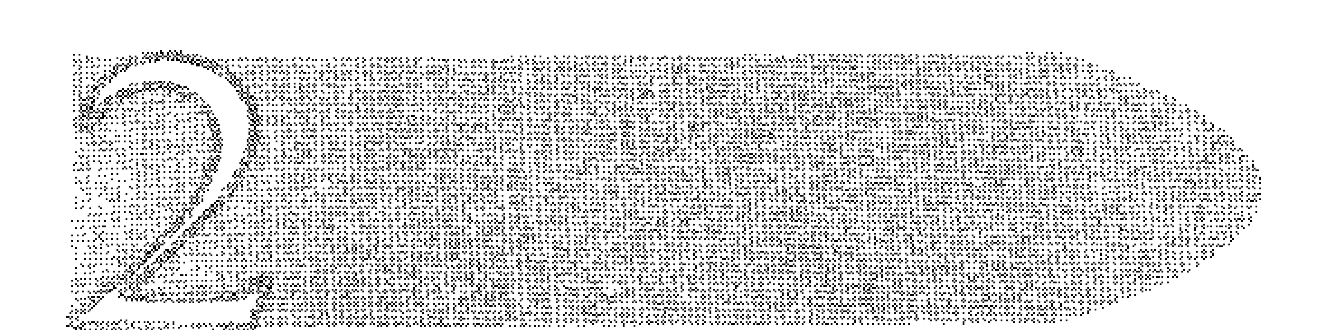
الفصل الثاني

المدينة ومحيطها العمراني

مقدمة :

تتميز المدن في عالمنا بظواهر ملفتة للانتباه، فالوضعية التي آلت إليها المدن اليوم، تجعلنا محل شك بمفهومها المرتبط بها منذ الأزل. فهذه المدينة التي كانت أرقى ما توصل إليه وحقّقه الإنسان كإطار للحياة الجماعية، وذلك المكان الذي عمل من أجله ليُحقّق ذاته بتفاعله مع أقرانه في محيط عمراني يَتَّسم بالتنظيم والتعاون واستغلال الإمكانيات المتاحة من الطبيعة، وبكل ما يملك من قدرات فكرية، يخطه بنفسه ليستجيب لرغباته وحاجياته ويعكس قدرته على التنظيم، التسيير والتحكم، هذا المحيط الذي يشمل الإنسان نشاطًا وسلوكًا، وكل هذا في إطار التوازن بين الإنسان والطبيعة، وعدم إلحاق الضرر بالنظام الإيكولوجي للبيئة الطبيعية.

لكن مع ازدياد السكان الحضر وزيادة عدد المدن ووصول بعضها إلى حالة التضخم، أصبح المحيط العمراني ينذر بأخطار متعددة في عصرنا هذا، نظرًا لتصرفات الإنسان وأحيانًا لعدم مبالاته وعدم تقديره لعواقب نشاطاته، التي تصل بمحيطه إلى حالة من التدهور واختلال التوازن تعود عليه بالسلب، غير مدركٍ لمفهومه، الذي يبدو كل شيء فيه مرتبط ببعضه البعض، وكل تأثير سلبي عليه ينعكس على الإنسان.



قد بلغت الآثار السلبية حدًّا لم يعد المحيط الذي يعيش فيه الإنسان قادرًا على تحمّلها، وأفقدته قدرته على الرسكلة، فأصبح يَدق ناقوس الخطر. هذا ما استوجب ظهور التنمية المستدامة كمفهوم عالمي، ليسعى من خلالها العالم إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أجل أجيال اليوم والأجيال القادمة.

لقد استوجب من الإنسان حوالي 4500 قرن ليكتشف الزراعة ويقيم مستوطناته الحضرية، و90 قرنًا لينتقل إلى نظام الاقتصاد التجاري للتبادل، و13 قرنًا فقط إلى نظام اقتصاد التحويل الصناعي. في كل مرحلة من المراحل السابقة كانت مدينته تتأثر بما وصل إليه من اكتشاف جديد، وسنرى أهم الصور التي مرت بها هذه المدينة من البداية وخصائصها وعلاقتها بالإنسان إلى اليوم، وما هو مفهومها وعلاقتها بمحيطها ومدى تأثيرها على محيطها العمراني، وآفاق وتطلعات الإنسان من أجل مدينة مستدامة.

I. نظرة على تاريخ المدينة:

1.I. ميلاد القرية:

ممّا لا شك فيه أنَّ اكتشاف الزراعة في العصر الحجري، كان حدثًا مهمًا جدًّا في تاريخ الإنسانية، حيث سمح بفضل مرحلة طويلة من تراكم التجارب والمعارف، من المرور إلى مرحلة متقدمة من الحضارة الإنسانية. هذا المرور كان من المستوى الطبيعي فيما يخص العلاقات مع المحيط إلى مستوى معقّد، يتمثل في مضاعفة الموارد الطبيعية وتحويلها، الذي ناله بفضل الفائض

المكدّس فيما يتعلق بالتجارب والمعارف أيضا، وفرض استقرار واستيطان الإنسان وتكوينه لتجمعاته البشرية، بإنتاج فضاء للعيش ومسكن ملائم ومناسب لمقياسه الفيزيائي وطبيعته البشرية والإنسانية[1].

هذا ما أدى إلى ميلاد القرية كشكل أول (بدائي) لمقر نشأة وسكن الإنسان، ويؤكده ابن خلدون بقوله:«... فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار وأصل لها بما أن وجود المدن و الأمصار من عوائد الترف و الدعة التي هي متأخرة عن عوائد الضروري المعاشية...».[2]

2.I. ميلاد المدينة:

إن شروط تكون أي تجمع بشري فيما يتعلق بالتنظيم والتسيير المؤسساتي، تعود إلى أصل ميلاد المدينة، لأنها كينونة فيزيوسوسيولوجية راقية، ترد على هذه الشروط، وتضمن الوظائف السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية...إلخ، بهذا فالمدينة ظاهرة تاريخية وجدت حجّتها لتكون في هذه الظروف البيئية.

حسب الحفريات والتنقيب عن الآثار، فإن الأركيولوجيين أظهروا أن المدن ظهرت للمرة الأولى في الألف الثامنة أو السابعة قبل الميلاد، بمنطقة آسيا

---

1. Brahim BENYOUCEF, Analyse urbaine : éléments de méthodologie, O.P.U, Alger , 1999

2. إبن خلدون عبد الرحمان، المقدمة (ج2)، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر العاصمة.1991

الصغرى والشرق الأوسط[1]، كجرش بالأردن وكتال هيوك بتركيا والمستويات الأكثر قدما كانت تلك المعاصرة لبداية الزراعة، حيث كان الصيد هو المهيمن في ذلك الوقت. وشيئا فشيئا مع مرور الزمن زاد استئناس البشر بالحيوانات، وأصبح تجمع البشر ممكنًا عبر ارتباط وتوفر العوامل الملائمة للعيش، بجانب نقاط الماء، من أجل الاستقرار والتكاثر. وأصبح الإنسان يتعلم شيئا فشيئا التحكم في تقنيات أخرى، فبدأت التجمعات السكانية في الظهور، ولا تتوانى عن ذلك نتيجة أي وضعية غير عادية، التي تصبح شيئا عاديا ومألوفا فيما بعد[2].

لكن تجمع السكان لا يكفي للحديث عن المدينة، وإنما التنظيم الاجتماعي هو الذي يسمح بالتنسيق بين المجموعات المختلفة، وتحول المدينة يفرض بالتأكيد النظام التقني والايكولوجي، لأنها تتطلب الاستعداد لجلب من الوسط الطبيعي ما يغذي المجموعات البشرية العديدة، وإنها ليست ممكنة بدون أن تتخطى الفائض الموفَّر من طرف المنتجين في صالح الذين يختصون في الوظائف الدينية، العسكرية، الإدارية وفي الحِرف والمهن الفنية.

المبدأ الذي يدفع المجتمعات إلى الانفتاح مع اختلاف العالم، هو البحث عن إمكانيات أكثر للاتصال والتبادل. وشيئا فشيئا تَقدُّم التنظيم الاجتماعي، فتجلت المدينة أكثر كآلة لتسهيل العلاقات في البداية، وتنوعت

---

1. خريطة انتشار الظاهرة الحضرية ص 17.
2 .Paul CLAVAL, Françoise CLAVAL, La logique des villes, Litec, Paris,1981

مختلف الأشكال الحضرية، لذلك نجد هناك شجاعة لكسر العراقيل أما حياة التبادل، فالمدينة أساسا موجهة لتضخيم أو لجعل التفاعلات متنوعة أكثر[1].

3.I. محطات مرت بها المدينة:

1.3.I. مدن ما بين النهرين:

إن تواجد المدن ببلاد الرافدين شيء منطقي وطبيعي، حيث الماء (نهري دجلة والفرات) والتربة الخصبة (سهل الطميي)، عوامل قيام الزراعة وتوفير الفائض الإنتاجي، الذي يجعل من الإنسان يستقر بهذه المناطق ويقيم مدنه فيها، هذه المدن كانت تتميز بتنظيم في التسيير والإدارة والمجالات العمرانية والمعمارية أي تنظيم الحياة الجماعية.

يظهر ذلك ميدانيا في قنوات توزيع المياه على الأراضي، التي تسمح بحمل الماء من أي مكان ولو حتى من بعيد، المنتجات والمواد الأولية، سور القلعة (المدينة) الذي يرسم حدودها والدفاع عنها ضد الأعداء، المخازن، مع لوحاتها المكتوبة بالخط المسماري التي يمكن أن تقرأها اليوم - تقارير مؤرخة في 3000 ق.م -معابد الآلهة التي ترتفع عاليا فوق المستوى غير المتجانس للسهل، مع شرفاتها وأهرامها المدرجة (*Ziggourat*). هذه المباني ومنازل الناس العامة كانت مبنية بالآجر القرميدي الذي لا يزال يستخدم في تلك المناطق (الشرق

---

1. مرجع سابق

الأوسط). الأبحاث أو الحفر الأركيولوجي يسمح بإعادة تكوين - خطوة بخطوة - وتشكيل تحولات المدن الأكثر قدمًا بهذه المناطق، المبنية من طرف الإنسان ابتداءً من الألف الرابعة ق.م.

كانت المدن السومرية في بداية الألف الثالثة ق.م كبيرة جدًّا، وما مدينة **أور** (*UR*) إلا مثال على ذلك، والتي تتربع على مساحة تقدر بـ 100 هكتار وتجمع عشرات الآلاف من السكان. هذه المدن كانت محاطة بسور وخندق للدفاع الذي يفصل المحيط الطبيعي المفتوح عن المحيط المغلق للمدينة، والريف المحاط بها حوِّل إلى حقول للرعي والبساتين المجتازة بقنوات الري، المعابد تختلف عن المنازل البسيطة من حيث حجمها، فهي أكثر ارتفاعا لأنها تحوي في الواقع القدّاس (المعبد) وبرج المراقبة(*Ziggourat*)، المخازن، الورشات، الدكاكين حيث تعيش وتعمل مختلف الفئات المتخصصة، كأنه مركز أعمال المدينة. كانت المدينة مقسمة إلى ملكيات بين السكان، بينما الريف المحول فهو مسيّر جماعيا لحساب المدينة.

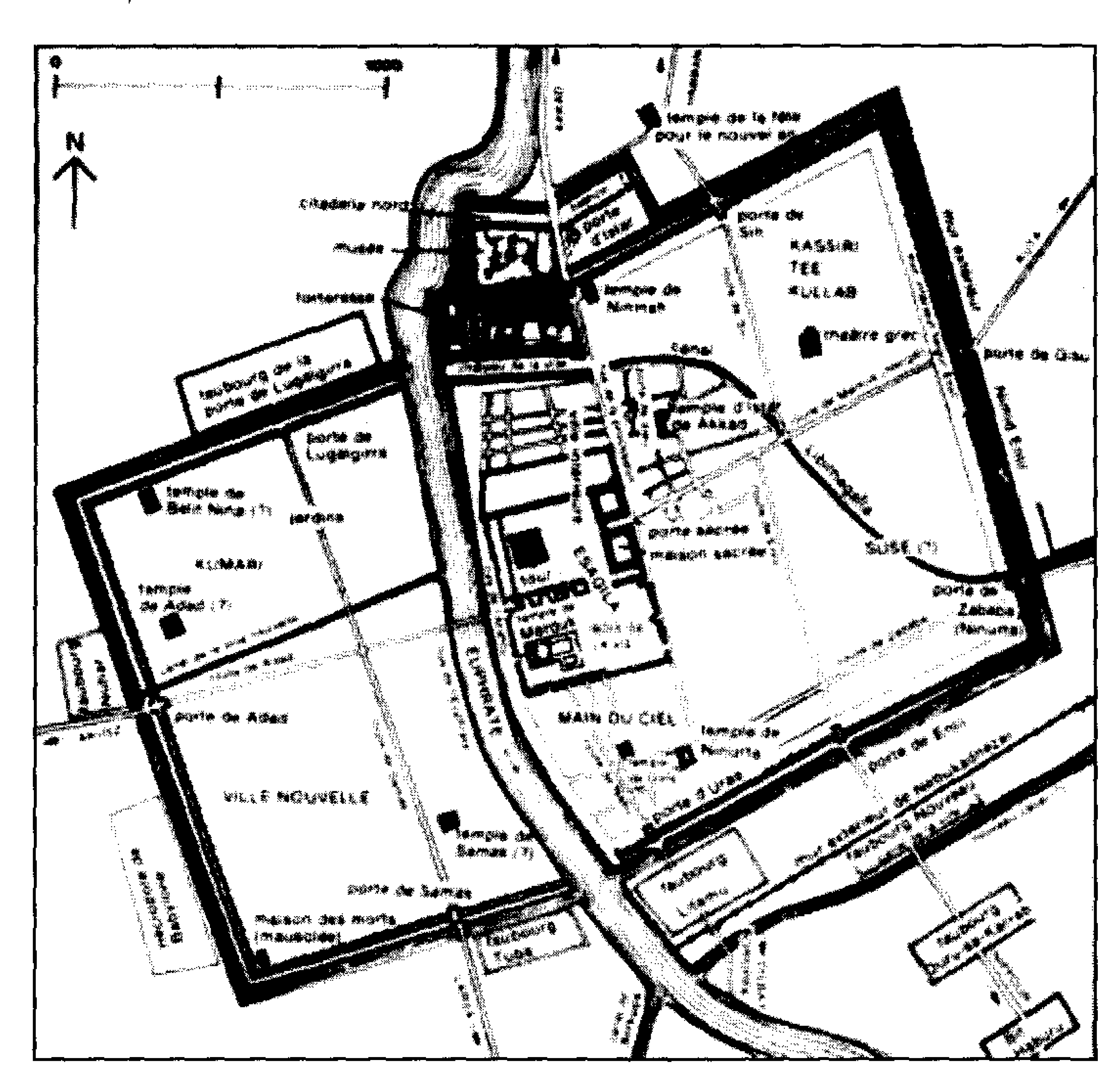
إلى غاية نصف الألفية الثالثة قبل الميلاد كانت المدن السومرية مدن مستقلة (دول)، ولقد حد النمو الاقتصادي لهذه المدن من النزاعات التي كانت تدور لتقسيم السهل المخترق بالنهرين. فأول مؤسس لإمبراطورية مستقرة نحو 2500 ق.م هو **سارجون دجاد** (*Sargon d'agade*) ودامت حوالي قرن، وفيما بعد استأنف مسعاه الملوك السومريين لأور وحمو رابي لبابل والملوك الآشوريين...،

التي كانت تدخلهم على المحيط الفيزيائي كالتالي:

- تأسيس مدن جديدة حيث لم تكن الهيكلة المسيطرة هي المعبد وإنما قصر الملك.
- توسيع بعض المدن التي أصبحت عواصم لإمبراطورية، وتتركز فيها إضافة للسلطة السياسية التجهيزات وتدفق واسع للبشر كننيف وبابل[1].



الشكل 03: المدينة القلعة: مدينة بابل 2000 ق.م



المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

---

1 .Leonardo BENEVOLO, Histoire de la ville, Editions Parenthèses, Marseille, 2004

هذه المدن هي أولى المدن الراقية، أو المدن الميتروبولية في زمانها، التي بقيت وظلت لمدة طويلة رموز ونماذج لكل التجمعات السكانية الكبرى، رغم نوعيتها أو نقصانها، فمدينة بابل كانت عاصمة حمو رابي التي صمم مخططها نحو 2000 ق.م، وهو عبارة عن مستطيل كبير من 2500 م إلى 1500 م، مقسم إلى قسمين غير متساويين بنهر الفرات، والمساحة المحصورة بين الأسوار حوالي 400 هكتار، وأكثر سور للخارج يحوي مساحة مضاعفة. (الشكل رقم 03)

المدينة ككل بمعابدها وقصورها تظهر مخططة بهندسة منتظمة (انتظام هندسي)، فالطرق مستقيمة وبعرض ثابت، الجدران تتقاطع بزوايا قائمة، وهناك فرق بين المعالم (*Monuments*) والمناطق المسكونة من طرف العامة، فالمدينة مكونة من عدة أسوار، والسور الأكثر للخارج مفتوح للكل والأكثر للداخل مخصص للملك والكهنة (رجال الدين)، هذه الشخصيات التي تصاحب الآلهة لها سلطة مطلقة على الأشياء في هذا العالم حسب اعتقادهم.

أما فيما يخص العمارة فالمنازل العامة تحاكي وبحجم مصغر شكل المعابد والقصور مع الحوش (الباحة الداخلية) وجدرانها المقوّنَنَة[1]. وكان عدد سكان بابل حوالي 80000 نسمة في الفترة ما بين 65 و 562 ق.م[2].

---

1. نفس المرجع السابق

2 .Claude CHALINE, Les villes du monde arabe, Masson, Paris, 1989

I.2.3. مدن وادي النيل (مصر القديمة):

مدن وادي النيل كانت أكبر مساحة من مدن بلاد الرافدين التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة، فالحضارة العمرانية لوادي النيل حسب الوثائق الأركيولوجية بدأت مع توحيد الدولة في نهاية الألف الرابعة ق.م. ولا يمكن دراستها كبلاد الرافدين، لأن الأماكن الأكثر قدما جرفتها مياه فيضانات وادي النيل، حتى المدن الأكثر حداثة كممفيس (*Memphis*) وتيبس (*Thèbes*)، يشار إليهما بمعالم الحجر والمقابر والمعابد وليس بالمنازل أو القصور التي مُسحت بالتجمعات الحديثة.

هذه الحضارة تجمع بين حقيقتين متضادتين غير مرتبطتين، حيث المعالم الضخمة (الأضرحة والنصب) لا تشكل مركز المدينة، ولكنها منتظمة في حد ذاتها كمدينة مستقلة، هي مدينة الأموات الغارقة في أزليتها الأخروية، التي بنيت بالحجر رمز الاستمرار لتبقى مع الزمن. هذه المعالم كانت ذات أشكال هندسية بسيطة لكنها ضخمة الحجم، وهي بهذه الأبعاد تتجاوز المقياس الإنساني كالتماثيل الضخمة مثل (*Sphinx*) وبارزة عن الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه، يسكنها أموات يحيطهم كل ما هو ضروري للحياة الأزلية، بنيت هذه المدينة لترى من بعيد بهيمنتها على المحيط، وبذلك فهي تطمس مدينة الأحياء وتدل على استمرار حياة أولئك الأموات.

بالمقابل نجد مدينة الأحياء التي بنيت بالطوب اللبن وتحوي قصور الفراعنة الملوك وسقطت بسرعة كآثار أو بقيت لبعض الوقت، نظرًا لاعتقاد

الفراعنة أن الحياة بعد الموت أزلية فظهر هذا الاهتمام بمدينة الموتى. فعاصمة المملكة الوسطى تيبس(*Thèbes*) مثلا مقسمة إلى قطاعين، المنطقة السكنية على الجهة اليمنى للنيل، و النيكروبول(*Nécropole*) في الضفة اليسرى. لكن اليوم تبدو المباني المسيطرة كالمعابد الكبرى في مدينة الأحياء (معبد الكرنك بتيبس) والقبور المخبئة في الصخور وبين هذه المعالم يتخيل السكان والضواحي التي تأوي مجتمع أكثر تنوعا، حيث كان الغنى هو الأكثر انتشارا، والفرعون يحتل قمة التدرج الاجتماعي، لأنه يحسب نفسه الإله الذي يضمن النسل على الأرض وسلطته تقدر بما يختاره لقصوره أو لقبره، فالمواد الأكثر غلاءً ونقاءً، الألبسة والجواهر والأثاث التي وجدت في المقابر الملكية، ثمار لعمل عالي الكفاءة لدليل على ذلك، فالأهرام الضخمة كالمقابر الملكية دليل آخر على سطو الملوك وجبروتهم وسيطرتهم. رغم ذلك هناك تخطيط يقوم به أناس مختصون بأمر من الملك، من معماريين ونحاتين وعمال مهرة لإنجاز ما هو مطلوب بدقة متناهية[1].

فهذه المدن حسب باحثين بُنيت لتستوعب احتياجات الحكم وليس احتياجات السكان، فمدينة تل العمارنة لم تبن إلا لتكون مقرا لأخناتون، الذي قام بثورة دينية ليستقر بالضفة الشرقية من النيل، في مكان له مميزاته

---

1. مرجع سابق

الطبيعية والدفاعية، واختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التي لم تدم طويلا.[1]

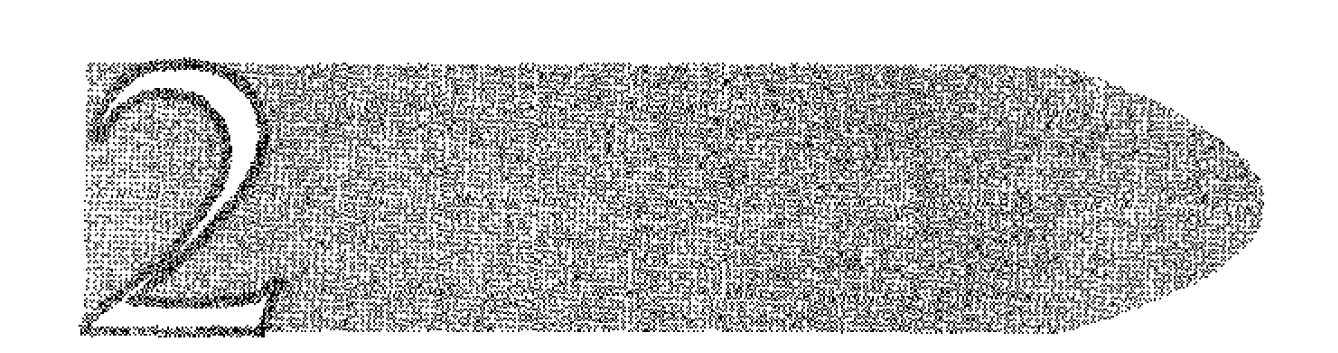
I.3.3. المدن اليونانية (المدينة الإغريقية الحرة):

لم تكن المدينة اليونانية بالصورة التي عرفها التاريخ في مرحلتها الأخيرة، بل كانت عبارة عن ممالك صغيرة مستقلة، في كل واحدة منها عائلة حربية مسيطرة، وكانت هذه الدويلات غنية نسبيا لأنها كانت تشارك في التجارة البحرية للألفية الثانية ق.م، وبعد نجاح الاقتصاد الجديد القائم على الحديد، الكتابة والنقود المسكوكة، أي الاقتصاد النقدي الذي توسع إلى الحوض الشرقي للبحر المتوسط فيما بعد، فباستغلال الموقع والتبادل التجاري البحري، أصبحت المدينة الملكية تسمى بوليس (*Polis*) المدينة الأرستقراطية الديمقراطية.

I.3.3.1. تنظيم البوليس أو المدينة-الدولة(*Etat*):

في البداية كانت هناك تلة حيث يلجأ السكان للاحتماء بأنفسهم من الأعداء، وفيما بعد امتد التجمع السكاني على السهل المجاور وهو محاط بسور حصين، ليبدو الفرق واضح بين المدينة العليا أو الأكروبول (*Acropolis*)، والمدينة المنخفضة (*Asty*) أين تجرى الأنشطة والعلاقات المدنية.

1. الذيب (ب.)، أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني(دراسة حالة بسكرة و باتنة)، مذكرة دكتوراه، جامعة قسنطينة.2001



لكنها أجزاء من جسم واحد، لأن المجتمع الحضري هنا يعمل ككل موحد مهما كان إيقاعه السياسي.

أ. التنظيمات الضرورية للوظيفة الحضرية:

أ.1. الملجأ الجماعي (*Joint home*):

مخصص للآلهة التي تحمي المدينة، حيث تقدم القرابين، وتؤتى الطقوس والشعائر، ويستقبل الضيوف. في البداية كان مكان القصر الملكي، وفيما بعد أصبح مكانا رمزيا ملحقا للمبنى الذي يقيم فيه أصحاب المقام الأول للمدينة (*les prytanes*)، ويحمل اسم بريتاني (*prytanée*)، يشمل المذبح وخندق مملوء بالجمر، مطبخ وقاعة أو قاعات أكل.

أ.2. مجلس النبلاء والموظفين (*boule*):

الذي يمثل جمعية المواطنين ويبعث بممثليه إلى بريتاني (*Prytanée*)، ويجتمع في قاعة مغطاة تسمى البوليتريون (*Bouleutérion*).[1]

أ.3. مجلس تجمع المواطنين:

الذي يجتمع لسماع قرارات القيادة أو للإعلام، فهي مكان تجمع مهيأ في الهواء الطلق وساحة السوق (متعدد الوظائف)، وفي المدن الديمقراطية تتواجد المجالس الثلاثة أو المجلسين الأوليين بجانب الأجورا (*Agora*). كل مدينة تمارس هيمنة على إقليم معين حولها يقل أو يكبر، تجلب منه وسائل

---

1. مرجع سابق

معيشتها. والمدن اليونانية غالبا ما يكون لها ميناء على بعد مسافة معينة منها، بينما هي بعيدة عن الشاطئ كي لا تتعرض للهجمات، فاتصالاتها بالعالم الخارجي تتم بشكل رئيسي عن طريق البحر.

ب. النمو الحضري والمجال الفيزيائي للمدن اليونانية:

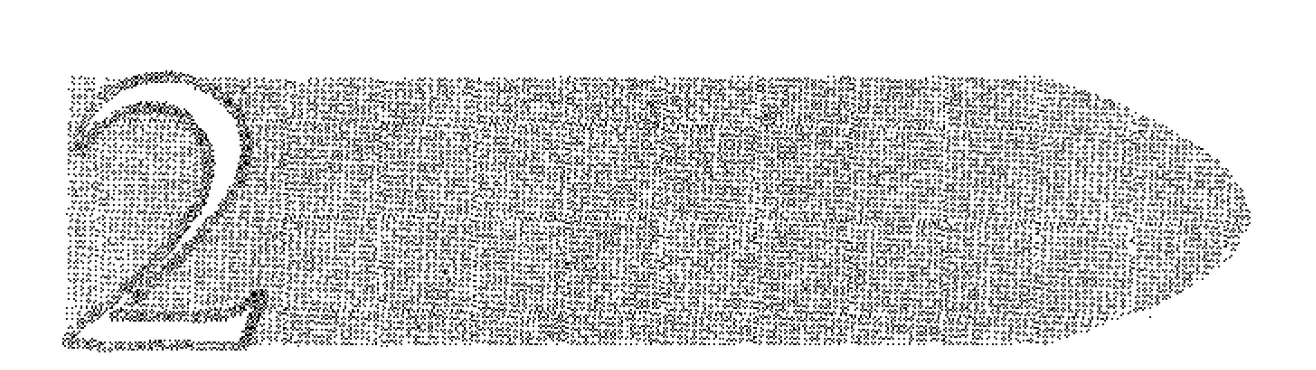
ب.1. مجال فيزيائي قد يصغر أو يكبر:

إقليم هذه المدن قد يصغر أو يكبر بالغزوات أو الاتفاق بين المدن المتجاورة، فمثلا مدينة سبارتا تمتد هيمنتها على مساحة 8400 كلم^2، أثينا القديمة وجزيرة سَلَمين تشمل على إجمالي 2650 كلم^2، ومن بين المستعمرات الصقلية الكبيرة سيراكوز المتربعة على 4700 كلم^2 و أجريجنت (*Agrigente*) على 4300 كلم^2.

لكن المدن الأخرى لها أقاليم صغيرة وأحيانا تضيق جدا، تيبس 1000 كلم^2، كورنث 880 كلم^2، ومن بين الجزر الأصغر لها مدينة أنجين 85 كلم^2، نَكسُس 450 كلم^2. من المدن الكبيرة هناك فقط رودس (*Rhodes*) 1460 كلم^2، التي وحدت مدنها الثلاث مع نهاية القرن الخامس، لسبوس (*Lesbos*) 1740 كلم^2 المقسمة بين خمس مدن، وكريت 8600 كلم^2 التي تحوي أكثر من 50 مدينة.

ب.2. تحديد النمو الحضري:

عدد سكان المدن اليونانية كان قليلا، وهذا ليس فقط لضعف الموارد، لكنه كان مقصودا كاختيار سياسي، فعندما تنمو مدينة وتتعدى حجما



معينا، تنظم وترسل حمل لأجل تأسيس مستعمرة أو مدينة جديدة بعيدة عنها، فأثينا كانت تحوي 40000 ساكن (في ذلك الوقت) وثلاث مدن فقط، سيراسوز، أجريجنت و أجروس، تعدت أكثر من 20000 نسمة في القرن الرابع للميلاد، و سيراسوز توحدت بقوة المدن التي فتحتها ووصلت إلى 50000 نسمة.[1]

المدن ذات حجم 10000 نسمة (هذا الرقم طبيعي بالنسبة لمدينة كبيرة والمنظرون ينصحون بعدم تجاوزه) هي في حدود خمسة عشر مدينة، فمدينة سبارت في وقت حروبها مع الفرس تعدت 8000 نسمة، أنجين الغنية والشهيرة لا تحوي سوى 2000 نسمة. هذا التحديد لم يكن عائقا، بل بالعكس شرط ضروري لتنمية متناسقة للحياة المدنية، فالسكان يجب أن يكون عددهم كاف لتكوين جيش في حالة الحرب، لكن يبقى في حدود يسمح للتجمع السكاني بتعارف مواطنيه لاختيار رؤسائهم.

فنظريتهم هي أنه إذا نقص حجم المدينة كثيرا يخاف من زوال السكان، وإذا كبرت جدا فهي ليست مجتمعًا منظمًا ولكنها كتلة هامدة لا يمكن التحكم فيها أو حكمها حتى. لأن اليونانيين بوعي متحضر يعيشون كبشر أحرار في مدن مناسبة لهم، وليسوا كعبيد في وسط مدن كبيرة. بَيْد أنهم لا يتوقون إلى وحدة سياسية لأن علة شأنهم مستمدة بالتحديد من مصطلح

---

1. مرجع سابق

البوليس، الذي عبره يحققون الحرية الجماعية للجسم الاجتماعي (الحرية الفردية يمكن أن تكون، لكن ليست ضرورية).

ج. مبادئ تنظيم المدينة اليونانية:

المدينة اليونانية تعتمد على أربعة مبادئ أساسية في تنظيمها المجالي وهي الخاصية الجديدة للحياة الجماعية:

ج.1. الوحدة:

المدينة كل موحد، حيث لا توجد مناطق مغلقة داخلها أو مستقلة، يمكن أن تكون محاطة بسور، والمساكن الفردية كلها من النوع نفسه، وتختلف من حيث الحجم لا من حيث النمط المعماري، موزعة بحرية في المدينة ولا تُكوِّن أحياء مخصصة لطبقات معينة أو لسكان من أصول مختلفة.

ج.2. مجال المدينة: ينقسم إلى ثلاث مناطق:

المناطق الخاصة بالسكن أو المجال السكني، المجال الديني (المقدسة) الذي تمثله معابد الآلهة والمجالات العامة موجهة للاجتماعات السياسية، للتجارة، للمسرح وللملاعب والرياضة...إلخ، الدولة هي التي ترعى المصالح العامة للمجتمع، وتسيِّر مباشرة المناطق العامة وتتدخل في المناطق المقدسة والخاصة أيضا.[1]

---

1. نفس المرجع السابق

يلاحظ أن المجال الديني الممثل بالمعابد يحظى بالأهمية من بين المكونات الأخرى وذلك من حيث الحجم والنوعية، فهي تنتصب في موضع مهيمن بالنسبة للمباني الأخرى، وعمارته الخاضعة لبعض النماذج البسيطة والدقيقة من النظام الدوري والأيوني ومحسنة في العديد من الأمثلة المتكررة.

ج.3. اندماج مع البيئة الطبيعية:

المدينة في مجملها تشكل نظاما اصطناعيا مندمج مع المحيط الطبيعي، ومرتبطة بهذا الأخير بعلاقة حساسة، إنها تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي، تعالجه وتدمج فيه إنتاجياتها المعمارية بكل دقة، كانتظام المعبد الذي له مخطط تناظري والمزخرف على طول محيطه بأعمدة منتظمة، المعوّض دائما بعدم انتظام التهيئات المحيطة به، اللذان يسبحان معا داخل عدم انتظام المكان الطبيعي. قياس هذا التوازن بين الطبيعة والفن المعماري أعطى لكل مدينة خاصية منفردة ومعروفة بها.

ج.4. تحديد النمو العمراني للمدينة:

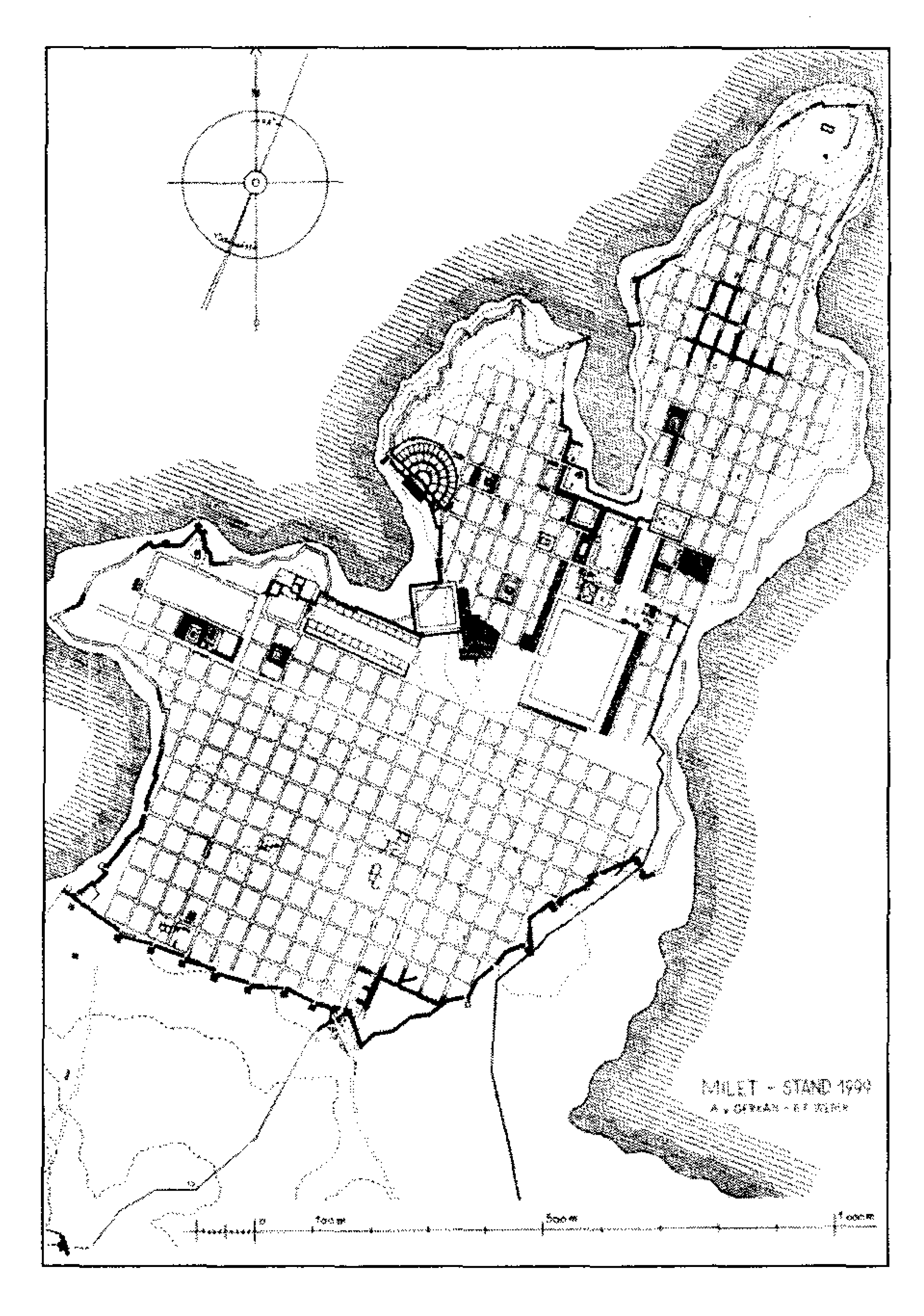
جسم المدينة ينمو ويتطور مع الوقت، ويصل ابتداء من نقطة معينة إلى التوازن الذي يستحسن أن لا يفقده بتغييرات جزئية أو فرعية، فنمو السكان لا يعني توسع المدينة بلا حدود، وإنما بإقامة جسم جديد (*Neapolis*) يعادل أو حتى أكبر من الأول(*Paneopolis*)، أو استحداثات مستعمرة في بلاد أخرى.[1]

---

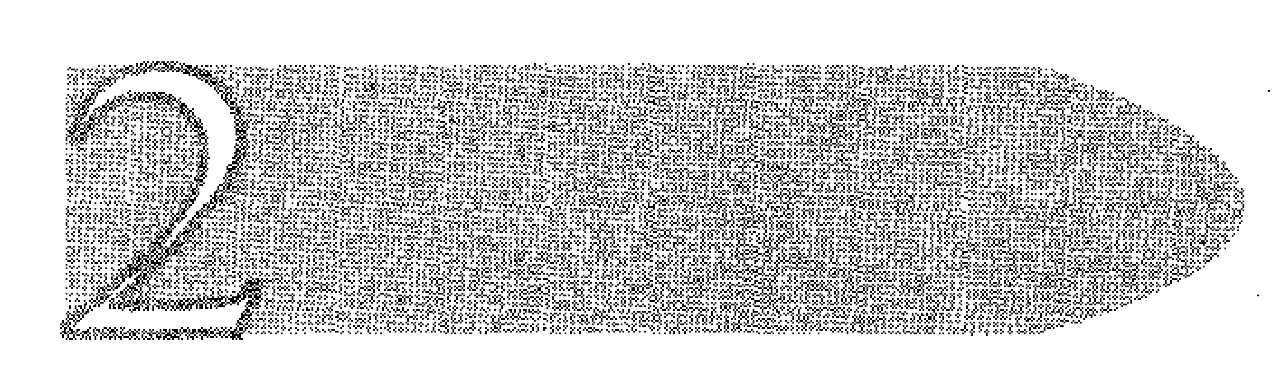
1. نفس المرجع السابق

بهذه المبادئ الأربعة: الوحدة وحدة المدينة، التمفصل، التوازن مع الطبيعة وتحديد النمو والتوسع، المدينة الإغريقية (ممثلة بأثينا) تمثل بامتياز نموذجا عالميا، يحتذى به في عصرنا الحالي، إنها تعطي لفكرة المجتمع الإنساني ملامح دقيقة ومستدامة، ويكس هذا الامتياز خاصة في مراحلها الأخيرة مع ظهور المخطط الشطرنجي (الهيبودامي) في العديد من المدن منها: *Rhodes*، *Milet*، *Pirée*. (الشكل رقم 04)

الشكل 04: المدينة اليونانية (*Milet*)،



المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004



4.3.I. المدن الرومانية: (روما المدينة والإمبراطورية العالمية):

عند الحديث عن الحضارة الرومانية لا يمكن تجاهل المحيط الذي ولدت فيه، ونعني بذلك الحضارة الاتروسكية التي انتشرت غرب إيطاليا خلال القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، وأثرت مع الفكر اليوناني في إيجاد ملامح المدينة الرومانية وخاصة روما، التي كانت في بدايتها مدينة بلا أهمية على حدود الإقليم الاتروسكي كمستعمرة يونانية، وتطورت فيما بعد فأصبحت(*URBS*) أي مدينة بامتياز عاصمة الإمبراطورية الرومانية، التي سيطرت على حوض البحر المتوسط.

ففي عهد **تراجان** بلغت الإمبراطورية الرومانية أوج ازدهارها، وتبعتها روما لتبلغ أقصى تطورها وتنظيمها الفيزيائي الذي يبدو متناسقا ومتجانسا ونهائيا، حيث ساهم في المباني الكبرى العامة أحسن وأبرع فناني الإمبراطورية، وقد أُحترم ورُوعي فيها التوازن بين الهياكل المعمارية والجانب الجمالي - النحت، الزخرفة - كما في النماذج الإغريقية (اليونانية). كل منشأة مبنية تكون مجالا مغلقا ومستقلا، له توازن في حد ذاته. فروما بمختلف السيناريوهات الخاصة بها تغطي تفرق الإقليم، طامسة الشكل الطبيعي للأرضية ومتميزة جدا عن الريف.[1] على خلاف سابقتها اليونانية، فروما وصلت في القرن الثالث للميلاد إلى 700 ألف نسمة أو مليون نسمة حسب آخرين، فهي بذلك أكبر تمركز سكاني في العالم القديم. والمدن الرومانية

1. نفس المرجع السابق

كانت نسخة من مدينة روما وتتميز بتركيبتها العمرانية عن سابقتها الإغريقية وهي:

أ. المجال السكاني:

يتكون من نوعين، المساكن الفردية (*Domus*) ذات طابق أو طابقين بغرف محددة الوظيفة، تجتمع حول مجال مركزي (*Atrium*)، ومساكن جماعية (*Insolus*) لفائدة الطبقة المتوسطة والدنيا بطوابق متعددة.

ب. شبكة من الطرق الداخلية والخارجية:

المدينة الرومانية خططت على أساس محورين متعامدين:

محور غرب - شرق: دكيمانيس *Decumanus* ومحور شمال - جنوب: كاردو *Cardo*، ثم تتشكل المدينة داخل سورها بمكوناتها وفق المخطط الشطرنجي بشوارع ذات أبعاد منتظمة تسمح بأداء وظيفتها (طريق خاص للراجلين *Itenira*، عربة واحدة *Actus*، عربتان *Viac*، ...)، والجزيرات تأخذ وظائف مختلفة كالسكن والإدارة والخدمات والمنشآت العامة...إلخ، وقد طور الرومان شبكة الطرق الخارجية لتحقيق أغراضهم التوسعية، لما أنتجوه من تقنيات لبناء الجسور و الطرق الخارجية.

ج. طريقة التموين بالماء:

استخدم الرومان طريقة متقدمة جدا لجلب الماء من الجبال، بواسطة قنوات كبيرة تصل إلى حوض للتنقية، ثم توزع في قنوات صغيرة للمنشآت



العامة والينابيع العمومية المنتشرة في المدينة، هذا التقدم سمح فيما بعد بتمويل المدن بالماء وهي بعيدة عن مصدره.

د. المنشآت الضخمة:

تتميز بالضخامة وتعدد الوظائف، وتتمثل في المسارح، الفوروم (*Forum* الساحة المركزية)، مباني السيرك والحمامات والبراكتوريوم، وأعطت الدولة لها الاهتمام من حيث الفن المعماري والزخرفي أبرع الفنانين الرومان.[1]

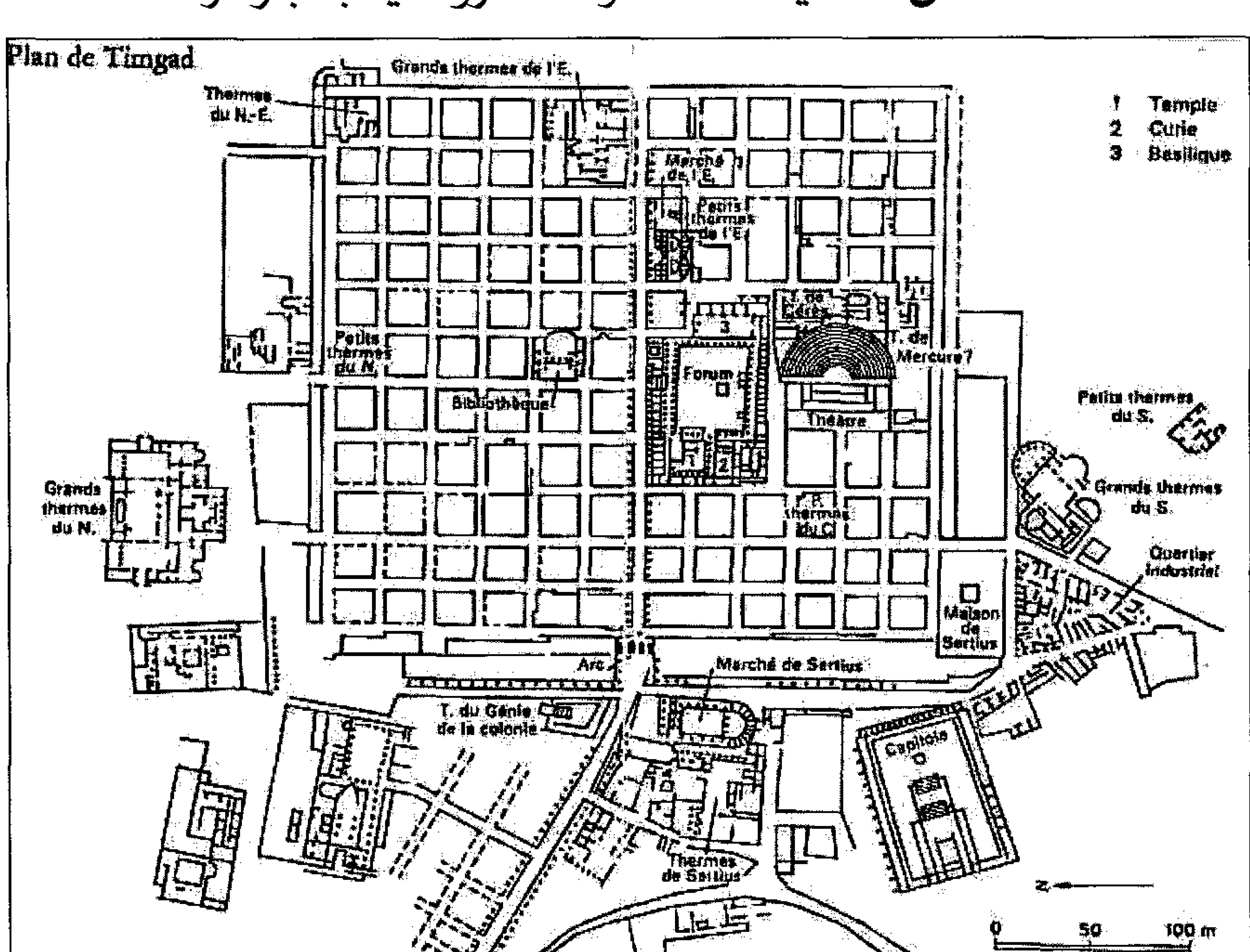
و. المستعمرات الرومانية أو المدن الجديدة:

الإمبراطورية في توسعاتها على حوض البحر المتوسط، أقامت مدنا جديدة أو مستوطنات بأبعاد مختلفة تتراوح ما بين 15-200 هكتار، لكنها تقوم على نفس المبادئ والتنظيم السالف الذكر (المخطط الهيبودامي، المحاور الأساسية، والمنشآت العامة)، كمدينة تيمقاد بالجزائر...إلخ. (الشكل رقم 05)

---

1. الذيب (ب.)، أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني(دراسة حالة بسكرة و باتنة)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة.2001

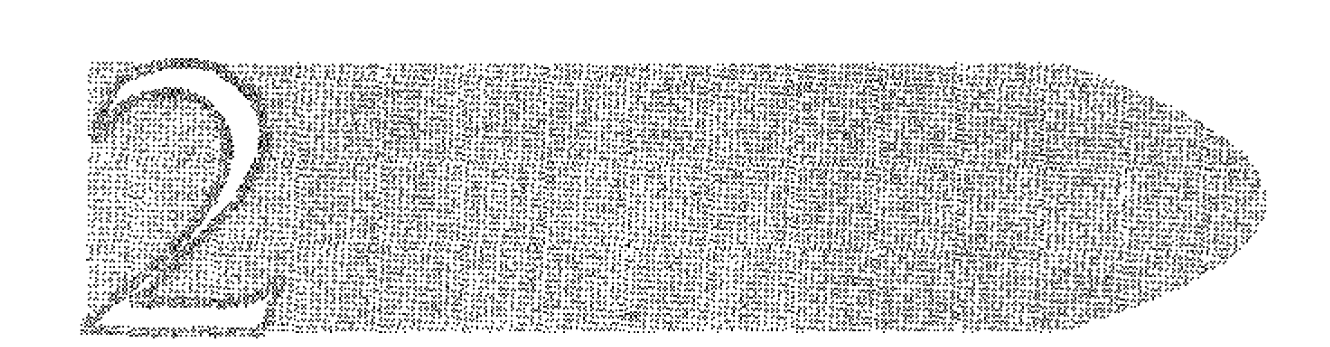
الشكل 05: تيمقاد المستوطنة الرومانية بالجزائر



المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

I.3.5. المدن الأوروبية للقرون الوسطى:

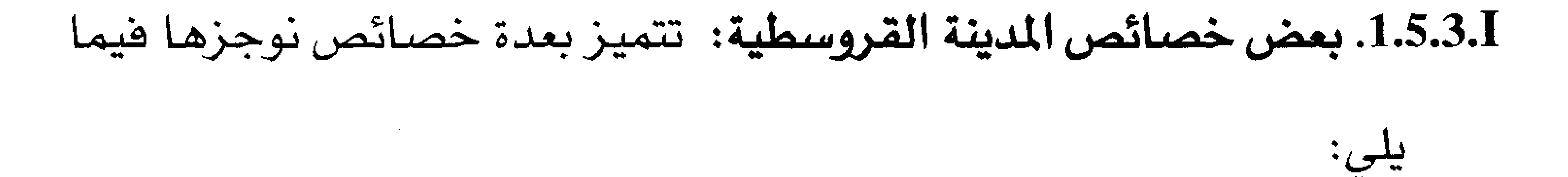
أهم ما يقال عن المدينة القروسطية أنها كانت تلقائية (عشوائية)، نظرا للظروف التي مرت بها أوربا في نهاية القرن العاشر للميلاد، حيث بدأت نهضتها الاقتصادية وزاد عدد سكانها، ونما الإنتاج الزراعي بها. أما الصناعة الحرفية والتجارة فقد تلقت دفعة جديدة بسبب استقرار الشعوب الغازية في هذه المرحلة والابتكارات التقنية في ميدان الزراعة. وأهم شيء هو تأثير المدن البحرية (البندقية، جنوا، بيس، أمالفي)، التي تكفلت بالتجارة مع العالم عبر البحر المتوسط، ونشطت التجارة بمدن أخرى داخلية، لذا فالمدينة في هذه المرحلة تدعى بالمدينة التجارية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الحرفيين والتجار بها.



هذا التحول غير نظام الإقامة سواء بالمدن أو الريف الأوربي، فالسكان الذين لا يجدون عمل بالريف يهاجرون إلى المدينة، مما جعل كتلة الحرفيين والتجار تنمو بها على حافة النظام الإقطاعي. المدينة المحصنة آنذاك للقرون الوسطى كانت صغيرة جدا لاستيعاب هذه الحركة واستقبال تلك الأعداد، فتكونت عند أبواب المدينة تجمعات سكانية تمارس فيها التجارة. التي أصبحت بسرعة أكبر من النواة العتيقة، ومن الضروري إنجاز سور حصين آخر يحوي هذه التجمعات والمؤسسات الأخرى (الكنيسة، القصور...) التي تتواجد كلها خارج سور المدينة القديم. (الشكل رقم 06)

الشكل 06: مدينة بادو(*Padua*)، مدينة القرون الوسطى.

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004



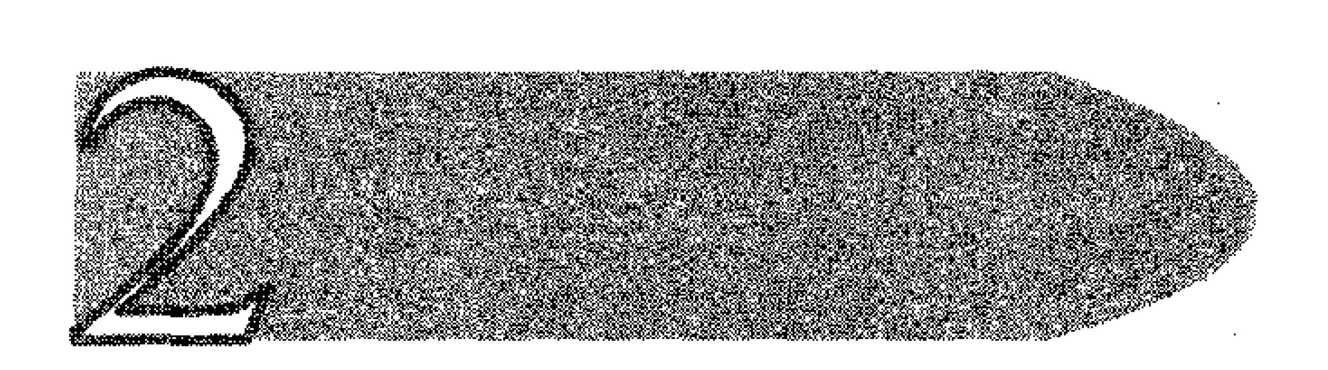
1.5.3.I. بعض خصائص المدينة القروسطية: تتميز بعدة خصائص نوجزها فيما يلي:

أ. الاستمرارية (*Continuation*):

المدينة الأوروبية في القرون الوسطى لها شبكة طرق غير منتظمة، فالشوارع تشكل مجالا مستمرا وموحدا، لا يسمح بالتعرف أو أخذ صورة عامة على حي أو مدينة ما، الطرق ليست لها نفس الأهمية، لكنه يوجد تدرج مستمر لشرايين ثانوية ورئيسية، الشوارع الثانوية هي ممرات بسيطة، والأخرى تستخدم لأغراض شتى (التجارة، التجمع، ...). أما الساحات فليست مجالات مغلقة مستقلة عن الشوارع بل هي متصلة (استمرارية) بها مباشرة. المنازل كانت متعددة الطوابق، نظرا بشدة تركيز السكان بفعل السور الحصينة، أما عن نوعية المجالات فهناك مجال شامل موحد يظهر في جل المدن، وبداخله نجد المباني العامة والخاصة، والتوازن بين المجالين متعلق بالتلاؤم بين التشريع العام والمصالح الخاصة.

ب. التعقيد (*Complexity*):

المجال العام للمدينة القروسطية له هيكلة معقدة، لأنه مكان مختلف السلطات (الأسقفية، البلدية، الأوامر الدينية...)، فالمدينة بكبرها ليس لها مركز موحد بل عدة مراكز، دينية (مع الكاتدرائية، وقصر الأساقفة) ومركز مدني (مع القصر البلدي)، مركز أو عدة مراكز تجارية مع قصور اتحاد التجار. هذه المناطق يمكن أن تتوافق جزئيا، لكن كثيرا ما لوحظ



هناك تعارض بين السلطتين الدينية والمدنية، وكل مدينة مقسمة إلى أحياء لها هيئتها وتنظيمها الخاص بها، هذا ما لم يكن في المدينة سابقا. في القرن 13 للميلاد، عندما أصبحت هذه المدن أكثر كبرا، تشكلت بعض المراكز الثانوية في الأحياء المحيطية بتبني أنظمة وأوامر دينية جديدة مع كنيستهم.

ج. التركيز (*Concentration*):

المدينة القروسطية هي جسم سياسي ذو امتياز وطبقتها البورجوازية كانت أقلية من مجموع السكان، والتي زادت بسرعة وباستمرار من بداية القرن الحادي عشر إلى نصف القرن الرابع عشر. وحتما كان التركيز قانونها الأساسي، بتواجدها في مركز المدينة مكانها المفضل والطبقة الفقيرة في ضواحيها، أما أحياء المدينة فكانت تتميز بكثافة عالية وتركيز شديد للمباني التي كانت تتطور رأسيا.

د. قابلية وقدرة المدن القروسطية للتجديد:

مدن القرون الوسطى لم تأخذ شكلا نهائيا إلا من القرن 15 إلى القرن 18، أما في القرون الماضية فقد كانت في حركية بنموها السريع، وكان منظرها يوحي بأنها أكثر فوضوية وغير منظمة. لكن رغم ذلك فالوحدة كانت مجسدة ومضمونة من خلال تجانس الطراز القوطي، الذي وحّد أساليب وطرق البناء وزخرفة المباني عبر أوربا ابتداءً من القرن 12 للميلاد، وعليه فالخصائص الثلاثة الأولى بقيت محفوظة مع الزمن، وحددت الطبيعة

الأساسية للمدن الأوروبية، أما الرابعة فلم يعد لها وجود مع أزمة النصف الثاني القرن 14.

وما يُلاحظ في القرون الوسطى أنّه لا توجد أي مدينة كبيرة، لكن هناك عدد كبير من المدن المتوسطة من بينها 12 في القرن 13 والقرن 14، التي وصلت بالتقريب إلى نفس الأبعاد والحجم (300 - 600 هكتار، 50000 - 150000 نسمة). برغم أن هذه الأرقام غير مؤكدة، إلا أن المدن الأكثر سكانا هي باريس وميلان، اللتان يمكن أن تكونا قد وصلتا 200000 نسمة والبندقية 150000 نسمة، فلورنسا 100000 نسمة. ولا مدينة تتعدى مدن العواصم الإسلامية في ذلك الوقت، حيث بغداد والقسطنطينية تجاوزتا مليون نسمة لكل منهما.[1]

6.3.I. المدينة الصناعية (الليبرالية):

1.6.3.I. إفرازات المدينة الصناعية:

مما لاشك فيه أن الثورة الصناعية التي ظهرت ابتداءً من منتصف القرن 18م، غيرت مجرى الأحداث خاصة في بريطانيا، وبسرعة بعد ذلك في كل باقي دول العالم، التي صنفت من بين التحولات الأساسية في تاريخ الإنسانية، لأنها أثرت في كل الميادين خاصة على المدن وتنظيمها، ومن بين إفرازاتها المميزة:

---

1. مرجع سابق

- النمو السكاني الناتج عن انخفاض معدل الوفيات، الذي ولأول مرة ينفصل بوضوح عن معدل الولادات، ففي إنجلترا مهد الثورة الصناعية مثلا انخفض معدل الوفيات من 35 %o إلى 20 %o من 1750 إلى 1850.

- ازدياد المنافع والخدمات الناتجة من الزراعة والصناعة والأنشطة الخدماتية بفضل التقدم التكنولوجي والاقتصادي.

- إعادة توزيع السكان على المجال، وتبعه دفع ديمغرافي وتحول في الإنتاج، فالسكان ملاكي الأراضي الذين كانوا مستغلين لها، أصبحوا أجراء وعمال في الصناعة، وبطبيعة الحال يتواجدون حيث تتوفر فرص الشغل في الأماكن الصناعية بالقرب من الآلة، بجانب مجرى مائي أو مناجم الفحم، المصانع في كثير من الأحيان تتركز حول المدن، مما أدى إلى تطورها بسرعة جدا أكثر من باقي مناطق البلاد، لأنها استقبلت الزيادة الطبيعية وتدفق الهجرة من الريف.

- تطور وسائل الاتصال بالإضافة إلى قنوات الملاحة، طرق العبور أنجزت حسب المناهج والطرق المتقدمة، وأهم شيء صاحب الآلة التجارية هو القطار البخاري عام 1825 في انجلترا، التي انتشرت بها طرق السكك الحديدية بسرعة وفي كل الدول الأخرى، وفي نفس العصر عُوضَت البواخر البخارية بالشراعية...، سمحت هذه الوسائل حتما بحركة كبيرة جدا للسلع والأشخاص، حتى السلع الثقيلة يمكن

أن تنقل إلى حيث الطلب، وكل الأفراد مهما كانت طبقتهم الاجتماعية يمكن أن يقوموا بأسفار طويلة، أو السكن في مكان والعمل في آخر بالتنقل يوميا أو أسبوعيا.

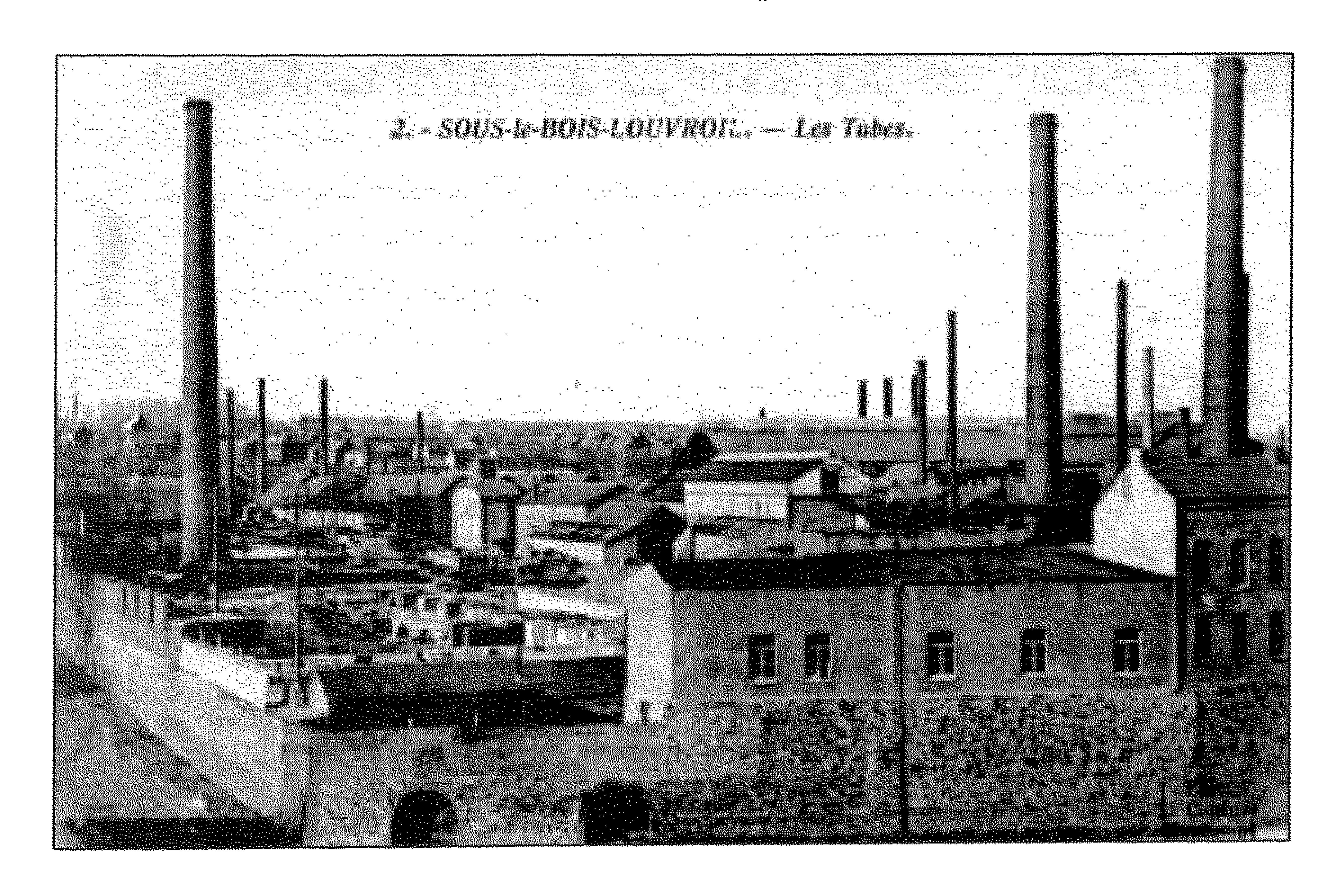
- سرعة الانتشار والتوسع: هذه التغيرات والتحولات الكبرى حدثت في عشرات السنين فقط، ولم تؤدي إلى توازن جديد مستقر بل تركت الاحتمالات لتحولات أخرى دائمة أكثر عمقا وسرعة، فلم يحل أي مشكل نهائيا ولم تبق أي تهيئة فعالة لمدة لا تنتهي.
- اتجاهات الفكر السياسي: فقدان قيمة الأشكال التقليدية للمراقبة العامة للإطار المبني (المخططات العمرانية، القوانين، ...) التي أُعتبرت قديمة الإيقاع، وفي نفس الوقت رفض تقبل المساوئ العائدة على المحيط كحقائق لا يمكن تجنبها، وضمان سلطة مصصحة للأخطاء بأفعال مدروسة.

هذه الاتجاهات مبنية على الليبرالية التي تدعو إلى الحرية في كل المجالات، فالاقتصاديون يوصون بتحديد تدخلات السلطة العمومية في كل قطاعات الحياة الاجتماعية (الجماعية)، خاصة التعمير، فآدم سميث نصح مثلا الحكومة ببيع الأراضي التي تملكها لدفع ديونها. النصائح قوبلت بترحيب من طرف الطبقات المسيطرة التي لها مصلحة السيادة خاصة في ميدان العقار، حرية الملكية الخاصة، دون توقع نتائج هذا على المستوى الحضري.

فبعض سلبيات النسق الفيزيائي (الاحتقان على مستوى النقل، الفقر، ...)، أصبحت غير محتملة لحياة الطبقة الضعيفة، وانطلاقا من نقطة معينة، المحيط الذي تعيش فيه الطبقات. لذلك اقترح الراديكاليون والاشتراكيون معًا التدخل العمومي، لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة بنماذج نظرية جديدة.

وعليه خلال النصف الأول من القرن 19م تبين أن مشاكل وأخطاء المدينة الصناعية تبدو متعددة وغير عادية، يصعب حلها أو محوها كلية، فبين الحقيقة والمثالية، الفرق يبدو مستحيل السيطرة عليه. (الصورة رقم 01)

الصورة 01: المحيط العمراني غير اللائق للعيش، المدينة الصناعية.



المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

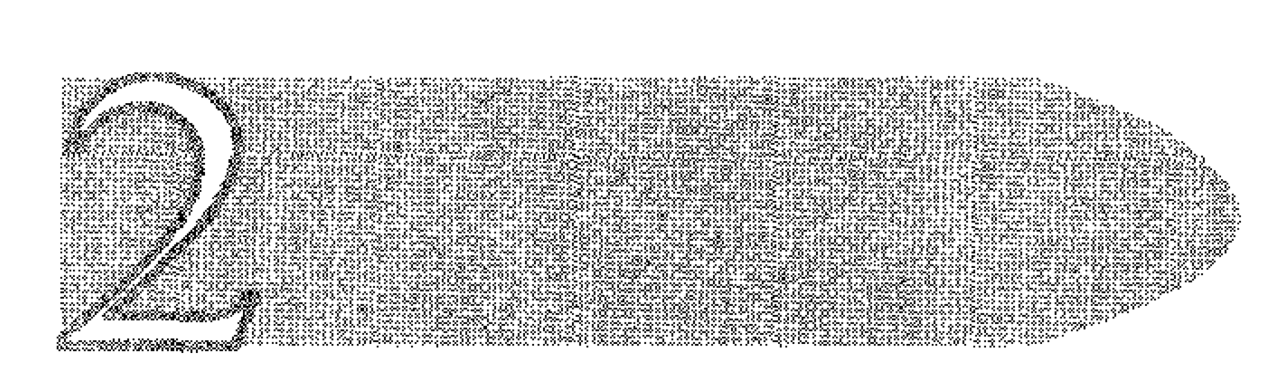


2.6.3.I. الصورة الحقيقية والمثالية للمدينة الصناعية:

أ. الصورة الحقيقية:

النمو السريع للمدن في العصر الصناعي أدى إلى عدم قدرة تلك النواة السابقة المشكلة في القرون الوسطى، أن تكون مركزا للجسم الجديد، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة، هذه النواة بهيكلتها السابقة تحوي المعالم الرئيسية التي كثيرا ما تسيطر حتى الآن على صورة المدينة، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركزا لتجمع كبير، فالطرق ضيقة جدا لاحتواء وسائل النقل والحركة والتجارة التي هي في توسع، المنازل صغيرة ومتراصة جدا لا يمكن أن تأوي أناسا أكثر كثافة، وأيضا الطبقات المالكة لها تركتها شيئا فشيئا لتستقر في الضواحي، وأصبحت المنازل القديمة جدا أكواخا للفقراء والمهاجرين الجدد. في نفس الوقت العديد من المعالم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء، تركت بحجة التقلبات الاجتماعية وقسمت إلى مساكن عديدة صغيرة.

المناطق الخضراء المتواجدة في الجسم القديم (حدائق المنازل، حدائق القصور الكبيرة، الحدائق، ...) شغلت بمباني جديدة، المنازل، المستودعات صناعية، كل هذه التحولات ازدادت وتفاقمت في النصف الثاني للقرن 19 م. الضواحي لم تكن منفصلة عن المدينة القروسطية ، لكن هو مجال حر حيث تتزايد فيه أعداد كبيرة من المبادرات المستقلة: أحياء رفيعة، أحياء فقيرة، صناعة، مخازن، وتنصيبات تقنية، انطلاقا من مستوى معين، كونت وأسست هذه المبادرات نسيجا متراصا غير مخطط ولا متوقع في ذلك الوقت.



في هذا المحيط الصناعي أصبح التجانس الاجتماعي والمعماري للمدينة القروسطية مفقودا، فقد حلت محله الانفرادية، فالأفراد كالطبقات الاجتماعية لا يهمهم الاندماج في المدينة كمحيط جماعي، ولكن يتواجدون في أحياء مختلفة- أغنياء، فقراء، متوسطة -،والعائلات لها اتجاه العيش بعيدا بقدر الإمكان. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء زادت، حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنياء والطبقة المتوسطة، أما الفقراء فيسكنون في منازل متراصة ذات طوابق. كما شهدت المدينة مضاربين في ميدان السكن لبناء منازل العمال بمواد مسترجعة لتقليص تكلفتها، بسبب الضيق والتراص في النسيج العمراني هناك صعوبة في استخراج النفايات وكل الأنشطة تتم في الهواء الطلق كلعب الأطفال، غسل الملابس، مياه الصرف تجري وتتجمع في الطرق والممرات حيث تمر العربات وتتم حركة الراجلين.

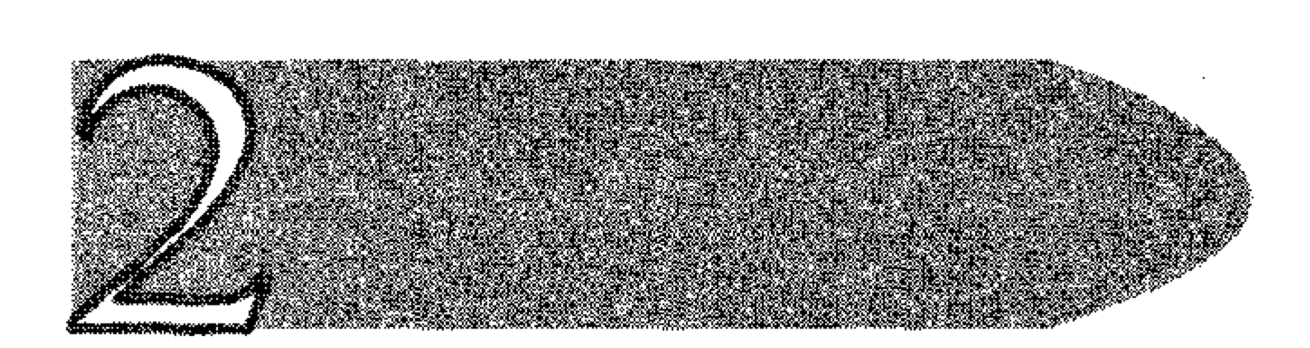
الصورة 02: المصانع تطرح نفاياتها على المنازل



بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأحياء الأكثر فقرا وبؤسا في المناطق غير المقبولة تماما للسكن، بالقرب من المصانع (الأحياء العمالية) وطرق السكك الحديدية، بعيدة عن المساحات الخضراء، فالمصانع تطرح نفاياتها على المنازل مع دخانها وضجيجها ملوثة المياه والهواء، وأدخلت التجارة لتزيد ما تطرحه المنازل. (الصورة رقم 02) المصدر: http://fr.lacerca.com, 2010

هذا المحيط الفوضوي وغير المقبول - يسمى المدينة الليبرالية - كان نتيجة تجمع العديد من المبادرات العامة والخاصة غير النظامية وغير المنسقة، أي عدم الاهتمام بالإنسان كإنسان بل كآلة للإنتاج والعمل. الحرية الفردية التي اعتبرت كشرط للتنمية الاقتصادية والصناعية، أظهرت وأفرزت عدم كفاية لمراقبة المشاكل الناشئة في ميدان البناء والتعمير، اللذين هما نتاج التنمية الاقتصادية.

إذا كان يبدو أن الطبقة الفقيرة هي التي تعاني من مساوئ المدينة الصناعية، فإن الطبقة الغنية لا يمكن أن تفلت من ذلك كلية، فنحو 1830 جاءت الكوليرا على الكل من آسيا إلى أوربا، وفي المدن الكبرى تطورت أوبئة عديدة اضطرت المسيرين لمعالجة على الأقل الجانب الصحي، من هنا بدأ الخروج على مبدأ عدم التدخل في المحيط العمراني والاهتمام بالجانب النظري بالدفاع عنه في الميدان خلال الفترة الأولى للقرن 19، تقارير ميدانية عن وضعية



الصحة وظروفها في المدن، ولسنوات عديدة وصلت لأول قانون صحي في صيف 1848، وتبنته العديد من الدول في تسيير المدينة ما بعد الليبرالية (بعد 1850).[1]

ب. الصورة المثالية:

هي ما يتعلق بالنظريات ابتداءً من 1815، كظهور بعض الاقتراحات: الثورة السياسية والعمرانية لتغيير التنظيم الاجتماعي والعمراني، فالمجتمع القديم أنتج مثال الثنائية (ريف- مدينة)، أما المجتمع الجديد فعليه إنتاج نموذج جديد للمكان بأبعاد مدروسة، وسيط بين المدينة والاستغلال الزراعي كاف لإيجاد هيكلة موحدة، لكن كبيرة نوعا ما للسماح بحياة اقتصادية وثقافية كاملة وكافية ذاتيّا. نماذج كالتي اقترحها: *Robert Owen*، *Charles Fourier*، نموذج *Jean Baptiste Godin*.

هذه النماذج مرت إلى النقاش خلال النصف الثاني للقرن 19 م، وهي على المستوى النظري ضد المدينة الليبرالية. في الواقع حركت الإشارة الموضوعة على الحرية الفردية نحو التنظيم الجماعي، وترى حلول عامة لأوجه الحياة العائلية والاجتماعية، فهي ثمرة اعتراض للظروف الحياتية غير المقبولة في المدن، وتبحث لأول مرة لكسر الصعاب والاتجاه نحو البرمجة العقلانية. هذه

1. مرجع سابق

النظريات التي لم تجد في أغلبها تطبيق في الميدان، كانت لها استمرارية لتظهر في البحث عن العمارة الحديثة فيما بعد.[1]

I.7.3. المدينة ما بعد الليبرالية:

هذه المدينة المبنية على تدخل الدولة في التركيبة العمرانية بعد 1850، فالحرية الكلية المرتبطة بالمبادرات الخاصة محدودة من تدخل الإدارة، تثّبت القوانين وتنجز الأشغال العمومية، وتبقى هذه الحرية مضمونة في إطار هذه المحددات الضيقة جدا، هذا النموذج الذي يدعى مدينة ما بعد الليبرالية حَظِي بنجاح سريع مباشر ومستدام. (الشكل رقم 07)

الشكل 07: مدينة باريس عام 1850 قبل أشغال هوصمان (*Haussmann*).



المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

1 .Maouia SAIDOUNI, Elément d'Introduction à l'Urbanisme, CASBAH Edition, Alger, 2000

هذا النموذج سمح بتهيئة المدن الأوروبية الكبيرة وفي مقدمتها باريس مع البارون هوصمان (*Haussmann*)، وتأسيس المدن الاستعمارية بنفس المبادئ في كل مناطق العالم. تأثيرها أيضا يمتد بطريق غير منتهية إلى تنظيم المدن التي نعيش فيها اليوم.

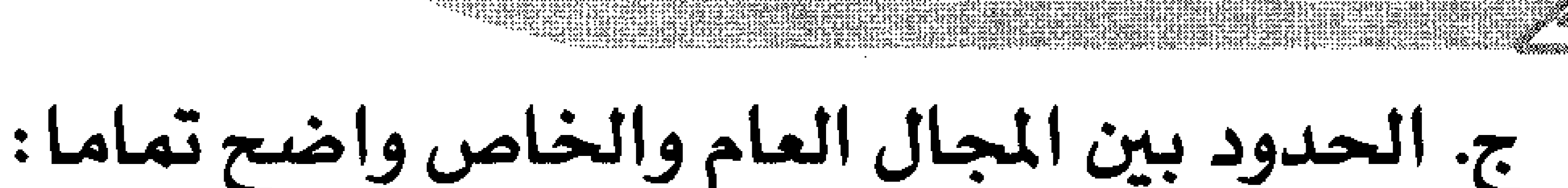
1.7.3.I. خصائص المدينة ما بعد الليبرالية:

أ. الإدارة العامة والملكية العقارية تأتي بالموافقة:

المجال والعقار المتعلّق أو الموثوق بأحد أو بآخر يجب أن يكون معروفا، الحدود بين هذه المجالات محددة بكل دقة، والإدارة تسير المجال المتعلّق على الأقل بما هو ضروري لشبكة الاتصالات (الطرق والشوارع، الساحات، سكك الحديد، ...) والهياكل القاعدية (الصرف الصحي، وفيما بعد الكهرباء والغاز، الهاتف، ...). أما القطاع الخاص فيسيّر كل ما تبقى، أي الأرضيات المخدومة من طرف هذه الشبكات والهياكل القاعدية، حتى هذه الإدارة عندما تريد أن تنجز مبان أو تهيئة مجالات حرة للمنفعة العامة (مدارس، مستشفيات، ...)، توضع بالتناوب مع المشاريع الخاصة، تتصرف كمالك يدخل في تنافس مع الآخرين.

ب. استعمال الأراضي متعلق بالمالك الوحيد (خاص أو عام):

الأرض يتصرف فيها مالكها الوحيد كما يشاء والإدارة ليس لها إلا تأثير غير مباشر عليها، وذلك عن طريق القوانين غير المباشرة، التي تحدد أبعاد المباني وفقا لتلك المجالات العمومية وتحدد أو تثبّت المباني المجاورة.



ج. الحدود بين المجال العام والخاص واضح تماما:

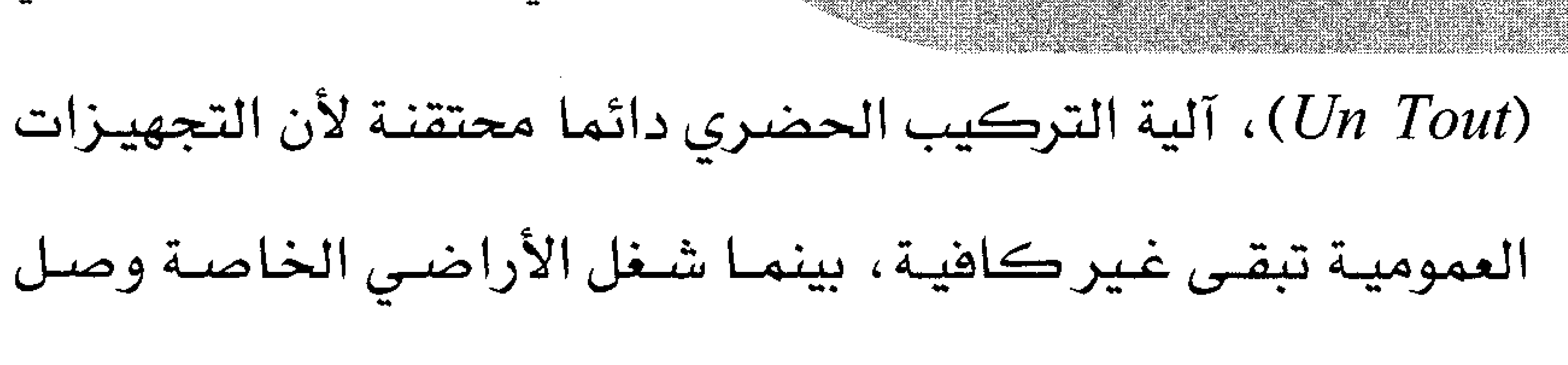
التنظيم الصفي كافٍ لرسم مخطط المدينة، فالمباني يمكن أن تكون مبنية على طول انتظام (الصف) خاصة في النواة المركزية حيث تسيطر الأنشطة التجارية. والتنظيم الأكثر ملاءمة هو الرواق المغطى، الذي يستغل كقناة للسير والحركة وتمويل الدكاكين التي تتواجد في الطابق السفلي. كل الوظائف الأخرى (سكن، مكاتب، ...) تقع في الطوابق العلوية، وتعاني من مساوئ كالاحتياج للهواء النقي، الضجيج، نقص الضوء... .

أما المباني الخارجة عن هذا التنظيم الصفي، فإنها تستفيد من عدم الوقوع في المساوئ السالفة ومن قلة الكثافة، ولا تكون إلا في مناطق الضواحي حيث يسيطر السكن الفردي. في الواقع، يمكن استغلال الأرضيات بطريقتين متعادلتين عمليا من وجهة نظر اقتصادية: سكن بكثافة ضعيفة للمساكن عالية التكلفة (فيلات للطبقة الغنية، ...)، وسكن بكثافة عالية للمساكن الأكثر اقتصادية - بنايات بعدة طوابق بجانب الطريق مخصصة للطبقة المتوسطة-.

هذا التنظيم في ضواحي المدينة انجرّ عنه ارتفاع لتكلفة السكن، الذي أجبر السلطات على الاحتفاظ بعدد معين من المساكن للطبقات الفقيرة، و هكذا بدأت الضاحية تتراص وتتضاعف بسرعة (مؤسسات صناعية، مخازن، ...). كل هذه العناصر ضرورية لسير المدينة، لكنها ليست منسجمة مع المخطط المرسوم وبذلك فهي مدفوعة نحو الضاحية كمنطقة ثالثة مكثفة Banlieue، وهي خليط من المدينة والريف الذي نجده أكثر بعدا وشيئا فشيئا يتجه إليه نمو المدينة.

I.2.7.3. بعض سلبيات المدينة ما بعد الليبرالية:

- الكثافة المفرطة للمركز والاحتياج للسكن، صُححا بعمليات كالحدائق العامة التي توفر عينة اصطناعية من الريف، والمنازل الشعبية المبنية مع العامة كأجنحة على حافة الطريق أو فيلات صغيرة مبنية جانبا، لكن هذا العلاج غير كافٍ فالاحتياج للسكن جعل أزمته تتفاقم.
- المدينة ما بعد الليبرالية تتموضع (تتطابق) على المدينة القديمة، نواة القرون الوسطى وتنوي تدميرها فحولت الشوارع القديمة إلى أروقة، لكن هذا الهدم ليس عام أو شامل فهو يحترم المعالم الأساسية، الشوارع والساحات الخاصة جدا، المباني العتيقة (الكنائس، القصور، ...)، ولقد تم الحفاظ عليها في المدن الحديثة كمتحف في الهواء الطلق. حضور المعالم العتيقة لا تكفي لتعويض واستدراك بصفة شاملة اختلال التوازنات في المدينة.
- الاختصاصيون الضروريون من أجل أداء المدينة لوظائفها يجب قبولهم لدور ثانوي، الذي يخضع للارتباط بين البيروقراطية الإدارية وملكية القطاع الخاص، فليس لهم مناقشة القرارات المتخذة، لكن يجب أن يكون لهم الاختصاص الضروري لتنفيذها والمهارة الضرورية لجعلها مقبولة.
- التفرقة بين التقنيين والفنيين أدى إلى زوال التجانس والتناسق عن المدينة، ولم يكن هناك شخص ليراقب الإنتاج كواحد موحد



(*Un Tout*)، آلية التركيب الحضري دائما محتقنة لأن التجهيزات العمومية تبقى غير كافية، بينما شغل الأراضي الخاصة وصل وتعدى معايير الاستعمالات القصوى المحددة من طرف القوانين.

هذه السلبيات التقنية والاقتصادية تثقل كاهل الطبقات الهشة، وأصبحت المدينة آلة كبيرة مميزة، تؤكد سيطرة الطبقات النافذة، وأحسن مثال على هذه المدن هي باريس، عندما قام البارون هوصمان بأعماله الشهيرة لتحديث المدينة: فتح وشق شوارع في النسيج العمراني القروسطي مع العمارة الباروكية (1870-1853) وتبعتها في ذلك مدن أخرى كفيينا وغيرها. (الصورة رقم 03)



الصورة 03: باريس اليوم، بتأثير المدينة ما بعد الليبرالية



المصدر: http://arz.wikipedia.org/wiki , 2010

8.3.I. المدينة الحديثة:

كان هدف العمارة الحديثة هو البحث عن نموذج جديد للمدينة، باقتراح منهجية أو طريقة عمل جديدة، متحررة من التقسيمات المؤسساتية الماضية،

لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل والتنقل، التجارة والتجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز والكهرباء، الهاتف، النقل على السكك، على السطح أو تحت الأرض)، التي وجدت نفسها تحت الضغط في المجالات العامة غير الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية، فالمدن الأوروبية كما في العالم تتطور وتنمو بسرعة أكبر، هذه التحولات أضعفت الأشكال التقليدية للتسيير واستوجبت تجديد الإطار المبني.

فخلال العقد الثاني من القرن العشرين، كل الخبرات المنفردة اتخذت لتشكيل حركة موحدة رغم أن هناك تخبط، فإن الباحثين وضعوا بحثا جديدا موحدا ويعملون على نفس المشاكل، مقترحين حلولا مقارنة وتتزايد وتتحسن مع الوقت، المحطات الرئيسية لهذا البحث المستمر في الخمسين سنة للقرن العشرين يمكن اختصاره فيما يلي:

I.3.9. المدينة المعاصرة (الوضعية الحالية):

قُبل في المدينة المعاصرة جزءٌ من بحوث العمارة الحديثة ورُفض الجزء الآخر، وأصبحت المقاربة العلمية لمشاكل الوسط المبني في هذه المدينة، الوسيلة الوحيدة للمحافظة على توازن المصالح العقارية التي أوجدت في القرن 19 م، هذا التوازن لم يكن المصدر الوحيد لتميز بعض الطبقات الاقتصادية، لكن يمثل سلطة لمجموع الطبقات المسيطرة، وبهذا الفعل لا يوجد أي إيقاع سياسي إلى حد اليوم عرف الإفلات بشكل كامل من هذه الوسيلة.

في بعض البلدان كإنجلترا، هولندا، الدانمارك، سويسرا وفرنسا تدخل السلطات العمومية قبل خصائص البحث المعماري الجديد، وتطويره حتى تكوين نظام جديد لبناء وتسيير المدينة، لكن مع أخذ القديم. هذا التدخل لم يقض على تركيبة المدينة ما بعد الليبرالية التي مازالت تسود في العالم المعاصر، لكن هذا التدخل أنشأ عمليا مدينة أخرى بتجريب اقتراحات البحث النظري التي حسنت مع الوقت، هذه الاقتراحات الشجاعة والمستقبلية لا تعمل إلا لنسيان أو تغطية أخطاء وصعوبة تركيبة المدينة ما بعد الليبرالية وعليه فالمدينة المعاصرة لها صورتان مختلفتان وهذا حسب مكان تواجدها:

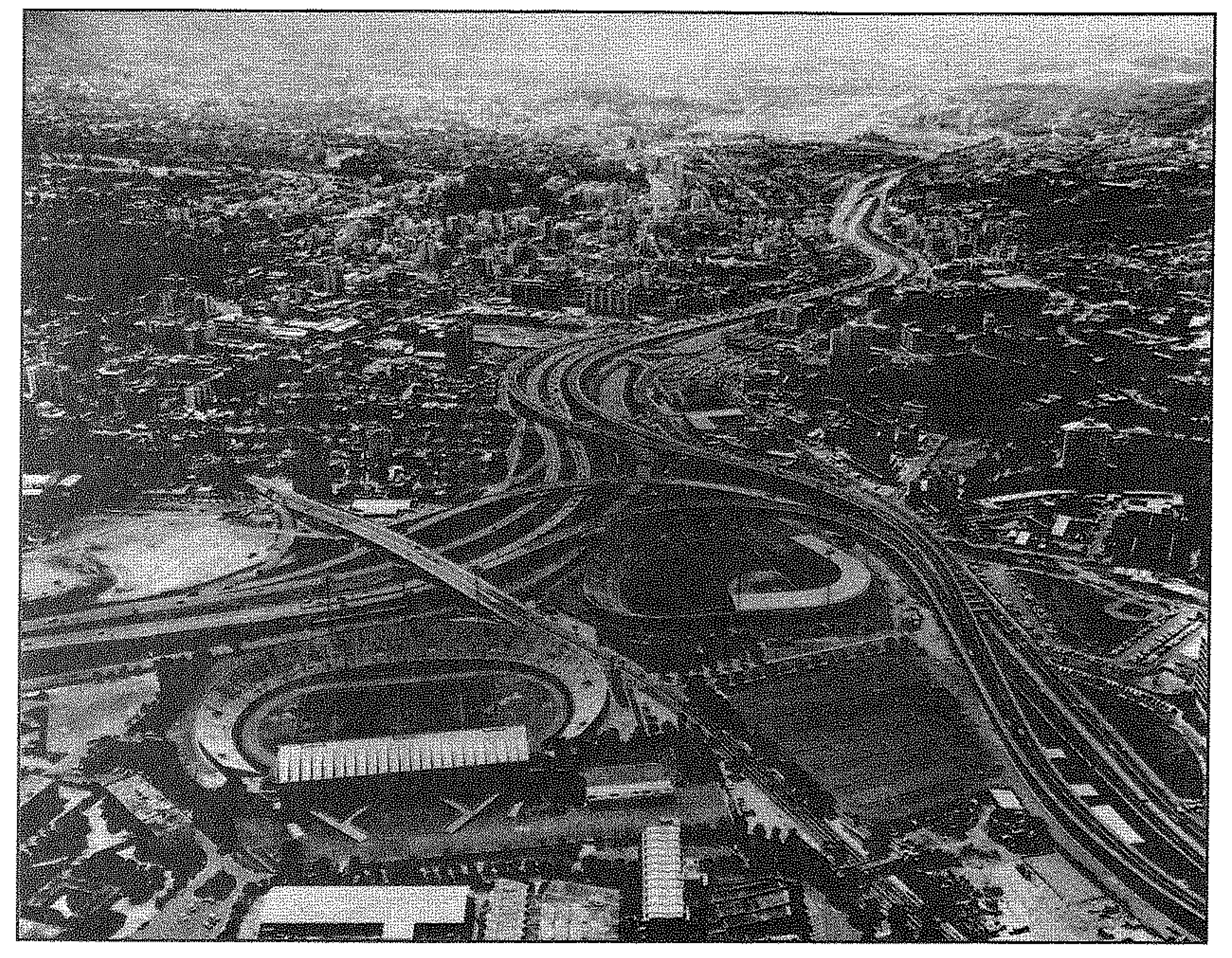
- ففي البلدان المتقدمة (أوربا والولايات المتحدة) المواجهة بين التسيير التقليدي والبحث الحديث للمدينة ما زالت جارية، ونتيجة هذه المواجهات يمكن أن تكون تأكيد للمدينة التقليدية وتستعد أكثر أو أقل تجسيدا لهذه الظاهرة، أو إنجاز الخيارات التخيلية للعمارة الحديثة.

توازن المجال الفيزيائي في بعض البلدان، تم الحفاظ عليه عن طريق البرامج الموضوعة عمليا من طرف السلطات العمومية، تنمية المدن مراقبة بطريقة عقلانية، وإرضاء لبعض المقتضيات المحددة من البحوث النظرية كمنزل بسعر مقبول، حركة الراجلين مضمونة لمعظم السكان الحضريين.[1]

---

1. مرجع سابق

الصورة 04: المدينة المعاصرة، والمفارقة التي تحويها



المصدر:http://rpasmd.org/rms/Images/1964-Caracas , 2010

- أما باقي دول العالم، المدن تتطور وتنمو بسرعة، فالسكان الحضريون يتعدون بها إلى النصف نسبة إلى مجموع السكان، هذا النمو يقود عامة إلى نتائج مختلفة جدا، فالمباني المطابقة للقوانين المسقطة من طرف المعماريين، والمدن التي تخضع للمخططات العمرانية ومجهزة بخدمات عمومية، كالطرق، مواقف السيارات، حدائق، ...إلخ، لا تخص إلا جزء من السكان.

أما الجزء الآخر ليس بالضرورة أن يستعملها أو يستفيد منها، وينتظم بوسائله الخاصة في أماكن أخرى غير منظمة، كثيرا ما تكون بجانب الأماكن المنظمة، لكن دائما مميزة وواضحة، فالأرضيات محتلة بدون عنوان

للملكية، المنازل مبنية بوسائل مسترجعة، التجهيزات العمومية تكون ناقصة أو تدرج فيما بعد حسب معايير تختلف عمًّا أُخِذ به في باقي المدينة.

هذه الأماكن غير منظمة ميت بالمناطق المهمشة من المدينة (*Marginaux*)، لأنها اعتبرت كحاشية ثانوية للمدينة ما بعد الليبرالية، فكل مدينة من العالم تعتبر نواتها الصغيرة من السكان في وضعية غير رسمية، والتي تعيش في بيوت الصفيح في المحيط الأقصى لها، أو تنام تحت الجسور. لكن في عالم اليوم هذا التعريف غير مقبول، لأن هذه الأماكن غير المنتظمة تكبر أكثر سرعة من الأماكن المنظمة، وتأوي من الآن فصاعدا في معظم البلدان الجزء الأكبر من السكان.

في الجزء المنظم للمدينة تطبق مع نجاح أقل أو أكبر، الطرق الحديثة للتخطيط الحضري والمعماري، لكن هذه الطرق خلقت امتياز من البداية، حيث أصبحت التقنيات الرفيعة لتحسين شروط وظروف الحياة والعيش لطبقة مفضلة، ومميزة دائما أكثر من باقي الناس. (الصورة رقم 04)

II. العلاقة بين المدينة والإنسان:

يسعى الإنسان منذ القِدَم إلى تنظيم حياته باتجاه معين، فقد درج إلى الانضمام إلى تجمعات بشرية أكبر وأكثر مع غيره من البشر فيما تسمى مُدنًا اليوم، ردًّا على طبيعته البشرية ، فقد قال ابن خلدون في الفصل الأول من العمران البشري في مقدمته: «...إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء

عن هذا بقولهم الإنسان مدني بطبعه، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران، وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته منه...».[1]

تَرْكُ الإنسان لمواطِنه القديمة (غير المدنية: كهوف ومغارات...)، لطالما توقفت على إنتاج الفائض، لتمويل المدن التي كونها ويعوزها الاكتفاء الذاتي. فقد شهد التاريخ كيف وسّعت المدن من قاعدتها الغذائية بالغزو والقهر، ثم بالآلية والمكننة والاكتشاف العلمي، فكانت النتيجة مدنا أكبر وأوسع، لا زالت تنمو وتتوسع وتكاد تنفجر في بعض البقاع كاليابان، بل يشك الباحثون فيما إذا كانت لا تزال حية تؤدي وظائفها، فقد أصبحت في عصرنا حلم الإنسان وهدف إقامته، سواءً أكان مضطّرا أو مخيّرا.

II.1. فلسفة مفهوم المدينة:

المدينة لها مفاهيم متعددة بتعدد اختصاصات الباحثين ورؤاهم لها، وتبدو الصعوبة بمكان تحديد أو الاتفاق على مفهوم معين، نظرا لطبيعة المدينة الشديدة التركيب والتعقيد، لذلك سنقتصر إلى إبراز بعضها بإيجاز لهذا المفهوم.

---

1. إبن خلدون عبد الرحمان، المقدمة (ج2)، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر العاصمة.1991

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية ، فهي الكائن الحي كما عرَّفها لوكوربيزيه (*Le Corbusier*) ، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد ، والفن والعمارة ، والصِلات والعواطف ، والحكومة والسياسة ، والثقافة والذوق ، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم ، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه ، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف .

وقد عرفها لويس ويرث (*Louis Wirth*) بأنها طراز متميز للحياة الجماعية الإنسانية ، وهي -نسبيا- موطن أكبر وأكثف وأدوم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا ، بذلك فالمدينة تاريخيا تعتبر البوتقة التي اختلطت وذابت بداخلها الشعوب والأجناس والثقافات ، فهي تجمع أناسا من أطراف الدنيا مختلفين ، ولأنهم مختلفون فهم أنفع لبعضهم البعض مما لو كانوا متجانسين ذوي عمليات متشابهة.[1]

هذا التعريف جامع رغم أنه لا يعبأ بافتراضات غير ضرورية ، كالتي نجدها في قاموس التعمير والتهيئة العمرانية الذي يحدد ثلاث شروط يجب أن تتوف لكي نقول عن تجمع بشري بأنه مدينة هي:

- تجمع أو مجموعة من البنايات (Greater building).

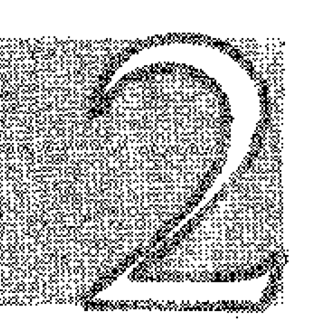
---

1. رشوان حسين عبد الحميد ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، مصر 1998.

- بعض المظاهر (الخطوط) الاجتماعية للسكان (الوضع قبل القرن 18م)، وحسب سانسن (Sonson): السكان لهم الحق في الغنى وتكون لهم وحدة الشعور (الجماعة) والتنوع اليوم، فالسكان يعملون بالتجارة والصناعة ولإدارة وأنشطة العلاقات. حسب قاموس لاروس Larousse: السكان يمارسون أنشطة راقية (Professional)، متنوعة خاصة بقطاع الخدمات.
- حجم معين، حسب سانسن Sonson: تكدس كبير للسكان (A *large cluster*) وحسب لاروس *Larousse*: تجمع نسبي مهم.

حسب قاموس التعمير والتهيئة العمرانية فإن إزالة اللبس أو أية صعوبة، من الأحسن أن تنطلق فكرة تسمح بإيجاد ما حمله كل من: الجغرافي، الديمغرافي، السوسيولوجي، الاقتصادي، الايكولوجي، في دراساتهم التي تطرقت إلى الحقيقة الحضرية، وهي أن المدينة انحدرت وكانت نشأتها من الحاجة إلى تفاعل البشر، ومن أجل الميزات والفضائل التي يأتي بها هذا الأخير. وتتواجد محدودة بشروط أو مقتضيات لها وقعها على حياة العلاقات البشرية، أو بالسلبيات التي تولدها. المدينة إذًا ولدت أساسا من الوظائف المركزية للتبادل، من مواجهة والتقاء جماعي. أسباب ودوافع التفاعل ليس لها حدود، وهذا ما يفسر التنوع المدهش للمدن.(1)

1. Pierre MERLIN, Françoise CHOAY, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris,1987



هذا المفهوم الذي يعتمد على معايير معينة، ويرُد وجود المدينة أساسا إلى رغبة الناس في التجمع والتفاعل لأسباب كثيرة، يؤكد ما ذهب إليه ابن خلدون سابقا من أن الإنسان مدني بطبعه. والمدينة أيضا تستمد ماهيتها من المفهوم الحضري للمكان... ومن صيغة معينة لتعامل الإنسان مع الإنسان، من تفاعل بشري بين أفراد المكان لسد حاجياتهم بالصورة الطبيعية الممكنة. وهي بصورة أولية مكان للعيش والعمل والعبادة والتسلية، وهي الجهد الاجتماعي للإنسان ليُؤمن لنفسه مكانا يأوي إليه دائمًا...، نشأة المدينة عادة تكون نتيجة حتمية لتلبية احتياجات مجموعة من الأفراد اضطرتهم الظروف المعيشية بأن يقطنوا بمكان ما.

وبشكل عام فقد تناول لويس ممفورد (*Lewis Mumford*) المدينة باعتبارها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ومن هذا فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال التراكمات التاريخية، وفي تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها، وكنتيجة لذلك التتابع تعد تراكمية في المكان.[1]

---

1. حبيب وحيد حلمي، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، العباسية- القاهرة، مصر.1991

ونجد من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية[1]:

- **إحصائياً:** تشير الإحصائيات إلى أن كثافة أكثر من 10000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينة بحسب رأي مارك جيفرسون (*Mark Jefferson*)، ومن مصلحة الإحصاء في جامعة الإسكندرية تعرف المدينة بأنها تعتبر من الحضر والمحافظات والعواصم المراكز، ويعتبر ريفا كل ما عدا ذلك من البلدان.
- **قانونياً:** هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية.
- **حجمياً:** فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، أما في أميركا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة، أما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة، وكذلك في القطر السوري فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل مدينة .

---

1. مرجع سابق.

• **اجتماعيا**: المدينة ظاهرة اجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن ،ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية ، تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

• **وظيفياً**: لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

- فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.
- ويصف ديكنسون (*Dickinson*) المدينة بأنها محلة عمرانية متكدسة، يعمل أغلب سكانها، بحرف غير زراعية كتجارة القطاعي والصناعة والتجارة.
- أما **د.عاطف غيث** فيعرف المدينة على أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية ، وما يجعل المدينة شيئا محددا، هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.



- **تاريخياً**: وعرف المدينة لويس ممفورد (*Lewis Mumford*): بأنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان ،ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم ، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول .
- **موقعياً**: تنشأ المدن في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها من المدن، ويرى الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية مرئية من اللاندسكيب ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها وكذلك تفردها بخط سماء مميز *Profile Urban*.

وهناك نقاط علام جغرافية وعمرانية تحدد مفهوم المدينة موقعيا ، فالنقاط الجغرافية:

-نقاط جغرافية بيئية(خطوط الساحل، بحر، سلسلة جبال، أنهار وتلاقي فروع).

-عقد تلاقي طرق النقل(مواصلات، سكك حديد، سيارات).

-نقاط إستراتيجية تجمع بين مزايا البر والبحر(أنفاق ومواقع نقل جوي وبحري وضائق).

أما نقاط العلام المميزة عمرانيا ومعمارياً ،مثل تعريف توماس وكوين (*Thomas W. Queen*):

-وجود المباني المرتفعة والمتقاربة والمنازل ومكاتب الإيجار. -عادات وتقاليد أهل الريف.

-كثرة وكثافة السكان العالية. -المهن والحرف المتعددة.

-الهيئات الاجتماعية الغير موجودة في الريف. - تميز المدينة بالحركة.

-تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى. - تعدد الأقليات في المدينة.

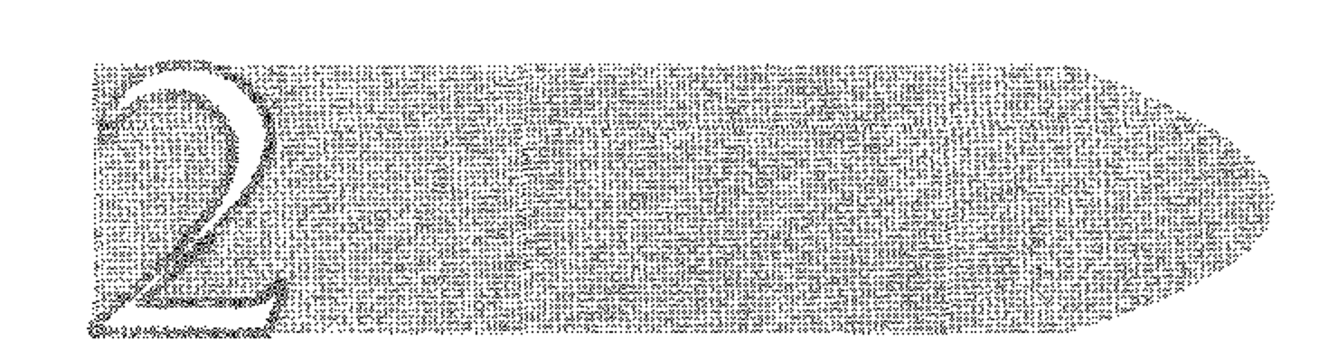
-المدينة مركز إشعاع ثقافي وفني وعلمي. (1)

II.2. الإنسان كعنصر أساسي للمدينة:

يبدو أن المدينة أفرغت من مفهومها الإنساني، وهمّشت العنصر الأساسي لها وهو الإنسان. على اعتبار ارتفاع عدد سكان المدن في عصرنا بات يشكل عبئا عليها، وأصبح الإنسان يشكو منها، وتغييبه كقوام للتنمية بها، وعليه فإن المدينة ليست مجرد مكان يتجمع فيه الناس، بل هي المحيط الذي يحقق فيه الإنسان ذاته كمخلوق اجتماعي ومادي، والمجتمع أشبه بمنظمة هرمية، بحيث يعتمد تشغيل المجتمع على تداخل أعمال المؤسسات، الذي أفرز الارتباط

---

1. هبة فاروق القباني ، المدينة(التعريف والمفهوم) دراسة التجمعات الحضرية في سورية، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق ، سوريا.1991



بينها والمدينة كموقع مادي. بناءً على هذا عرف البعض الآخر المدينة كمجموعة اجتماعية ـ مادية، من أبناء البشر الموجودين في مكان معين تعمل المؤسسات على تكوين الأنماط (النماذج) التي تشكل ظروف الناس، وتعمل على توزيع الحياة داخل هذا المكان المعين.

هذا التعريف يعبر عن الطبقات في المدينة المعاصرة، حيث الحقيقة المادية الاجتماعية أفرزت طبقة اجتماعية تتربع على المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحضرية والسياسية. بينما الثورة الصناعية الأولى لا تمثل المدينة مكانًا للإنتاج فحسب، بل كانت مركز الأعمال المتداخلة، ومكان الاستقرار لذلك الجمع من المواطنين الذين يشكلون القوة العاملة (الآلة)، والسوق يستوعب (المنتجات الصناعية) معًا، أي أن الفرد كمُنتج ومستهلك في آن واحد.

في ظل تطور المؤسسات، حدث توسع سكاني ومادي للمدينة أدى إلى ما يسمى حاليا بالمجتمع الحضري، الذي أصبحت فيه المشاكل الحضرية هي التي تمثل الموقف العام. فتنظيم القطاع الإنتاجي القائم على تقسيم العمل في المجتمع الحضري قد أدّى إلى انقسامات أكبر وأكثر عددا ومتعددة الأشكال، تعاني منها الحياة في المدينة عامة. فالإنسان الحضري أضحى مُقسّما ومُفصّلا إلى أجزاء، ليس في الأدوار التي يؤديها في عمله فحسب، بل في تلك التي يأخذها على عاتقه في حياته الاجتماعية أيضا، وهو ما لم يبعد عن منتجاته الاقتصادية فقط وإنما عن إبداعه الثقافي وعلاقاته الاجتماعية أيضا.

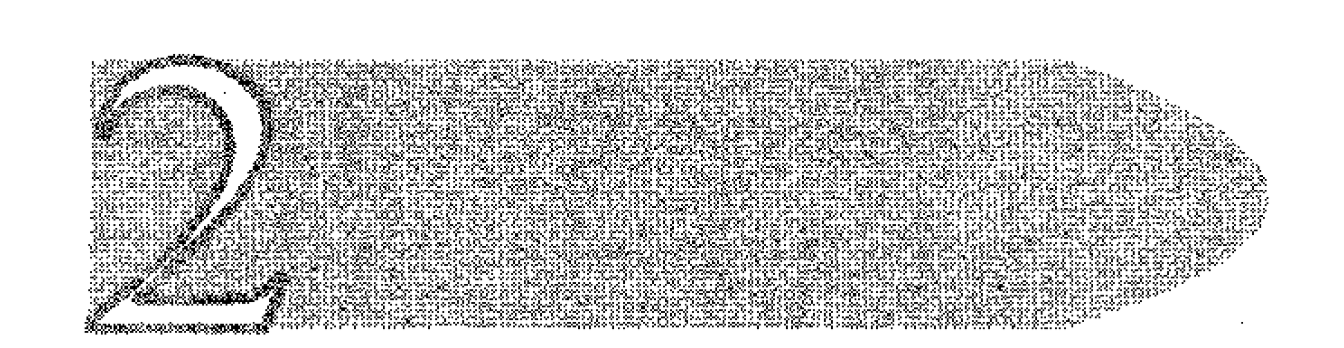
يعود ذلك إلى أن المسيطرين في المجتمع الحضري كانوا مهتمين بالمظهر الاستهلاكي من حياة الإنسان في المدينة (الإنسان كمُستهلك). من هنا تَتِّم السيطرة على الإنسان، الذي كان سببًا في تشكيل النظام الحضري في كل أجزائه وأعماله وأدواره بمؤسسات متخصصة ومجزأة، مما دفع بالإنسان الحضري إلى قبول حياة العمل المنظم هرميا واحترام إيقاعها والتكيف معها. هذا التكيف نتج عن انعزالية أكثر لإنسان المدينة، وزاد شعوره بعدم الواقعية واللامبالاة تجاه الأحداث الاجتماعية، واعتقاده بعد تأثيره في إطار المجتمع الحضري.

هكذا يصبح الوسط الحضري للمدينة المكان الذي لا يُعترف فيه بالإنسان كشخص في حد ذاته بل من خلال دوره الذي ينبعث من صميم المؤسسة التي يتبعها، فينتقل الإنسان من مخلوق اجتماعي، إلى وضع يشعر فيه أنه شخص غير كامل فاقد للسيطرة، أي أنه مسير لا مخير، وعليه فإن المشكلات الحضرية المتعقلة بالحيز المادي للمدينة، والمشكلات الاجتماعية النابعة من الظروف والملابسات التي لا تفضل الاعتراف بإنسانية الإنسان في حياته الحضرية اليوم، تجعل من الإنسان ابن مدينته ومجتمعه يتزايد ابتعاد وغربة عن أقرانه، إلى الحد الذي يمكن أن يكون غريبًا على نفسه.[1]

هذا ما جعل العالم يبحث عن كيفية استرجاع قيمة الإنسان في المدن (المجتمعات الحضرية) كمخلوق اجتماعي مادي، أي الاعتراف بإنسانية

---

1. الحفار محمد سعيد، المدينة وعنصرها الأول هو الإنسان، "المدينة العربية"، العدد 95، الكويت.مارس/أبريل 2000



الإنسان بالتغلب على التمزق والتفتت اللذين تعرض لهما، وأن يؤدي دوره وذلك بالمشاركة في صنع القرار في إطار الحياة الاجتماعية الحضرية وبطريقة فعالة.

III. المدينة وعلاقتها بمحيطها.

جرت العادة على ذكر المدينة والريف وذلك للمقابلة بينهما، ولإظهار مدى ارتباطهما، لكن المدينة موجودة في حدِّ ذاتها وهي ليست دون علاقة مع الوسط المجاور، ثم إنها ليست منفردة بل هناك مدن أخرى لها علاقات تربطها بها، هذه العلاقة المزدوجة ناتجة عن وضعها العام الذي تكتسب منه جزءًا كبيرًا من أصالتها وقُوَّتها وأيضا ضَعفها. والمدينة شيءٌ مرئيٌ نرى شكلها وكثافتها وسُمكها، لكن وراء هذه الصورة المضاعفة بالامتداد والنمو في الاتساع توجد حياة كاملة للمدينة، باعتبارها كنسق مفتوح، وانفتاحه يعبر عنه بمجموع العلاقات التي تقوم بها المدينة مع الخارج، وكل عنصر من عناصر هذا النسق أو تراكيبه بيّنت أهمية هذه العلاقات، وخاصة الريف المجاور لها.

III.1. العلاقة الثنائية ريف -مدينة:

عن هذه العلاقة كتب شابو (*Chabot*): "... نحن في الحقيقة أمام تطبيق الوظائف الحضرية في حالة خاصة، هي المحيط المباشر، ذلك ما يضفي على الوظائف طابعا مميزا، طابع الوصاية على الجوار"، هذا القول ينم عن التواجد الدائم للتأثيرات المتنوعة التي تؤدي إلى هيكلة المجال الإقليمي، ما يجعل الدراسة صعبة ودقيقة، لأن الروابط متعددة صعب ضبط حدودها بدقة في

المجال، كما أنه ليس من الهين معرفة إلى أي حد يؤدي أو لا يؤدي تغيرها من حيث الزمان إلى نشوء بنية.[1]

III.1.1. كيف تمارس المدينة سلطتها على الريف (الإقليم)؟:

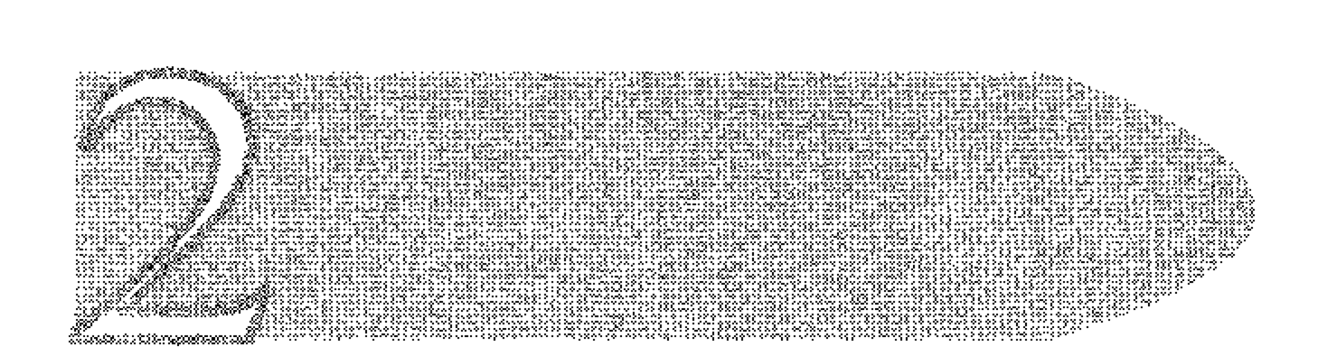
لأسباب عديدة يمكن أن للمدينة سلطة على الريف، لما تحتفظ فيه من ملكيات زراعية، ثم لأن أغلب التحولات الزراعية ما كانت لتتم لولا رؤوس أموال المدينة وكذلك لأسباب منها:

أ. **الأسباب الديمغرافية النوعية والكمية:** وهذه نتيجة حاجيات الاستهلاك الحضري، فالمدينة تعتمد في غذائها على الخضر المزروعة في ضواحيها، والمنتجات التي تدخل في الصناعات التحويلية (فواكه، قطن، ...)، وبهذا فالريف المجاور يتشكل لضمان المواد الأولية لمصانع المدينة. وبذلك فهما يشكلان ثنائية متضامنة (مدينة - ريف)، وتكون تبعية مزدوجة ديمغرافيا وزراعيا لهما، فالمدينة هي المستهلكة والواسطة والمُنظِّمة، حيث تقوم وتقدر المنتجات المحلية، كما أنه بواسطتها تنتشر المنتجات الخارجية (تجارة الجملة والتجزئة).

ب. **الإشراف الإداري:** إذا كانت البنية التجارية تتميز ببعض التقسيم التنافسي للمجال، فإن تلك الإدارية تعكس التنظيم المفروض على

---

1. جاكلين بوجو قارنيي ، الجغرافية الحضرية، ترجمة: حليمي عبد القادر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.جويلية 1989



المستوى الوطني، فكل مدينة مكلفة بأعمال إدارية لما يجاورها. لكن يوجد في كل بلدان العالم مستوى حضري تتواجد عنده معظم العلاقات المدينة والريف، ففي المدينة توجد كل الإدارات ممثلة وفيها تحل الأعمال، بكونها مقرات المقاطعات (دوائر، ولايات، ...)، وهي كذلك قطب الشغل والخدمات، مركز للاستهلاك، مكان لنشر الأخبار ومراكز للتسلية... .

هكذا تنسج المدينة ومحيطها العديد من العلاقات ذات الأسباب المختلفة، لكنها تلتقي كلها في مفهوم واحد هو تيار رأس المال، فالمدينة بفضل البنوك، تعد القطب المركزي للحركة النقدية التي تكدسها وتجمعها ثم تعيد توزيعها انتقائيا، والريف لا يمكن أن يستغني عن هيئاتها المالية، فالوصاية المالية هي إحدى أشكال العلاقات الرابطة بين المدينة والإقليم، وهي كذلك من أصعب ما يمكن اكتشافه. عن هذه العلاقات الوطيدة التي تربط المدينة ومحيطها وخاصة الريف المجاور لها، وكيف تسيطر على إقليم معيّن، فقد أجاد صياغتها ب. كايزير (*B. Caesa*r) بقوله على أنها الروابط الموجودة بين السكان والتنظيم حول مركز -مدينة- يتمتع بنوع من الحرية أو الاستقلالية والاندماج الوظيفي من الناحية الاقتصادية الشاملة.[1]

1. نفس المرجع السابق

III.2.1. إنسان الريف وإنسان المدينة:

يبدو اليوم في قرن التحضر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنه هناك إشكالية تكمن في الفرق بين سكان المدينة وسكان الريف، فالتقدم الحاصل جعل من العالم قرية صغيرة، وهذا له أثره سواءً أكان يسكن في الريف أو المدينة، فهو يجرد المدينة من بعض وظائفها التقليدية. وهذا التطور يمكن أن يجعل من الريفي البعيد في نفس المستوى الذي يكون فيه الحضري، ولم تعد الإقامة في الريف تفرض ممارسة النشاط الريفي ولا الإقامة بالمدن تفرض ممارسة النشاط الحضري. **فابن خلدون** يقول في التفرقة بين الريفي والحضري: «...قد ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم العاجزون عما فوقه و أن الحضر المعتنون بحاجات الترف و الكمال في أحوالهم و عوائدهم ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه فالبدو أصل المدن و الحضر...».[1]

نرى أن النظرة الأولى اعتمدت على النشاط الممارس والثانية على مستوى المعيشة، لكنّنا في عالمنا اليوم نجد هذا في الريف وذاك في الحضر ويصعب التفريق بينهما، وهذا التقارب جعل بين الريفي والحضري يكاد يتلاشى، رغم التباين والعلاقة المترابطة بين المدينة والريف بحكم الإقليم والتنظيم الإداري وغيرها.

---

1. إبن خلدون عبد الرحمان، المقدمة (ج2)، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر العاصمة.1991

III.1.3. استمرار الثنائية ريف -مدينة:

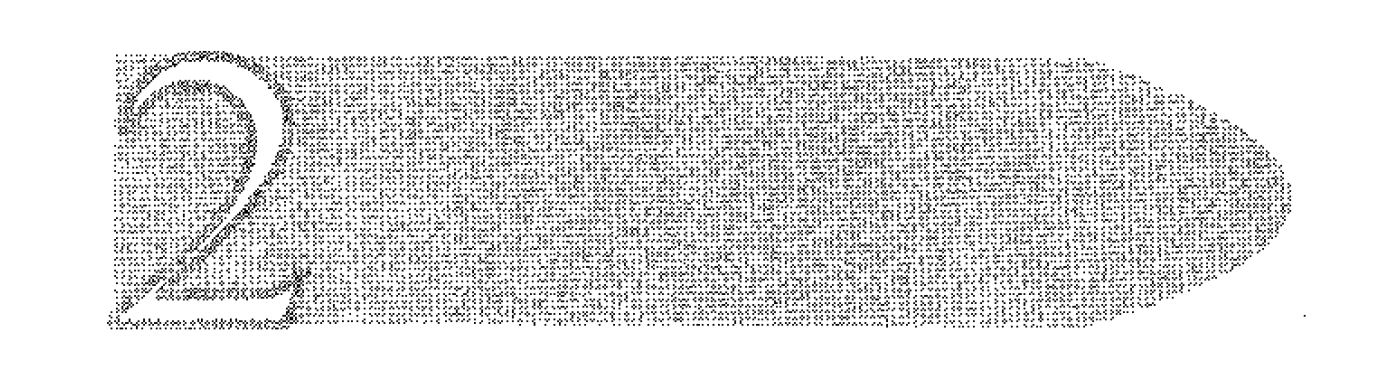
إذا كان الإنسان هو الصانع للمدينة فإن المدينة كذلك هي صانعة للإنسان، لأن الوسط الحضري يعطي للفرد كما يعطي للجماعة برمتها، إمكانيات النمو والتطور الذي لا يجود به الوسط الريفي أبدا، فالريف بالنسبة للفرد عالم مغلق ضيق، لذلك فرص الارتقاء الاجتماعي محدودة للغاية. أما المدينة على عكسه فهي وسط للتطور والتحول، إذ بفضل التركز المالي الذي تمثله، فهي مكان الإبداع والتقدم كما أنها ناشر للأفكار والاختراعات، لأنها محل التكوين والترقية في مختلف الميادين.

لكن عالم الاتصالات المتطور قلص هذه الفجوة في المستويين الريفي والحضري، ورغم الفارق بين العالمين وتقلص الهوة بين ساكنيهما تبقى العلاقة بين عالم الريف و المدينة مترابطة لا يمكن الفصل بينهما، وهذا الترابط لا يمكن تجاهله خاصة على مستوى المخططات العمرانية (التخطيط بصفة عامة). الفصل بين الوحدتين (ريف - مدينة) كما في بلدان العالم الثالث، بحيث تؤخذ كل وحدة على حدا دون مراعاة العلاقة التي تربطها بالثانية، وكأن كل مؤسسة بشرية عنصر قائم بحد ذاته، مكتفٍ بكل شيء وليس في حاجة ماسة إلى العنصر الثاني، وهذه النظرة التجزيئية ساهمت بقدر وافر في عدم استقرار السكان وتشجيع النزوح الريفي نحو المدينة، لما تقدمه من مغريات ومزايا أفضل من الريف.

كذلك شمولية الاقتصاد الفلاحي أثرت في طريق تفكير الفلاحين، الذين أصبحوا أرباب عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في كثير من البلدان، وأصبحوا يبحثون عن الحياة الحضرية في الريف. فبذلك تمدّن الريف وتريّفت المدينة وغزا العمران ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية، ونتج جسم عمراني جديد لا هو ريف ولا هو مدينة، والفرق بينهما يكمن في الكثافة السكانية. والأزمات التي يعيشها العالم والعالم الثالث خاصة على كافة المستويات ليست وليدة التغيرات التكنولوجية، بل نتيجة التخطيط المبني على أساس النظرة التجزيئية، وليس على نظرة شاملة ومتكاملة تضع في اعتبارها أن الريف والمدينة عنصران من نسق واحد هو النسق العمراني.(1)

---

1. فرحي عبد الله، العمران المستقبلي والبعد الإنساني، بريد المعرفة العلمية والتقنية، جامعة بسكرة، "، العدد 02. الجزائر العاصمة. 2002



خلاصة:

بما أن فطرة الإنسان قد وجهته إلى العيش في جماعات، فقد فرضت عليه الضرورة تنظيم حياته وفق متطلباته، فظهرت المستوطنات البشرية على أثر اكتشاف الإنسان للزراعة، فكانت هي القرية كشكل مبدئي لاستقراره، هذا الشكل الأولي هو الذي سبق ميلاد المدينة حسب منطق ابن خلدون، ويعكس ذلك تواجد المدن في مابين النهرين (دجلة والفرات) نحو الألفية الثالثة قبل الميلاد، وحول وادي النيل حيث الماء، الذي يسمح بإنتاج الفائض الغذائي واستقرار الإنسان وإقامته للمدن التي كانت نموذج ورمز لكل التجمعات السكانية في ذلك الوقت، فقد عرفت بأنها ميتروبولات زمانها لما تحويها من العدد الكبير للسكان في ذلك الوقت، ورغم ذلك كانت مخططة ومحكمة التنظيم والتسيير.

فكان للرومان والإغريق السبق في إنشاء المدن على قواعد من التخطيط المنتظم المقصود واتخذوا أسلوب التخطيط المدني وفق مناهج ووسائل فنية راعوا فيها الظروف الطبيعية ونشاطاتهم الحياتية كما اهتموا بالجوانب الجمالية، والدفاعية لتأمين مدنهم من الغزو الخارجي ويعتقد ليوناردو بنفولو (*Leonardo Benevolo*) أن المدينة الإغريقية هي الأقدم ويسمونها (البوليس) وذكر أن ما يميزها أنها كانت تتوازن مع الطبيعة، كما أنها كانت مواكبة

لظروف التغير والنمو[1]. وكمثال لذلك التخطيط الشبكي ذي الشوارع المستقيمة المتقاطعة في تعامد[2]. كما يرى في مدينة الإسكندرية التي بنوها.

وبانهيار الإمبراطورية الرومانية دخلت أوربا في فترة العصور المظلمة وقويت شوكة الإقطاعيين واشتد النزاع بينهم وبين الحكام فنزح كثير من سكان المدن إلى الريف، وظهرت مدن القلاع والحصون وتوسعت ، ونشطت التجارة والصناعة في القرن الحادي عشر الميلادي فأفرزت نظاماً اجتماعياً جديداً كان له الأثر في تطور تخطيط المدينة في العصور الوسطى وكان من أهم معالمها ميدان التجارة والكنيسة والمباني العامة والحدائق واختفت الرتابة التي كانت تميز المدن الرومانية.

بما أن المدينة ظاهرة من ظواهر الحضارة الإنسانية ومفردة من مفردات الوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان ، ويؤثر فيه ويتأثر به، فإن إشباع حاجاته، الاجتماعية منها والنفسية والاقتصادية تعتبر من الأهداف الأصيلة لإنشائها وتتصل بهذه الحاجات أنشطة تتكامل وتتفاعل فيما بينها لتحقق للإنسان الكفاية. ولابد من تنظيم العلاقة بين هذه الأنشطة وتقوية وسائل الربط والاتصال بينها ، ولا بد لهذا التنظيم من موجه ومخطط ، وكل مخطط يجب أن يتحرك من أهداف محددة يتطلع لتحقيقها من خلال الانسجام والتفاعل بين الوظائف المختلفة التي تستخدم المكان في المدينة والإقليم الواسع الذي يحيط بها.

---

1 .Leonardo BENEFOLO, The History of the City, MIT Press, Cambridge,1980

2. عادل عبدالله خطاب ، جغرافية المدن، مطابع التعليم العالي، الموصل.العراق 1990

خلاصة عامة

ظاهرة التحضر التي يعيشها العالم اليوم، تقودنا للحديث عن المدن المليونية التي يزداد عددها، والتجمعات السكانية الضخمة كان أسرع ومكانتها في حياة الإنسانية أكبر، فتضاعف عددها يفوق بكثير نمو سكان العالم، فهذه المدن هي المسيطرة على السكان الحضر عالميا، وتوزعها يعكس توزع السكان الحضر بأوروبا وأمريكا الشمالية واللاتينية وآسيا. أما الظاهرة التي برزت جليا في عصرنا الحالي، هي هيمنة المدن الضخمة جدا (أكثر من 10 ملايين نسمة)، فهي أكثر المشاهد الدرامية للنمو الحضري بالعالم، فحجمها يشكل رهانًا بالنسبة لها لتواجد معظمها في العالم الثالث، كمكسيكو، بومباي، كلكتا، ريو دوجانيرو، والقاهرة ...، والتي تثير مخاوف على كل المستويات البيئية والاجتماعية والإنسانية، لصعوبة تسيير مثل هذه الكتل العمرانية المتضخمة، وما يزيد الطين بلة أن أغلب هذه المدن تقع على الواجهات المائية، لما للموقع من تأثيرات سلبية على البيئة المائية.

على غرار هذه البلدان، تعيش الجزائر وقع الظاهرة بسكان حضريين يفوق عددهم نصف مجموع سكانها، وتعاني من اختلال توازن توزعهم على مجالها الفيزيائي، فالكثافة السكانية ترتفع بالشريط الساحلي وتقل بكثير عنها في الهضاب العليا والجنوب، ومعظم السكان الحضر يتمركزون خاصة بالمدن الكبرى. لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم والصدفة، فلها تاريخ طويل يمتد إلى الاجتياح الروماني للمنطقة الذي أسس العديد من المستوطنات على مختلف مناطق المجال الجزائري، كما أضيفت أخرى في الداخل خاصة مع الفتوحات الإسلامية كمرحلة تأسيسية، غير أن الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر بشبكة حضرية مستقرة لعبت فيها المدينة دورها الإقليمي والإداري. ومع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر انخفض عدد سكان

المدن بسبب القتل الممارس من طرفه ضد الأهالي، لكن ابتداء من 1910 هاجر الكثير من الجزائريين من الأرياف نحو المراكز الحضرية أو إلى فرنسا، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية، وتدعمت أكثر خلال الثورة التحريرية مع التهجير الإجباري وتدمير القرى من المستعمر الفرنسي.

بانتهاج الجزائر لسياسة التصنيع بعد الاستقلال وفشلها في تسيير القطاع الزراعي، ارتفعت نسبة التحضر بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة النزوح الريفي الكبير والزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان. فنمت المدن بمعدلات مضاعفة للزيادة الطبيعية، واستمر هذا الوضع بعد التسعينيات إلى اليوم مع التوجه نحو قطاع الخدمات، لتتجاوز نسبة التحضر النصف مع نهاية القرن العشرين. هذه الظاهرة التي تبدو معالمها واضحة، مع زيادة الوحدات الحضرية الكبرى المسيطرة على نسبة عظمى من السكان الحضر، لتوفرها على أرقى الخدمات وتليها تلك المجاورة للمدن الكبرى، ثم تجمعات حضرية ذات إشعاع محلي، وكذلك من خلال التوجه نحو التجمع وتناقص عدد السكان المبعثرين خاصة بعد الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

كان أهم ما نتج عن هذه الظاهرة المتعددة الأسباب بصفة عامة، هو الآثار السلبية بالغة الأهمية والخطيرة في آن واحد على مستوى المجال الفيزيائي الجزائري، ففي الشريط الساحلي قضت المدن الكبرى -التي تستحوذ على معظم السكان الحضر-على أخصب الأراضي الزراعية، كما تعاني من مشاكل عديدة خاصة التلوث البيئي. أما المناطق الداخلية فتعاني من الضغط على مدن مقرات الإدارة (الولايات)، واختلال مجالاتها الولائية لأنها تفتقر للهياكل القاعدية والخدماتية لتنميتها واستقرار سكانها. بينما على مستوى الجنوب فإنه يشهد الظاهرة بمعدلات مرتفعة وتعمير أخلّ بالتوازن الايكولوجي بمدن الواحات ويعرض استدامتها للخطر.

لكي يكتمل مفهوم النمو الحضري، أخذنا المدينة من الناحية العمرانية بالعودة إلى تاريخ المدينة والإنسان، فحسب الباحثين أن القرية كانت أسبق ميلادا من المدينة، فمع اكتشاف الإنسان للزراعة انتقل من كهفه الطبيعي إلى الكوخ الملائم لمقياسه وطبيعته الإنسانية، وربما شكل تجمعات سكانية صغيرة كقرى. لكن التحضر استلزم تنظيما اجتماعيا وتسييرا مؤسساتيا، وكذا تجمع الأفراد تطلب تحقيق الفائض الغذائي، والتخصص وتنوع الجسم الاجتماعي. كل هذه العوامل كانت مع ميلاد المدينة ككينونة فيزيوسوسيولوجية تحوي بشرا متعددين، وفرصا أكثر للتبادل والتفاعل، وشيئا فشيئا تطورت وتجلت كآلة لتضخيم التفاعلات والاتصالات وجعلها أكثر تنوعا.

نظرا للتضخم السكاني لمدن اليوم والمشاكل التي يعيشها المحيط العمراني المتدهور بها، فإننا نشك بمفهومها الإنساني الذي وجدت من أجله كأداة للمعيشة الطيبة، وتعايش الإنسان مع أخيه الإنسان لتلبية احتياجاته الفيزيائية والروحية، باعتباره العنصر والدعامة التي تقوم عليه ولأجله. فإذا غيب وهمش هذا العنصر ولم يجعل في قلب كل تنمية أو تطوير لها، فهي للهجران أقرب، وتفقد معناها ومفهومها كرمز للحياة الجماعية، وتبقى كتجمعات سكانية كبيرة وتكدس لهم.

من هنا يتبين لنا أن الإنسان هو محور هذا المحيط الذي لا يمكن تجزئته عند معالجته، ولا بد له من نظرة شاملة باعتباره كجسم كائن حي، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، وعليه فهو غير مستقل عما يحيط به وكل الحلول الترقيعية لمشاكله لا تؤدي إلى نتائج طيبة. لهذا جاءت التنمية المستديمة كرد فعل على تدهور النسق الايكولوجي العالمي، لإنقاذه من تصرفات الإنسان ونشاطاته المدمرة، من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتخص مدن الجنوب باعتبارها أكثر المدن معاناة، وذلك بهدف تنميتها تنمية

مستديمة إيقاعية أساسها الحفاظ على الهواء والأرض والماء. وفي اعتقادنا أن المدينة المستديمة تلك التي تحقق أكبر قدر من الإنصاف والعدالة والنظافة ومشاركة الجميع في التسيير، ولا بد أن تبنى على التنظيم والتخطيط وعدم تركها للعشوائية والفوضى، وإلا ستنمو بإعاقات لا تخدم الإنسان والطبيعة معا ويصبح المحيط العمراني لها كمكان غير مستديم لعيش وتفاعل البشر.

التوصيات:

من خلال دراستنا للتوسع المجالي للمدينة عبر المراحل الزمنية التي مرت بها لبلوغ الوضعية التي هي عليها الآن، متحكمة فيها ظروف معينة، وأوضاع تطبع كل حقبة زمنية. ووصولا إلى عدم قدرة المسير على التكفل بحاجيات المواطن في ظل مدينة مستديمة تضمن للأجيال العيش والتفاعل في محيط عمراني مقبول للعيش والنشاط الإنساني في إطار من التنظيم والتخطيط والشمولية مما جعلنا نخرج بالتوصيات التالية:

1. الاهتمام بالتنمية وتشجيع الاستثمار المحليين
2. الاهتمام بالريف
3. تخطيط شامل وتسيير محلي
4. إعداد المؤشرات الحضرية
5. جهاز كفء قار ومستقر واسع الصلاحيات
6. تفعيل الحركة الجمعوية بالمحيط العمراني
7. التنسيق بين البلديات المتجاورة
8. التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الإدارية
9. حل مشكل العقار تماما
10. توفر الإرادة السياسية

النمو الحضري

وانعكاساته على المحيط العمراني

Bibliotheca Alexandrina
1503055

9 789957 593230



الدار المنهجية للنشر والتوزيع
عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 4611169 6 962+
E-mail: info@Almanhajiah.com
ص. ب: 922762 عمان 11192 الأردن